

لمحات من

تاريخ مصر تحت حكم الرومان

د. محمد السيد محمد عبد النبي

أستاذ التاريخ اليوناني والروماني
كلية الآداب، جامعة الإسكندرية

١٩٩٩

المكتب الجامعي الحديث

الطبعة الأولى ١٩٩٩

٢٨٤٢٨٧٩

عبد السلام

لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان

دكتور
محمد السيد محمد عبد الفنى
أستاذ التاريخ اليونانى والرومانى
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

٢٠٠١

المكتب الجامعى المطبع
الأزايطة - الاسكندرية
تليفاكس: ٤٨٤٣٨٧٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي
وَأَخْلِلْ عَقْدَةَ لِسَانِي يُفْقَهُوا قَوْلِي }

(صدق الله العظيم)

إهداء

إلى أمى الكبيرة والعظيمة :

إلى أرض مصر الطيبة

التي مرّ عليها غزاة وعتاة فلم تغير جلودها ولم تصبح « فارسية »
ولا « بطلمية » ولا « رومانية » بل تفوق مخزونها الحضارى الأصيل
وبقيت وسوف تبقى - إلى الأبد بإذن الله - مصرية .

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق أجمعين

أقدم هذا الكتاب المتواضع إلى طلابي الأعزاء راجيا لهم كل تقدم وتوفيق . وفى الحقيقة فإن تاريخ مصر تحت حكم الرومان تاريخ مليء بالحيوية والحركة ، ويرجع الفضل فى ذلك إلى هذا الكم والكبير والهائل والمتنوع من الوثائق البردية فى كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما يجعل قارئها والباحث فيها يتخيل أنه يرى كل دقائق الحياة اليومية المصرية فى ذلك العصر فى شريط سينمائى متحرك . ومن الحق والانصاف أن نذكر ونشيد بالجهد الضخم والعملاق الذى بذله علماء البردى فى البحث فى تاريخ مصر فى العصر البطلمى والرومانى من خلال هذه الوثائق .

وللأمانة فإننى حاولت أن أنقل لطلابي - بقدر من التبسيط - بعضا من مجهودات هؤلاء العلماء ، بالإضافة إلى عملى الشخصى فى هذا المجال . وقد اعتمدت بقدر كبير على ثلاثة كتب قيمة فى هذا المجال وهى كتب ميلن عن تاريخ مصر تحت حكم الرومان وجونسون بكتابه الأساسى الموثق توثيقا ممتازا فى هذا المجال ، وكتاب نفتالى لويس الذى صدر منذ سنوات قليلة عن الحياة فى مصر تحت الحكم الرومانى ،

بالإضافة إلى عدد كبير من الوثائق البردية . ولما كان علم الوثائق
البردية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لدراسى تاريخ مصر القديم
- خصوصاً تحت حكم البطالمة والرومان - فقد أفردت له فى مقدمة
هذا الكتاب صفحات تعرّف به وتاريخه وبالأصطلاحات المتداولة فيه مع
ذكر قائمة حديثة نسبياً بأهم المجموعات البردية المنشورة وثبت بأبرز
أحداث تلك الفترة بترتيبها التاريخى .

أتمنى أن يحقق هذا الكتاب الهدف المنشود منه وهو تعريف طلابنا
ببعض أوجه الحياة فى مصرنا تحت حكم الرومان وأن يكون نواة لعمل
أكبر وأشمل فى هذا الموضوع يصدر قريباً بإذن الله .

والله من وراء القصد ،

محمد عبد الغنى

مقدمة عن « علم البردى » *

(١) - تعريف بعلم البردى

إن أول ما نعنيه بالبردى هو ذلك النبات الذى كان ينمو بصورة طبيعية فى مجرى نهر النيل وما يتفرع عنه من ترع وقنوات، وقد وصفه لنا ثيوفراستوس - على سبيل المثال - فى مؤلفه « تاريخ النباتات » (الكتاب الرابع - الفصل الثامن - الفقرات ٣-٤ : IV. 8.3-4)، ثم نعى بالبردى بعد ذلك مادة الكتابة المصنوعة من لحاء ساق هذا النبات.

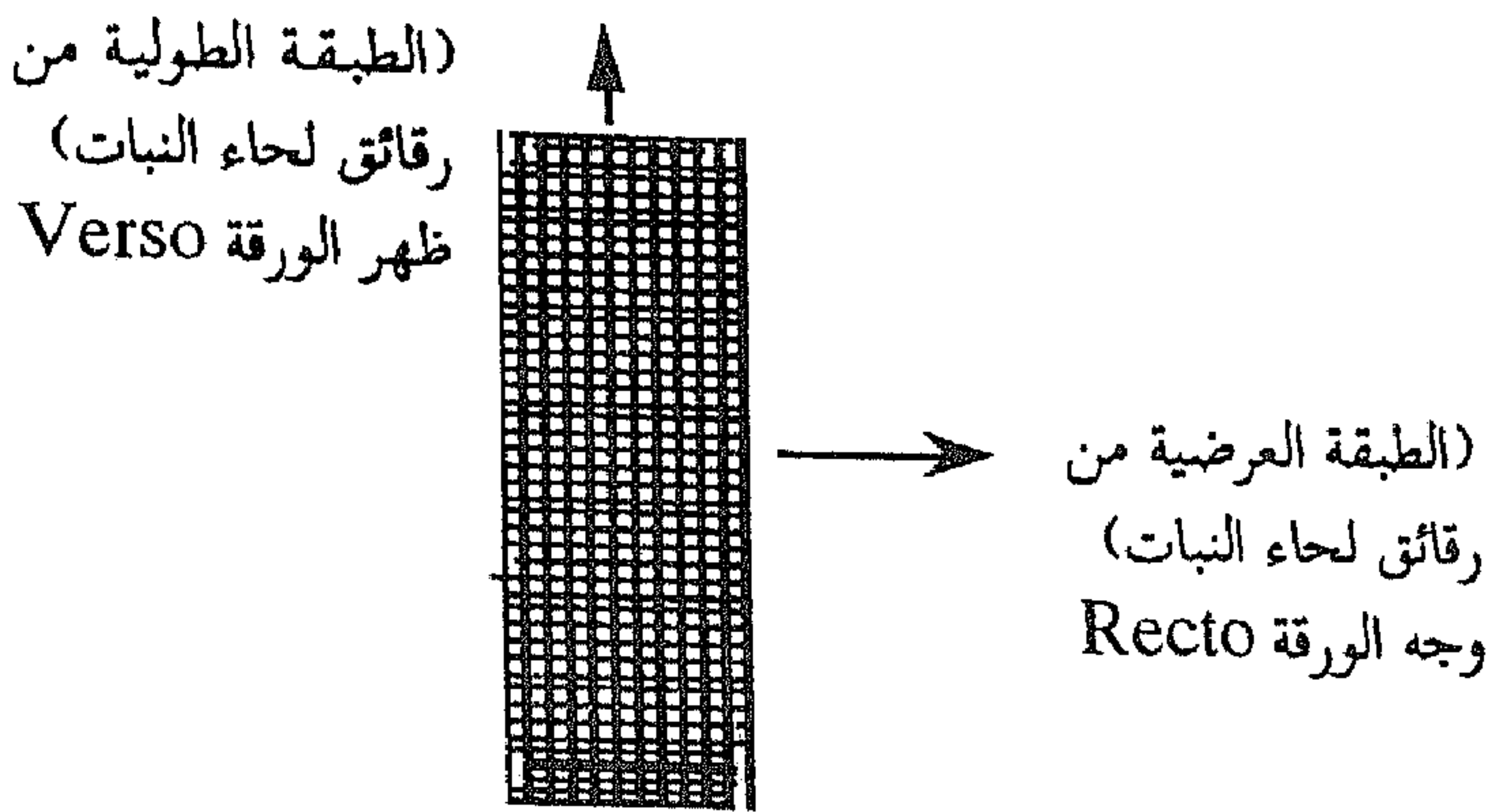
ويزودنا بلىنى الأكبر ببعض المعلومات عن كيفية تصنيع ورق البردى فى مؤلفه « التاريخ الطبيعى - (Naturalis Historia XIII.11-13) على النحو التالى :

يقطع اللحاء إلى رقائق رفيعة وتُصَف (تُرَص) هذه الرقائق (طولياً) بجوار بعضها البعض مباشرة (بلا فواصل) ثم توضع طبقة ثانية من هذه الرقائق بنفس الطريقة ولكن (بالعرض) هذه المرة فوق الطبقة الأولى الطولية (أى أن الطبقتين الطولية والعرضية متقاطعتان مع بعضهما البعض) ثم تضغط هاتان الطبقتان من رقائق لحاء البردى معاً حتى تلتصقا مكونتين ورقة البردى بحيث يكون اتجاه نسيج النبات فى ظهر الورقة طولياً (من أعلى لأسفل) ويكون هذا النسيج أو الألياف فى الوجه الأمامى للورقة عرضياً (من اليسار إلى اليمين أو العكس). وكان

* مأخوذة بتصرف عن مقدمة كتاب :

M. David and B.A. van Groningen, Papyrological Primer, E.J. Brill (Leyden), 1965.

سطح الورقة يُصقل بدرجة من الاتقان تتفاوت حسب درجة جودة ونوعية الورقة، وهو ما يترتب عليه تفاوت أسعار الورق .



وكان ورق البردى يطرح فى الأسواق على شكل لفائف تتكون من خلال لصق أوراق البردى المنفصلة مع بعضها البعض . وكان الجانب الداخلى من هذه اللفائف الذى يكون فيه اتجاه نسيج النبات أفقياً (أى موازياً لطول لفافة البردى) هو الجانب الذى يكتب عليه أصلاً فى نفس الاتجاه الأفقى ويطلق عليه اصطلاح Recto أو وجه الورقة أو اللفافة . أما ظهر الورقة أو اللفافة ذو الألياف الطولية (Verso) فقد كان غالباً ما يستعمل فى الكتابة أيضاً وإن كان لا يُحبذ الكتابة عليه لأن الكتابة على الظهر لم تكن تسير سلسلة هينة لأنها كانت بعكس اتجاه ألياف النبات (فالكتابة من اليسار إلى اليمين فى حين تتجه الألياف من أعلى لأسفل) ومع ذلك فنجد فى كثير من أوراق البردى كتابة على ظهر

الورقة بالإضافة إلى الكتابة على وجهها لبعض الأسباب أو الظروف
مثل :-

- استكمال بقية الموضوع المكتوب على وجه الورقة في حالة قلة
الورق أو الاقتصاد في استعماله لارتفاع سعره .

- استعماله كمظروف يكتب عليه بيانات الشخص أو الجهة المرسل
إليها وملخص للموضوع المدون على وجه الورقة .

- أحياناً يكتفى الشخص باستخدام وجه الورقة فقط ليدون عليه
الموضوعات التي تهمة، ولكن بعد أن تنتفى حاجته للمادة المكتوبة
على وجه الورقة بمضى الوقت يبدأ في الاستفادة من الوجه الفارغ
للورقة أو اللقافة في تدوين وكتابة موضوعات تهمة كمسودات
لرسائل أو شكاوى أو عقود .. الخ . أو تدوين مادة أدبية أو علمية
وخلافه .

وفى كل الأحوال فإن السطور المكتوبة لا تزيد عن طول معين
وتكون - بالتالى - أعمدة عريضة أو ضيقة تطلق عليها *σειρές* .
وفى الوثائق البردية (من عقود أو شكاوى أو أية مراسلات رسمية أو
شهادات) فإن الوثيقة لا تشغل فى الأغلب سوى عمود واحد . وفى
أرشفات دور السجلات فإن الوثائق غالباً ما كانت تلتصق إلى جوار
بعضها البعض من اليسار إلى اليمين وكل وثيقة منها تحمل رقماً،
ويطلق على هذا الأرشف ذى الوثائق المختلفة الملصق بعضها ببعض
συγκολλησίμων .

وفى العصور القديمة وفى بلدان العالم القديم - على الأقل فى البلدان المتاخمة أو المطلة على البحر المتوسط - ظلت أوراق البردى لقرون عديدة هى أكثر مواد الكتابة شيوعاً. ونظراً لظروف مناخية فإن تربة مصر العليا والوسطى حافظت على قدر لا بأس به من أوراق البردى، إذ تتمتع تلك المنطقة بجفاف طقسها مما ساعد فى الحفاظ على هذه الأوراق فى رمال وتربة مصر الوسطى والعليا فترة طويلة من الزمن. أما الدلتا المصرية فلم تحتفظ (إلا بأعداد محدودة ومتناثرة من هذه الأوراق بسبب الرطوبة العالية التى أهلكت معظم ما كان فيها من أوراق البردى. وحتى ما بقى سليماً من أوراق بردية محدودة من الدلتا وصل إلينا فى صورة شبه متفحمة وبالتالى كانت مهمة نشرها وقراءتها أصعب من غيرها. كما وصلت إلينا بعض اللقى المحدودة من البردى المتفحم من هيركولانيوم بإيطاليا بالإضافة إلى برديات محدودة من بعض المقاطعات الشرقية للإمبراطورية الرومانية مثل سوريا وفلسطين ودورا يوروبوس فى شمال العراق .

وهكذا فإن معظم أوراق البردى التى بين أيدينا قد عُثر عليها فى مصر الوسطى والعليا فى أماكن مختلفة كل الاختلاف عن بعضها : فمنها ما عُثر عليه بين أطلال المباني وخرائب المنازل القديمة والمقابر وأكوام القمامة κοπρίαι الخاصة بالمدن والقرى القديمة التى ينبش فيها الفلاحون فى العصر الحديث لكى يأتوا منها بسباخ مخصب

لمزروعاتهم فيعشرون بالمصادفة على الكثير والكثير من أوراق البردى ومن المحتمل أن ما أهلكوه من أوراق البردى أكثر بكثير مما وصلنا . وأحياناً كانت مومياوات الحيوانات تحشى بأوراق البردى المهمة كما كانت هذه المومياوات تغلف في لفافات سميكة من طبقات أوراق البردى . كما كانت هذه الطبقات السميكة من لفافات البردى تغطي أكفان مومياوات الموتى من البشر داخل صناديق الدفن ، وفي العادة كانت هذه الأوراق البردية التي تستخدم لهذه الأغراض مكتوباً عليها موضوعات شتى . أما عن الحالة التي كانت توجد عليها هذه النصوص المكتوبة على أوراق البردى فقد كانت تعتمد على الظروف : فأحياناً نجد لفافات طويلة وسليمة - وهو أمر نادر - وأحياناً نجد وثائق مطوية وأحياناً مختومة وفي ظروف أخرى نجد بعض الشذرات من هذه الوثائق مجمعة وممزقة أو متأكلة في بعض أجزائها عن طريق الديدان وخلافه .

إن من يتمعن اسم هذا العلم الذي نحن بصددده (علم البردى) يجد نفسه ميّالاً إلى الاعتقاد بأن علم البردى هو ذلك الفرع من المعرفة الذي يتناول بالدراسة كل ما هو مكتوب على أوراق البردى وبكافة اللغات والكتابات من نصوص هيراطيقية وديموطيقية وقبطية ويونانية وآرامية ولاتينية وفارسية وعربية أيّاً كان محتواها مع استبعاد تام لكل ما يمكن أن يقرأ على الحجر وشقف الاوستراكا أو على الألواح الخشبية أو الجلود . ولكن الأمر من الناحية العملية جد مختلف . إن طبيعة النص هي التي تجبرنا على أن نوسع أو نقلص المجال المقترح لمصطلح

(علم البردى) . إن الأدق - فى الحقيقة - هو أن يكون حديثنا - فى سياق دراستنا - عن علم البردى (اليونانى) وأن نعتبر أن مادته هى تلك النصوص التى وصلتنا على أوراق البردى ويرجع تاريخها إلى الفترة التى كانت اللغة اليونانية خلالها إحدى اللغات الأساسية فى مصر، أى منذ فتح الأسكندر الأكبر المقدونى مصر عام ٣٣٢ ق.م. إلى ما بعد الفتح العربى الإسلامى لمصر بقيادة عمرو بن العاص فى ٦٤١ م. بحوالى قرنين من الزمان حين انتصرت اللغة العربية انتصاراً حاسماً ونهائياً. أما النصوص المكتوبة بلغات أخرى وعلى مواد أخرى فإن علماء البردى يدرسونها عندما تكون محتوياتها وثيقة الصلة بالبردى اليونانى: فكتاب الموتى المكتوب بالهيراظيقية مثلاً يدخل فى إطار مادة (علم المصريات) بصورة واضحة، كما أن شذرة من شذرات جايوس تهم المختص بالقانون الرومانى؛ أما فى حالة عقد ديموطيقى من زمن البطالمة، أو وثيقة لاتينية عن عتق العبيد، أو سجل إحصائى بمصروفات دير قبطى، أو نقش يرد به حق اللجوء إلى المعابد فهى موضوعات يهتم بها ويدرسها عالم البردى ولكنه لا يدرسها بمفرده بطبيعة الحال. أما البرديات المدون عليها موضوعات ذات طابع أدبى فإنها تهم المتخصصين فى حقل الأدب - كفرع آخر من دراستنا - وتستحوذ على اهتمامهم، إذ لا يهتم إن كان نص لأرسطو قد عثر عليه فى أسبانيا أو مصر أو إيطاليا. أما كافة (الوثائق) البردية التى يدرسها عالم البردى فإنها تتصل - بصورة أو بأخرى - بسكان مصر فيهم ببلدهم وبلغتهم ومعاناتهم ولهوهم

وعقيدتهم وأعرافهم القانونية وكل ما يتصل بحياتهم المادية والروحية
فرادى وجماعات .

إن العدد الكبير من الوثائق البردية ذات العلاقة بالقانون والأعراف
ترتب عليه أن أصبح علم البردى التشريعى أو القانونى يشكل جزءاً فى
غاية الأهمية وقائماً بذاته فى الأغلب فى إطار علم البردى بصورته
العامة. إذ لا نجد تحت أيدينا فى أى مكان من العالم مثل هذه المادة
الهائلة وبهذا التنوع الكبير إذ أن مصر قد عرفت - بالإضافة إلى قانونها
المحلى العريق - نظاماً قانونية مستوردة كان من أهمها - بصدق -
القوانين اليونانية والرومانية، وإن لم تكن هى الوحيدة بكل تأكيد. إننا
لنعرف منطقة فى العالم القديم - ربما باستثناء العالم الآشورى
والبابلى - لدينا دراية بحياتها الاجتماعية والاقتصادية والمحلية بهذه
الدرجة المميزة مثل مصر فى العصرين اليونانى والرومانى. ويرجع الفضل
فى هذا فى الأغلب الأعم إلى علم البردى اليونانى .

(٢) تاريخ علم البردى

يبدأ تاريخ علم البردى مع أواخر القرن التاسع عشر. ولكن قبل
ذلك التاريخ كانت هناك بعض المكتشفات البردية العارضة تحولت إلى
متاحف أوروبا: إن أقدم وثيقة بردية هى « بردية شوف Schow » (وهو
اسم ناشرها الأول) أو « وثيقة بورجيانو Charta Borgiana » (نسبة
إلى مالكيها الأول) التى جلبت من مصر عام ١٧٧٨ والمحفوطة الآن فى

متحف نابولي الوطنى . ثم هنالك مجموعة النصوص المتصلة بمعبد السرايوم فى منف (ممفيس) (هذه المجموعة منشورة الآن ضمن « وثائق العصر البطلمى » UPZ ، وإن كان بعضها فى ليدن) وبرديات أخرى عديدة. ومنذ عام ١٨٧٧ فصاعداً ظهرت فى الأسواق مكتشفات بردية كبيرة من الفيوم ومن هيرموبوليس وهيراكليوبوليس والواحة الكبرى وبانوبوليس واستقرت فى معظمها فى فيينا (مجموعة الأرخدوق راينر) وكذلك فى باريس ولندن وبرلين . إن الشغف والاهتمام الذى أثارته من قبل دراسة النقوش لدى المؤرخين ودارسى العاديات القديمة وجد فى علم البردى مادة جديدة وثرية، واشتهرت فى ذلك الحين أسماء فيسلى C. Wessely (فى فيينا) واولريخ فيلكن U. Wilcken (فى برلين) .

وتبدأ فترة جديدة خلال شتاء عام ١٨٨٩/١٨٩٠ عندما عثر لأول مرة - على أوراق بردية فى حملة حفائر ذات طابع علمى منظم، ويرتبط بهذه الحقيقة البارزة اسم عالم المصريات و. هـ . فيلنדרز بيتري (لندن) . وتحت رعاية صندوق الاستكشافات المصرى Egypt Exploration Fund (أصبح اسمه فيما بعد جمعية الاستكشافات المصرية E.E. Society) نظمت حفائر فى الفيوم وكذلك - على وجه الخصوص - فى أوكسيرينخوس من شتاء عام ١٨٩٦ / ٩٥ فصاعداً على يد اثنين - من علماء أوكسفورد وهما ب . ب . جرنفل و أ. س. هنت اللذان نقبا بصورة منظمة بحثاً عن أوراق البردى . كما

قام الألمان بحفائرهـم فى جزيرة اليفانتين وهيراكليوبوليس، وحفر الفرنسيون فى الفيوم وتانيس وأفروديتو، كما حفر الأمريكيون فى أماكن عديدة فى الفيوم. وبالإضافة إلى هذه الحفائر كانت هناك مكتشفات فى غاية الأهمية قام بها أفراد من الشعب المصرى نفسه وقاموا ببيعها فى الخارج. ومن الأمثلة البارزة على ذلك سجلات بردى زينون من القرن الثالث ق.م. وهى الوثائق التى عثر عليها فى فيلادلفيا والموزعة الآن عبر القاهرة ولندن وفلورنسا وآن أربور وأماكن أخرى عديدة.

وتوجد أشهر وأهم المجموعات البردية فى مصر (القاهرة) وبريطانيا (أوكسفورد ولندن) والمانيا (برلين) والنمسا (فيينا) وفرنسا (باريس) والولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك وآن أربور) وإيطاليا (فلورنسا وميلانو). كما أن هناك مجموعات بردية أصغر فى مدن أخرى من البلدان المذكورة للتو، وأخرى فى البلدان الاسكندنافية (فى أوسلو وأوبسالا ولند وجويتبرج... إلخ). وفى التشيك (براج) واليونان (أثينا) وبلجيكا (بروكسل وغينت ولوفان) وروسيا (تفليس) وبولندا (وارسو) وسويسرا (بازل وجنيف). أما فى بلاد الشمال فإن هناك مجموعة بردية قديمة فى متحف الآثار القديمة فى ليدن بهولندا، ومجموعة فى جروننجن تم نشرها مع نصين ومحفوظة فى أمستردام. لقد كان العدد الإجمالى للبرديات اليونانية القائمة فى هذه المجموعات يقدر قبل الحرب العالمية الثانية بحوالى ٤٠ إلى ٦٠ ألف بردية لم ينشر قدر كبير منها.

إن عملية نشر الوثائق البردية تتم أحياناً في طبعات ومجلدات بردية خاصة وأحياناً أخرى في مجلات دورية . وفي حالة نشر البرديات في مجلات دورية فإن هذه النصوص تبقى متناثرة ويصعب الوصول إليها وتتبعها (وإن كانت موسوعة الـ Sammelbuch تعنى بتتبع هذه النصوص البردية المنشورة في أماكن متفرقة وتقوم بنشرها مجمعة في مجلداتها وتغطيها أرقاماً جديدة وتشير إلى أماكن نشر لهذه النصوص لأول مرة) .

وقد ثبت المؤتمر الدولي لعلم البردى الذى انعقد فى ليدن عام ١٩٣١ قواعد نشر النصوص البردية ودلالات الرموز والأقواس والعلامات المستخدمة فى عملية انشر على النحو التالى :

(١) $\alpha, \beta, \gamma, \delta$ وضع نقاط تحت بعض الحروف فى النصوص البردية المنشورة يدل على أن هذه الحروف غير واضحة القراءة بشكل مؤكد فى النص الأصيل .

(٢) $+10, -10, \dots$ وجود عدد معين من النقاط وسط كلمات النص المنشور أو رقم تصحبه علامات ناقص أو زائد يدل على أن النص الأصيل يضم فى هذا الموضع بقايا حروف لا يمكن قراءتها ولكن يمكن تقدير عددها تقريباً .

(٣) $[+10]$, $[-10]$, $[\dots]$ العلامات السابقة داخل أقواس مربعة يدل على حروف مفقودة تماماً فى النص الأصيل ويمكن تقدير

عددها تقريباً، وإذا كانت الحروف المفقودة في بداية السطر يسقط القوس الأيسر وإن كانت في آخر السطر يسقط القوس الأيمن ، أما داخل السطر فيظل القوسان المربعان .

(٤) [] ، [] ، الأقواس المربعة بالنظام السابق ولكن بغير نقاط أو أرقام بداخلها يدل على حروف مفقودة في النص الأصلي ولكن من غير الممكن تحديد عددها ولو بصورة تقريبية .

(٥) $[\alpha\beta\gamma\delta]$ ، $[\alpha\beta\gamma\delta]$ ، $[\alpha\beta\gamma\delta]$

الأقواس المربعة وبداخلها حروف في النص المنشور تدل على حروف أو كلمات مفقودة في هذا الموضع من النص الأصلي تمكن الناشر من تخمينها وإضافتها وذلك من خلال سياق النص وبالقياس بنصوص أخرى مماثلة .

(٦) < > الأقواس المثلثة الفارغة في النص المنشور تشير إلى حروف أو كلمات شطبها كاتب النص الأصلي (في الزمن القديم) خطأ ولم يتمكن ناشر النص من استعادة قراءة هذه الحروف المشطوبة .

(٧) < $\alpha\beta\gamma\delta$ > الأقواس المثلثة التي تضم حرفاً أو كلمات شطبها كاتب النص الأصلي خطأ وتمكن الناشر الحديث من استعادة قراءتها وإضافتها بين هذه الأقواس .

(٨) $(\alpha\beta\gamma\delta\epsilon\zeta)$

الأقواس نصف الدائرية والتي دائماً ما تحتوى على حروف بداخلها فى النص المنشور تدل على فك بعض رموز دالة على العملة أو المقادير أو الموازين أو المساحات ... الخ فى صورة كلمات مكتوبة أو تدل على استكمال لكلمة مختصرة فى النص الأصلي، وهى أمور قام بها ناشر النص .

(٩) $\{\alpha\beta\gamma\delta\}$ الأقواس بهذا الشكل فى النص المنشور تضم حروفاً أو كلمات أقحمها كاتب النص الأصلي على المعنى ولا لزوم لها، ووضعها الناشر بين هذه الأقواس المذكورة ليوضح لنا ذلك (دلالة على حذفها والاستغناء عنها باعتبارها زائدة) .

(١٠) $[\alpha\beta\gamma\delta]$ الأقواس المربعة المزدوجة وبها حروف أو كلمات فى النص المنشور تدل على حروف أو كلمات حذفها كاتب النص الأصلي - وهو على صواب فى حذفها - ولكن يمكن الناشرين من قراءتها ووضعها فى النص المنشور بين هذه الأقواس لإعطاء صورة دقيقة للقارئ عن شكل النص الأصلي .

(١١) $\alpha\beta\gamma\delta'$ الحروف أو الكلمات الواردة فى النص المنشور بين هاتين علامتين المائلتين تدل على كلمات أضافها كاتب النص الأصلي بين السطور (فوق السطر الأصلي) بعد أن نسيها أثناء الكتابة على السطر.

وبذلك فإن الناشر حين يستخدم هذه الرموز والإشارات - كل في موضعه المناسب في النص المنشور- فإنه يعطى القارئ والباحث الذى يستخدم النص المنشور تصوراً دقيقاً لما كان عليه النص الأصيل للبردية قبل النشر .

وحين يقوم ناشر بإصدار مجلد ما يضم مجموعة من الوثائق البردية فإنه يزود القارئ بالمعلومات الأساسية حول كل نص أو بردية على حدة (رقم التسجيل ، والحجم ، والحالة ، وخصائص الخط .. الخ) مع مسح ومراجعة لمحتويات كل بردية ثم النص المنشور للبردية مع ملاحظات نقدية وتوضيحية له ، ثم بصفة عامة ترجمة النص . ويحبذ عادة وجود ترجمة للنص حتى يكون من اليسير التعليق عليه . وأخيراً فإن مجلد الوثائق البردية لابد أن يضم مجموعة من الفهارس والملاحق التفصيلية .

وسنورد فيما يلى قائمة بمعظم مجموعات البردى التى صدرت منذ ظهور علم البردى فى أواخر القرن التاسع عشر حتى وقت قريب .

وسيدكر فى البداية اختصار الأسم الكامل لكل مجموعة بردية ثم ترد بعد ذلك البيانات التفصيلية لكل مجموعة من اسم كل مجموعة بردية بلغة الناشر الحديث ، ثم اسم الناشر (أو الناشرين) ، ثم مكان النشر ، وأخيراً تاريخ النشر .

قائمة المجموعات البردية

- P. Alex** = Papyrus Grecs du Musée Gréco-romain d'Alexandrie, by A. Swiderek and M. Vandoni , Warsaw 1964.
- B. G. U** = Agyptische Urkunden aus den Staatlichen Museen zu Berlin, Griech. Urkunden, Berlin 1895 ff.
- B. K. T.** = Berliner Klassikertexte, published by the General verwaltung der koniglichen Museen in Berlin, Berlin 1904 ff.
- C. P. Herm.** = Stud. Pal. V.
- C. Ord. Ptol.** = Corpus des Ordonnances des Ptolémées by M. - Th. Lenger, Brussels 1964 .
- Corp. Pap. Jud.** = Corpus Papyrorum Judaicarum, by V. A. Tcherikover, A. Fuks and others , Cambridge (Mass.) 1957 ff .
- C. P. L.** = Corpus Papyrorum Latinarum, by R. Cavenaile, Wiesbaden 1958 .

- C . P. R.** = Corpus Papyrorum Raineri I : Griechische Texte, by C. Wessely, Vienna 1895 .
- P. Aberd.** = Catalogue of Greek and Latin Papyri and Ostraca in the Possession of the University of Aberdeen, by E. G. Turner, Aberdeen 1939 .
- P. Achmîm** = Les papyrus grecs d'Achmim, by P. Collart (Bull. de l'Inst. Français d'Archéologie Orientale du Caire 31, 1930, P. 35 - 111) .
- P. Adler** = The Adler Papyri. The Greek Texts by E.N. Adler, J.G. Tait and F. M. Heichelheim ... Oxford-London 1939 .
- P. Amh.** = The Amherst Papyri ... of the ... Lord Amherst at Didlington Hall, Norfolk, by B. P. Grenfell and A.S. Hunt, London 1900 ff.
- P. Amst.** = see P. Gron.
- P. Antin.** = The Antinoopolis Papyri by C. H. Roberts, J. W. B. Barns and H. Zilliacus, London 1950 ff.

- P. Apoll.** = Papyrus grecs d'Apollônios Anô,
by R. Rémondon, Cairo 1953.
- P. Baden** = Veröffentlichungen aus den badis-
chen Papyrus-Sammlungen, by
W. Spiegelberg, F. Bilabel and G.
A. Gerhard, Heidelberg 1923 ff.
- P. Bas.** = Papyrusurkunden der öffentlichen
Bibliothek der Universität zu Bas-
el, by E. Rabel, Berlin 1917.
- P. Berl. Frisk** = Bankakten aus dem Faijûm nebst
anderen Berliner Papyri, by J.
Frisk, Goteborg 1931.
- P. Berl. Leihg.** = Berliner Leihgabe griechischer Pa-
pyri, by T. Kalén, Uppsala 1932.
- P. Berl. Moller** = Griechische Papyri aus dem Ber-
liner Museum, by S. Moller,
Goteborg 1929.
- P. Berl. Sitol.** = Sitologen-Papyri aus dem Berliner
Museum, by K. Thunell, Uppsala
1924.
- P. Berl. Zilliacus** = Vierzehn Berliner Griechische Pa-
pyri (Comm. Human. Litter. Soc.
Scientiarum Fennica XI,4), Hel-
sinki 1941.

- P. Bon.** = Papyri Bononienses (Pubbl. dell' Univers. del Sacro Cuore n. s. XLII), by O. Montevecchi, Milan 1953.
- P. Bour.** = Les Papyrus Bouriant, by P. Collart, Paris 1926.
- P. Brem.** = Die Bremer Papyri (Abh. Akad. Berlin, Phil. Hist. Kl.) by U. Wilcken, Berlin 1936.
- P. Bruxelles**
Inv. E. 7616 = Papyrologica Lugduno-Batava V, by M. Hombert and Cl. Préaux, Leyden 1952 .
- P. Cairo** = Greek Papyri (Cat. Mus. Caire 10), by B. P. Grenfell and A. S. Hunt, Oxford 1903 .
- P. Cairo Goodspeed** = Greek Papyri from the Cairo Museum, by E. J. Goodspeed, Chicago 1902 .
- P. Cair. Isidor** = The Archive of Aurelius Isidorus, by A. E. R. Boak and H.C. Yountie, Ann Arbor 1960 .
- P. Cairo Masp.** = Catalogue général des antiquités égyptiennes du Musée du Caire: Papyrus grecs d' époque byzantine, by J. Maspero, Cairo 1911 ff.

- P. Cairo Preis.** = Griechische Urkunden des agyptischen Museums zu Kairo, by F. Preisigke, Strassburg 1911.
- P. Cairo Zen.** = Catalogue général des antiquités égyptiennes du Musée du Caire : Zenon Papyri, by C. C. Edgar, Cairo 1926 ff. Vol. V (1940) is a publication of the Société Fouad I de Papyrologie, edited from Edgar's materials by O. Guéraud and P. Jouguet.
- P. Cattaoui** = Papyrus Cattaoui I, by B. P. Grenfell, A. S. Hunt, P. Meyer in Archiv für Papyrusforschung III, PP. 55 ff.
- P. Chic.** = Papyri from Karanis (Stud. Class. Phil. 3, 1902) by E. J. Goodspeed, Chicago 1902 (cf. E. Kiessling, S. B. Beiheft 2).
- P. Col. I** = Upon Slavery in Ptolemaic Egypt, by W.L. Westermann, New York 1929.
- P. Col. II** = Tax Lists and Transportation Receipts from Theadelphia, by W.L. Westermann and C. W. Keyes, New York 1932.

- P. Col. IV** = Accounting in the Zenon Papyri, by E. Grier, New York 1934.
- P. Col. V** = Tax Documents from Theadelphia, by J. Day and C. W. Keyes, New York 1956.
- P. Col 123** = Apokrimata, Decisions of Septimius Severus on legal matters, by W. L. Westermann and A. A. Schiller, New York 1954.
- P. Col. Zen.** = Zenon Papyri. Business Papers of the Third Century B.C. dealing with Palestine and Egypt. Vol I by W.L. Westermann and E. S. Hase-noehrl, New York 1934; Vol. II by W. L. Westermann, C. W. Keyes and H. Liebesny, New York 1940 .
- P. Cornell** = Greek Papyri in the Library of the Cornell University, by W. L. Westermann and C. J. Kraemer Jr., New York 1926.
- P. Edfou** = Les Papyrus et les Ostraca grecs. Fouilles franco-polonaises, Rapports I et II, by J. Manteuffel, Cairo 1937 ff .

- P. Eleph.** = Elephantine-Papyri, by O. Rubensohn, Berlin 1907.
- P. Ent.** = Ἐντεύξεις. Requêtes et plaintes adressées au roi d'Egypte au IIIe siècle avant J. C., by O. Guéraud, Cairo 1931 ff.
- P. Erlangen** = Die Papyri der Universitätsbibliothek Erlangen (Katalog der Handschriften der Universitätsbibliothek Erlangen, neu bearb. III, 1), by W. Schubart, Leipzig 1942.
- P. Fam. Tebt.** = Papyrologica Lugduno-Batava VI, by B. A. van Groningen, Leyden 1950.
- P. Fay.** = Fayiûm Towns and their Papyri, by B. P. Grenfell, A. S. Hunt and D.G. Hogarth, London 1900.
- P. Flor.** = Papiri greco-egizii pubblicati della R. Accademia dei Lincei, by D. Comparetti and G. Vitelli, Milan 1906 ff.
- P. Fouad** = Les Papyrus Fouad I (Publications de la Société Fouad I de Papyrologie, Textes et Documents III), by A. Bataille, O. Guéraud, P. Jouguet and others, Cairo 1939.

- P. Fouad Crawford** = Fuad I University Papyri, by D. S. Crawford, Alexandria 1949.
- P. Frnkf.** = Griechische Papyri aus dem Besitz des Rechtswissenschaftlichen Seminars der Universitat Frankfurt, by H. Lewald, Heidelberg 1920 .
- P. Freib.** = Mitteilungen aus der Freiburger Papyrussammlung, by W. Aly, M. Gelzer and others, Heidelberg 1914 ff.
- P. Gen.** = Les Papyrus de Genève, by J. Nicole, Geneva 1900 ff .
- P. Giss** = Griechische Papyri im Museum des Oberhessischen Geschichtsvereins zu Giessen, by O. Eger, E. Kornemann, and P. M. Meyer, Leipzig-Berlin 1910 ff.
- P.Giss. Univ. Bibl.** = Mitteilungen aus der Papyrusammlung der Giessener Universitätsbibliothek, by H. Kling and others, Giessen 1924 ff.
- P. G. M .** = Papyri Graecae Magicae, by K. Preisendanz, Leipzig-Berlin 1928 ff.

- P. Got.** = Papyrus grecs de la Bibliothèque Municipale de Gothembourg, by H. Frisk, Goteborg 1929.
- P. Grad.** = Griechische Papyri der Sammlung Gradenwitz (Sitzungsber. Heid. Akad. Wiss.), by G. Plaumann, Heidelberg 1914.
- P. Grenf. I** = An Alexandrian Erotic Fragment and other Greek Papyri chiefly Ptolemaic, by B. P. Grenfell, Oxford 1896.
- P. Grenf. II** = New Classical Fragments and other Greek and Latin Papyri, by B. P. Grenfell and A. S. Hunt, Oxford 1897 .
- P. Gron.** = Papyri Groninganae, Griechische Papyri der Universitätsbibliothek zu Groningen nebst 2 Papyri der Universitätsbibliothek zu Amsterdam (Verhand. Kon. Akad. v. Wetenschappen te Amsterdam), by A. G. Roos, Amsterdam 1933.
- P. Gurob** = Greek papyri from Gurob, by J. G. Smyly, Dublin 1921.

- P. Hal.** = Dikaiomata, Auszüge aus alexandrinischen Gesetzen und Verordnungen mit einem Anhang weiterer Papyri derselben Sammlung, by the Graeca Halensis, Berlin 1913.
- P. Hamb.** = Griechische Papyrus-Urkunden der Hamburger Staats-und Universitätsbibliothek, by P. M. Meyer, B. Snell and others , Leipzig-Berlin 1911 ff.
- P. Harr.** = The Rendel Harris Papyri of Woodbrooke College, Birmingham, by J. E. Powell, Cambridge 1936.
- P. Haun** = Papyri Graecae Haunienses, fasc. I, by T. Larsen, Copenhagen 1942.
- P. Heid.** = Griechische papyrusurkunden and Ostraka der Heidelberger Papyrus-Sammlung (Veröffentlichungen aus der Heidelberger Papyrus-Sammlung N.F. 3), by P. Sattler, Heidelberg 1963.

- P. Hib.** = The Hibeh Papyri, by B. P. Grenfell, A. S. Hunt and E. G. Turner London 1906 ff.
- P. Holm.** = Papyrus Graecus Holmiensis, Recepte für Silber, Steine und Purpur, by O. Lagercrantz, Uppsala: Leipzig 1913.
- P. Land.** = Papyri Iandanae, by C. Kalbfleisch and others, Leipzig-Berlin 1911 ff.
- P. Jena** = Jenaer papyrus-Urkunden, by F. Zucker and F. Schneider, Jena: 1926.
- P. Jews** = Jews and Christians in Egypt. The Jewish troubles in Alexandria, by H. I. Bell, London 1924.
- P. Kroll** = Eine ptolemäische Königsurkunde by L. Koenen, Wiesbaden 1957.
- P. Leid.** = Papyri Graeci Musei Antiquarium Lugdunni-Batavorum, by C. Leemans, Leyden 1843 ff.
- P. Leit.** = Leitourgia Papyri (Transactions of the American Philosophical Society, New Series 53,9), by N. Lewis, Philadelphia 1963.

- P. Lille** = Papyrus Grecs (Institut Papyrologique de l' Université de Lille),by P. Jouguet, P. Collart, J. Lesquier and M. Xoual, Paris 1907 ff.
- P. Lips.** = Griechische Urkunden der papyrussammlung zu Leipzig, by L. Mitteis , Leipzig 1906 .
- P. Lond.** = Greek Papyri in the British Museum, by F. G. Kenyon and H. I. Bell, Londen 1893 ff.
- P. Lugd. Bat.** = Papyrologica Lugduno-Batava, by M. David, B. A. van Groningen, J. C. van Oven and others, Leyden 1941 ff.
- P. Lund** = Aus der Papyrussammlung der Universitätsbibliothek in Lund, by A. Wifstrand, K. Hanell and E. K. Knudtzon, Lund 1935 ff .
- P. Magd.** = P. Lille II.
- P. Marmarica** = Il papiro Vaticano greco II, by M. Norsa and G. Vitelli, Città del Vaticano 1931.

- P. Merton** = A Descriptive Catalogue of the Greek Papyri in the Collection of Wilfred Merton, F.S.A., by H. I. Bell, C. H. Roberts, B. R. Rees and J. W. B. Barns, London-Dublin 1948 ff.
- P. Meyer** = Griechische Texte aus Agypten I. Papyri des Neutestamentlichen Seminars der Universitat Berlin, by P. M. Meyer, Berlin 1916.
- P. Mi. Chr.** = L. Mitteis and U. Wilcken, Grundzuge und Chrestomathie der Papyruskunde, 2. Band, 2. Halfte, Leipzig-Berlin 1912.
- P. Mich.** = Papyri in the University of Michigan Collection, by C.C. Edgar, A. E. R. Boak, J. G. Winter and others, Ann Arbor 1931 ff.
- P. Michael** = Catalogue of the Greek and Latin Papyri, Tablets and Ostraca in the Library of Mr. G. A. Michaelides, by D. S. Crawford, Aberdeen 1955.
- P. Mil.** = Papiri Milanesi (Pubblicazioni di „Aegyptus“, Ser. Scientifica, vol. I, fasc. I), by A. Calderini, Milan 1928.

- P. Mil. R. Univ.** = P. Primi.
- P. Monac.** = Veröffentlichungen aus der Papyrussammlung der Staatsbibliothek zu München, I Byzantinische Papyri, by A. Heisenberg and L. Wenger, Leipzig 1914.
- P. Osl.** = Papyri Osloenses, by S. Eitrem and L. Amundsen, Oslo 1925 ff.
- P. Oxford** = Papyrologica Laugduno-Batava III, by E. P. Wegener, Leyden 1942.
- P. Oxy.** = The Oxyrhynchus Papyri, by B. P. Grenfell, A. S. Hunt, H. I. Bell and others, London 1898 ff.
- P. Panop.** = Papyri from Panopolis in the Chester Beatty Library Dublin, by T. C. Skeat, Dublin 1964.
- P. Par.** = Notices et textes des papyrus grecs du Musée du Louvre et de Bibliothèque Impériale (Notices et extraits des manuscrits de la Bibl. Impériale et autres Bibl., 18,2), by M. Letronne and W. Brunet de Presle, Paris 1865.
- P. Petrie** = The Flinders Petrie Papyri, with Transcriptions, Commentaries and Index, by J. P. Mahaffy and J. G. Smyly, Dublin 1891 ff.

- P. Phil.** = Papyrus de Philadelphie (Publ. de la Soc. Fouad I de Papyrologie: Textes et Documents VII), by J. Scherer, Cairo 1947.
- P. Primi** = Papiri della R. Università di Milano. Volume Primo, by A. Vogliano, Milan 1937 (cf. E. Kiessling, S.B. Beiheft 2).
- P. Princ.** = Papyri in the Princeton University Collections, by A. C. Johnson, H.B. van Hoesen and others, Baltimore- Princeton 1931 ff.
- P. Princ. Roll** = A Papyrus Roll in the Princeton Collection, by E. H. Kase jr., Baltimore 1933.
- P. Rein.** = Les Papyrus Théodore Reinach, by Th. Reinach, P. Collart and others, Paris-Cairo 1905 ff.
- P. Rev.** = Revenue Laws of Ptolemy Philadelphus, by B. P. Grenfell, Oxford 1896 (cf. J. Bingen, S.B. Beiheft 1).
- P. Ross. Georg.** = Papyri Russischer und Georgischer Sammlungen, by G. Zereteli, O. Kruger and P. Jernstedt, Tiflis 1925 ff.

- P. Ryl.** = Catalogue of the Greek Papyri in the J. Rylands Library, Manchester, by J. de M. Johnson, V Martin, A. S. Hunt, C. H. Roberts and E. G. Turner, Manchester-London 1911 ff.
- P.S. A. Athen.** = Papiri Societatis Archaeologicae Atheniensis, by G. A. Petropulos, Athens 1939.
- P. Sarapion** = Les Archives de Sarapion et de ses fils, by J. Schwartz, Cairo 1961.
- P. S. I.** = Papyri Greci e Latini (Pubblic. della Società Italiana per la ricerca dei Papiri greci e latini in Egitto), by G. Vitelli, M. Norsa and others, Florence 1912 ff.
- P. Soknobr.** = The Archives of the Temple of Soknobraisis at Bacchias (Yale Class. Studies X), by E. H. Gilliam, New Haven-London 1947.
- P. Strassb.** = Griechische Papyrus der Kaiserlichen Universitäts und Landesbibliothek zu Strassoburg, Vol. I and II, by F. Preisigke, Leipzig 1912 ff; Vol. III: Papyrus Grecs

de la Bibl. Nationale et Universitaire de Strasbourg (Publ. de la Fac. des lettres de l' Université de Strasbourg 97), by P. Collomp et ses élèves, Paris 1948, continued by J. Schwartz et ses élèves in Bulletin de la Faculté des Lettres de l' Université de Strasbourg, Strasbourg 1950 ff. (for nr 169-300 cf. Papyrus grecs de la Bibliothèque Nationale et Universitaire de Strasbourg, by J. Schwartz et ses élèves, Strasbourg 1963).

P. Tebt.

= The Tebtunis Papyri, by B. P. Grenfell, A. S. Hunt, J.G.Smyly and others, London 1902 ff.

P. Thead.

= Papyrus de Théadelphie, by P. Jouguet, Paris 1911.

Theb. Bankakten

= Actenstücke aus der königlichen Bank zu Theben (Abhandl. Preuss. Akad. Wiss. 1886), by U.Wilcken, Berlin 1886.

P. Tor.

= Papyri Graeci R. Musei Aegyptii Taurinensis (Mem. R. Accad. Torino 31, 1826, 9-188; 33, 1827, 1-80). edited by A. Peyron.

- P. Ups. 8** = Der Fluch des Christen Sabinus, Papyrus Upsaliensis 8, by G. Bjorck, Uppsala 1938 .
- P. Vars.** = Papyri Varsovienses, by G. Mantouff, Warsaw 1935.
- P. Vat. gr. II** = P. Marmarica.
- P. Vindob
Boswinkel** = Papyrologica Lugduno-Batava II, by E. Boswinkel, Leyden 1942.
- P. Vindob.
Sijpesteijn** = Papyrologica Lugduno-Batava XI, by P. J. Sijpesteijn, Leyden 1963.
- P. Waren** = Papyrologica Lugduno- Batava I, by M. David, B.A. van Groningen and J. C. van Oven, Leyden 1941.
- P. Wi, Chr.** = Cf. P. Mi Chr., but i. Band, 2. Hälfte.
- P. Wurzb.** = Mitteilungen aus der Wurzburger Papyrussammlung, by U. Wilcken, Berlin 1934.
- S. B.** = Sammelbuch griechischer Urkunden aus Agypten, by F. Preisigke, F. Bilabel and E. Kiessling, Strassburg-Berlin - Leipzig-Heidelberg-Wiesbaden 1915 ff.
- Stud. Pal.** = Studien zur Palaographie und Papyruskunde, by C. Wessely, Leipzig 1901 ff.
- U. P. Z.** = Urkunden der Ptolemaerzeit (Altere Funde), by U. Wilcken, Berlin-Leipzig 1927 ff.

(٣) طريقة التأريخ والتقويم

إن بعض البرديات - لاسيما البرديات الأدبية والخطابات الشخصية - لا تحمل تاريخاً . والوسيلة الوحيدة لتأريخ مثل هذه النصوص تتمثل فى الخط الذى كتبت به أو محتويات النص ، وكقاعدة فإن مثل هذه النصوص لا تؤرخ إلا بطريقة تقريبية بنسبة النص إلى قرن بعينه (كأن يؤرخ بالقرن الأول أو الثانى الميلادى مثلاً) .

ولكن هناك نصوصاً كثيرة - خصوصاً العقود - مؤرخة بالفعل ، وكانت مثل هذه الوثائق تؤرخ فى الفترة البطلمية بعام حكم الملك البطلمي بالإضافة إلى الشهر واليوم ، وفى فترة الحكم الرومانى حتى عصر دقلديانوس كان التأريخ بسنة حكم الامبراطور الحاكم . وبعد دقلديانوس أصبحت الطريقة المألوفة فى التأريخ هى التأريخ بسنوات القناصل فى الإمبراطورية ، لكن جستنيان قرر سنة ٥٣٧ أن يسبق عام حكم الامبراطور التأريخ بالقناصل (أى تأريخ مزدوج بسنة حكم الامبراطور والقناصل الحاكمين فى تلك السنة) . ومن عام ٣١٢ ميلادية فصاعداً كان هناك تأريخ خمسى (وحدة زمنية مؤلفة من خمس عشرة عاماً) كان الغرض منه تنظيم النظام الضريبى . ولكن نظراً لأن هذه الوحدات الزمنية الخمسى لم تكن مرتبة ولا مرقمة فى الوثائق فإنها لم تكن ذات جدوى فى التأريخ الدقيق للوثيقة المعنية ما لم تكن هناك بيانات أخرى تمكننا من تحديد الوحدة الزمنية الخمسى بدقة .

أما بخصوص التقويم الذى نجده فى النصوص البردية فيجب ملاحظة الآتى :

(١) كان التقويم المصرى القديم يُحسب بالسنة الشمسية المكونة من ٣٦٥ يوماً تنقسم إلى إثنى عشر شهراً كل شهر من ٣٠ يوماً يُضاف إليها فى نهاية العام أيام النسيء الخمسة (التى كان الإغريق يطلقون عليها ἐπαγόμεναι) . وبهذا النظام كانت السنة المصرية تنقص بمقدار ربع يوم بالقياس بالسنة الشمسية الفعلية، وعلى ذلك فقد كانت بداية السنة المصرية فى أول شهر توت ترُحل يوماً مرة كل أربع سنوات (أى أن أيام النسيء فى تلك السنة الرابعة تزداد من خمسة إلى ستة وبالتالى يُرُحل بداية العام الجديد يوماً إضافياً ، ويعوض الفارق بين السنة المصرية والسنة الشمسية الفعلية) .

(٢) عندما أتى الإغريق إلى مصر حاولوا إدخال التقويم المقدونى الذى كان يتألف من سنة قمرية من إثنى عشر شهراً تتكون من ٢٩ و ٣٠ يوماً بالتناوب . ولكن ساد التقويم المصرى وبمرور الوقت أصبح التقويم الإغريقى يكتب إلى جانبه على سبيل استكمال الشكل . وأمكن التوصل إلى حل وسط بين النظامين المصرى والمقدونى فى التقويم بحلول أواخر القرن الثالث ق. م. بحيث أصبح أول شهر ديستروس Δύστηρος متساوياً مع (متفقاً مع) أول شهر توت وهو بداية السنة عند المصريين . ولكن مع

الفروق بين النظامين الشمسي والقمرى فإن بداية السنة المصرية (الشمسية) فى أول توت أصبحت - فى أواخر القرن الثانى ق.م تتفق مع بداية شهر ديوس Δ^{105} .

(٣) وأخيراً غير أغسطس السنة المصرية وحولها إلى سنة ثابتة بأن جعل أول توت (بداية السنة المصرية) يتطابق مع التاسع والعشرين من أغسطس وأدخل كل أربع سنوات يوماً سادساً إلى أيام النسيء الخمسة لتصبح تلك السنة سنة كبيسة وبعدها فإن أول توت يتطابق مع الثلاثين من شهر أغسطس .

والجدول التالى يمثل تطور التقويم منذ عصر الإمبراطور أغسطس فصاعداً ، والعمود الثالث منها يمثل أسماء الشهور التى استخدمت فى العصر الرومانى تكريماً للأباطرة ، أما العمود الرابع فيمثل تواريخ السنة العادية لا الكبيسة :

ما يعادلها حديثا	أسماء شهور رومانية	الشهور المقدونية	الشهور المصرية
٢٩ أغسطس - ٢٧ سبتمبر	Σεβαστός, Γερμανικός	Δίος	Θιών (توت)
٢٨ سبتمبر - ٢٧ أكتوبر	Νέος Σεβαστός, Δομιτιανός	Ἀπελλαῖος	Φαῶφι (بابه)
٢٨ أكتوبر - ٢٦ نوفمبر	Νερούσεως, Ἀδριανός	Αὐστναῖος	Ἀθύρ (هاتور)
٢٧ نوفمبر - ٢٦ ديسمبر		Περίτιος	Χαίαχ (كهك)
٢٧ ديسمبر - ٢٥ يناير		Δύστρος	Τύβι (طوبة)
٢٦ يناير - ٢٤ فبراير		Ἑανδικός	Μεχέρ (أمشير)
٢٥ فبراير - ٢٦ مارس		Ἀρτεμίδιος	Φαμενῶθ (برمهات)
٢٧ مارس - ٢٥ أبريل		Δαίδιος	Φαρμοῦθι (برمودة)
٢٦ أبريل - ٢٥ مايو	Γερμανίκειος	Πάνεμος	Παχών (بشنش)
٢٦ مايو - ٢٤ يونيو	Σωτήριος	Λώνιος	Παύλι (بؤنة)
٢٥ يونيو - ٢٤ يوليو		Γορπιαῖος	Ἑπεΐφ (أيب)
٢٥ يوليو - ٢٣ أغسطس	Καίσαρειος	Υπερβερεταῖος	Μεσορή (مسرى)
٢٤ - ٢٨ أغسطس			αἱ ἐπαγόμεναι (النسيء)

(٤) النظام المالى (النقدى)

أ . فى العصر الهيلينستى

بعد إدخال الدراخمت الأتيكية إلى مصر عن طريق الاسكندر الأكبر توسع النظام المالى إلى حد كبير على يد البطالمة الأوائل الذين أقاموا هذا النظام على أساس نظام الأوزان الفينيقية (١ دراخمة = ٦٣ ر٣ جرام) . وكانت العملات تسك من الذهب والفضة والنحاس وإن كانت المسكوكات الذهبية نادرة بالمقارنة بالفضية والنحاسية . وكانت أهم العملات الذهبية هى الثمان دراخمت أو : « أوكتادراخما octadrachm » والتى تزن حوالى ٢٩ جرام (وكان يطلق عليها أيضاً « مينا يون $\mu\nu\alpha\epsilon\iota\sigma\upsilon$ » أى « وحدة المينا » لأن قيمتها العادية كانت تحسب بما يساوى مينا فضية = ١٠٠ دراخمة فضية) ، والأربع دراخمت المسماة « تترادراخمة tetra-drachma » التى تزن حوالى ١٤ ر٥ جرام ، والخمس دراخمت المسماة « بنتا دراخمة pentadrachm » أو « $\pi\epsilon\pi\tau\alpha\delta\rho\alpha\chi\mu\varsigma$ » وتزن نحو ١٨ جرام .

أما أهم إصدارات العملة الفضية فهى الدراخمة التى تزن حوالى ٣ ر٦ جرام والأربع دراخمت أو « التترادراخمة » (وتسمى كذلك ستاتير $\sigma\tau\alpha\tau\eta\rho$) . أما المينا (= ١٠٠ دراخمة) والتالت (= ٦٠ مينا) من جهة أخرى فقد كانت مجرد وحدات حسابية . وكانت نسبة قيمة الذهب إلى قيمة الفضة هى حوالى ١٢ إلى ١ .

وكانت الدراخمة الفضية تتكون من ستة أوبولات نحاسية ، وكان كل أوبول يتكون من ٨ خالكيس . وتحت حكم بطلميوس الرابع فيلوباتور كانت نسبة قيمة الفضة إلى النحاس هي ١ : ٦٠ ، ولكن تحت حكم بقية ملوك البطالمة حدثت فترات تضخم مالي .

ب - في العصر الروماني

في الفترة المبكرة من الحكم الروماني نجد في مصر قطع عملة من ذات الأربعة دراخمات بصورة أساسية وكانت تصدر من دار سك العملة بالاسكندرية من الفضة المخلوطة بالنحاس ، بالإضافة إلى العملة النحاسية البطلمية التي كانت تستخدم كقطع عملة صغيرة (فكة أو فراطة) . ولكن في عام ٢٠/١٩ م . أدخل الامبراطور تيبيريوس الديناريوس الروماني في نظام العملة المصري وجعله مساوياً للأربع دراخمات . وفوق ذلك فإن الـ « أوريوس aurei » الروماني صار متداولاً وكان معدله يساوي من ٨٠ إلى ٩٠ ديناريوس .

وبعد أن تدنت وانخفضت نسبة الفضة في الدراخمات خلال القرنين الثاني والثالث الميلادى أدخل الامبراطور دقلديانوس إلى مصر نظام العملة الامبراطورية بين عامي ٢٩٣ و ٢٩٥ م . ولكن هذه العملة الإمبراطورية لم تطغ مطلقاً على نظام العملة الإغريقي المصري إذ استمر السكان يحسبون معاملاتهم بالدراخمات والتالنتات .

ولكن في القرن الرابع كانت أكثر وحدات العملة شيوعاً هي الـ

« نومي سما $\nu\omicron\mu\iota\sigma\mu\alpha$ = solidus » والتي تتألف من ٥٥ رء جرام من الذهب . كما كانت هناك وحدة أخرى تستخدم فى الحسابات وتسمى باليونانية الـ « كيراتيون $\kappa\epsilon\rho\acute{\alpha}\tau\iota\omicron\nu$ = باللاتينية siliqua » وهى تساوى $\frac{1}{24}$ من الـ solidus .

وفى خلال فترة حكم قسطنطين توارت العملة الفضية ولم تعد تستعمل فى مصر، وعليه فمنذ ذلك التاريخ فصاعداً أصبح حساب العملة يتم بالـ « سوليدوس » الذهبى وقطع العملة النحاسية الصغيرة (الدراخمت) . ولم تكن النسبة بين العملتين ثابتة ولذلك فإن معدل (سعر) استبدال هذه العملات كان يتذبذب بصورة كبيرة . وفى منتصف القرن الرابع الميلادى تحديداً حدث انخفاض حاد فى مستوى سعر استبدال العملة النحاسية مما جعل الـ « سوليدوس » الذى كانت قيمته تساوى حوالى ٤٠٠٠ رء (أربعة آلاف) دراخمة نحاسية عام ٣٠١ يرتفع لتصل قيمته إلى ٣٠٠٠٠ رء (ثلاثين ألف) تالنت أى ١٨٠٠٠٠ رء (مائة وثمانين ألف) دراخمة عام ٤٠٠ م. وعلى ذلك أصبح الـ « سوليدوس » الذهبى هو العملة القياسية المستقرة الوحيدة التى يتم الحساب بها .

(٥) بعض الملاحظات على

المكايل والمعاير

(١) يعتبر « الأردب » ذو الأصل الفارسى هو أكثر مقاييس السعة شيوعاً وانتشاراً . أما الوحدة القياسية للسعة فهى « الخوينيكس » الذى

تصل سعته إلى لتر تقريباً . وكان الأردب غالباً ما يستعمل ولاسيما عند تسليم حبوب للدولة، وفي هذه الحالة كان الأردب يضم ٤٠ خوينيكس (= ٣٩٢٩ لتر) . ولكن كانت هناك أرادب مختلفة ذات ساعات متباينة من الخوينيكس .

(٢) أما المعيار الذي يستخدم للسوائل فهو الـ $\mu\epsilon\tau\rho\eta\tau\acute{\eta}\varsigma$ والذي كان يسمى أيضاً $\kappa\epsilon\rho\acute{\alpha}\mu\iota\omicron\nu$ وكان المعيار القياسي للسوائل هو الـ $\chi\omicron\upsilon\varsigma$ الذي كانت سعته تتراوح بين ٣ و ٤ لترات. وكان الـ $\chi\omicron\upsilon\varsigma$ ينقسم إلى أجزاء أو تقسيمات أصغر تسمى $\kappa\omicron\tau\acute{\upsilon}\lambda\eta$.

(٣) أما وحدة قياس الأسطح فهي الأرورة وهي عبارة عن مربع طول ضلعه مائة ياردة مصرية . ونظراً لأن الياردة أو الذراع يساوى ٥٢٥ ر من المتر فقد كانت مساحة سطح الأرورة تساوى ٢٧٥٦ متراً مربعاً .

(٤) أما مقياس السعة الذي كان يستخدم خصيصاً لحساب مقدار التراب الناتج عن حفر جسور وقنوات فكان يسمى $\nu\alpha\acute{\upsilon}\beta\iota\omicron\nu$ وكان يحتوى على ذراعين مربعين أيام البطالمة وثلاثة في عصر الرومان .

(٦) أشكال الوثائق البردية

هناك أشكال متعددة لصكوك التعامل القانوني الإغريقية والمصرية .

وقبل أن نذكرها بصورة منفصلة (على حدة) لا بد أن نرسي بعض المفاهيم العامة. فمن ناحية أسلوب هذه الصكوك القانونية فإننا نميز بين الوثائق الموضوعية والذاتية: ففي الأولى يشار إلى الحدث موضوع التعامل في صيغة المفرد (والجمع) الغائب « يوافق فلان (أو فلان وفلان...) »، بينما في الأخيرة تبرم أطراف التعاقد الوثيقة مستخدمة صيغة المتكلم « أوافق (أو) نوافق نحن فلان وفلان ... ». ولكن هذا فيما يتصل بالشكل الخارجى للوثيقة ليس إلا، أما من ناحية الفعالية القانونية للوثيقة فإن هناك تقسيماً آخر ذا أهمية: إذ نجد لدينا صكوكاً قانونية أبرمت في وجود موظف رسمى (وثيقة عامة) وأخرى حررت بغير مساعدة أو وجود مثل هذا الموظف (وثيقة خاصة).

ومن الأمور البالغة الأهمية بخصوص أشكال الوثائق نفسها ما يلى:

كانت الصكوك الديموطيقية وثائق عامة إذ كانت تدون وتنقح على يد موظفى التسجيل فى المعابد الذين كان يطلق عليهم من قبل الإغريق (*μνηστυράφου*). وقد استمر السكان المحليون فى التعامل بتلك الصكوك الديموطيقية فى العصر البطلمى كذلك، ولكن من بداية القرن الثانى ق.م. فصاعداً كان لا بد من تسجيلها فى مكتب التسجيل العمومى (*ἀναγγραφή*).

أما الوثيقة اليونانية فقد كانت - على النقيض - وثيقة خاصة فى الأصل ونجد صورتين أو شكلين لها. فنجد منذ بداية العصر الهللىنىستى (حتى السنوات المبكرة من الاحتلال الرومانى) الصكوك أو

الوثائق ذات الستة شهود (ἑξαμάρτυρος βυγγραφή)

وكانت هذه العقود تصاغ بأسلوب موضوعي بأن يستخدم أطراف التعاقد ضمير الغائب في الحديث عن أنفسهم وتودع غالباً لدى أحد الشهود (βυγγραφοφύλαξις) . وكان نص هذه الوثائق يكتب مرتين على نفس ورقة البردى : إذ كان الجزء العلوي يمهـر (يـختم أو يوقع) من جانب أطراف التعاقد وشهودهم لمنع أية محاولة لتزيف الوثيقة، أما كتابة صورة أخرى للوثيقة في الجزء السفلي من الورقة فكان الهدف منه أن يظل واضحاً ومرئياً (بغير أختام أو توقيعات) حتى يمكن الرجوع إليه - عند الضرورة - في أي وقت .

ثم نجد بعد ذلك ما يمكن أن يسمى « χειρόγραφον » إقرار وهو عبارة عن وثيقة ليس عليها توقيعات شهود وصيغت في شكل خطاب تكون صيغته الافتتاحية « من فلان إلى فلان ، بعد التحية » ، وفي العادة يكون مثل هذا الإقرار مؤرخاً في نهاية الوثيقة .

وهناك نوع آخر من الوثائق يمكن أن نسميه « طلب أو التماس ὑπόμνημα » وهو عبارة عن طلب مقدم إلى شخص (رسمي أو عادي) من شخص آخر وتكون صيغته الافتتاحية « إلى فلان من فلان » وهذا الطلب يصبح ساري المفعول - على ما يبدو - عند موافقة الطرف الآخر . وتقدم طلبات الإيجار بهذه الطريقة ، كما يسرى نفس الأمر على تقديم الالتماسات للسلطات الرسمية .

ولكن بمضي الزمن انتشرت الوثائق العامة - على نطاق واسع :

فمنذ القرن الثاني ق.م. فصاعداً وحتى العصر الروماني كانت أطراف التعاقد غالباً ما تسجل صكوك التعاقد عند موظف التسجيل العمومي ἀγορανόμος أو أحد موظفيه. وفي هذه الحالة كان صك التعاقد الأصلي يظل في مكتب التسجيل حيث يدرج مع وثائق مماثلة في أحد الأضابير (الدوسيهات) على شكل لفافة طويلة تضم هذه الوثائق المتماثلة مرقمة وتلصق بعضها ببعض على امتداد اللفافة (τόμος συγκολλήσιμος) وكانت نسخ من الوثيقة (ἐκδόσιμον, ἀντίγραφον) تسلم لأطراف التعاقد .

وأخيراً في هذا المقام لابد من ذكر « صكوك الاتفاق εὐχχώρησις » التي وجدت منذ عصر الإمبراطور أغسطس فصاعداً ، رغم أنها كانت تكتب في الاسكندرية فقط . ويبدو أن صكوك الاتفاق هذه كانت في الأصل أحد الترتيبات القضائية (إحدى خطوات الإجراءات القضائية) : فعلى هذه الشاكلة كان كل « من طرفي التعاقد يقدم وثيقة - ربما صيغت في المحكمة - إلى كبير القضاة أو رئيس المحكمة ويطلب طرفا التعاقد منه اضمفاء الصفة القانونية الرسمية على صك الاتفاق . وفي العصر الروماني كان يسمح لمسئولي المصارف المالية بأن يقوموا - بشكل أو بآخر - بمهام المسجلين العموميين بحيث تتمتع الوثائق الصادرة منهم بنفس مصداقية وسريان الوثائق العامة تقريباً .

(٧) مسح تاريخي لأبرز الأحداث في تاريخ مصر
تحت حكم البطالمة والرومان

* غزو الملك الفارسي قمبيز بن قورش لمصر وتحول مصر إلى ولاية فارسية مع نهاية الأسرة السادسة والعشرين الفرعونية .	٥٢٥ ق.م
* فتح الاسكندر الأكبر لمصر .	٣٣٢/٣٣٣ ق.م
* تأسيس مدينة الاسكندرية .	٣٣١
* وفاة الإسكندر الأكبر .	٣٢٣
* بطلميوس بن لاجوس واليا (ساتراباً) على مصر تحت قيادة السلطة المركزية لامبراطورية الاسكندر بزعامة برديكاس .	٣٩٣ - ٣٠٥
* بطلميوس بن لاجوس (بعد أن حمل لقب « سوتير» أى المنقذ) ملكاً على مملكة مصر البطلمية التى أصبح يحكمها أسرة حاكمة من الملوك البطالمة خلفاء بطلميوس الأول سوتير كواحدة من الممالك الهلنستية .	٣٠٥ - ٢٨٣
* بطلميوس الثانى (فيلادلفوس) وأخته أرسينوى كزوجة له . توطين وتعمير منطقة الفيوم . أبوللونىوس وزير ماليته الشهير، وزينون وكيل أعمال أبوللونىوس (بردى زينون) .	٢٨٣ - ٢٤٦
* بطلميوس الثالث (يوجيتيس الأول) . مصرفى أوج قوتها كإحدى الممالك الهلنستية ، وتراجع وضعف فى مملكة السليوقيين . أول بوادر تمرد المصريين على الحكم البطلمى .	٢٤٦ - ٢٢١

٢٢١ - ٢٠٥

* فترة حكم بطلميوس الرابع (فيلوباتور) .
وفي عام ٢١٧ ق. م . من هذه الفترة انتصر
بطلميوس الرابع (بفضل قوات المشاة من
الفلاحين المصريين) على أنطيوخوس الثالث الأكبر
ملك السليوقيين في موقعة رفح واحتفظ بمنطقة
جوف سوريا في أيدي الدولة البطلمية . بداية ضعف
واضمحلال مملكة البطالمة في مصر نتيجة انحلال
الملك وثورات المصريين .

٢٠٥ / ٢٠٤ -

١٨١ / ١٨٠ ق.م

* الملك بطلميوس الخامس (إيفانيس) . مملكة
البطالمة تفقد ممتلكاتها في طراقيا وآسيا الصغرى
كما تخسر منطقة جوف سوريا نهائياً بعد هزيمة
الجيش البطلمي في موقعة بانيون في فلسطين سنة
٢٠٠ ق.م . أمام جيش أنطيوخوس الثالث . بداية
النفوذ الروماني في شرق البحر المتوسط بوجه عام
ومملكة البطالمة بشكل خاص . حجر رشيد .

١٨١ / ١٨٠ -

١٤٥ ق.م

* بطلميوس السادس (فيلوميتور) وحكمه
المشترك في بعض فترات هذه المدة مع أمه كليوباترا
الأولى (ابنه الملك السليوقي أنطيوخوس الثالث)
ومع أخته كليوباترا الثانية (والتي كانت زوجته
كذلك) وأخيه بطلميوس يوارجيتيس الثاني الذي
شاركه حكم مصر لبعض الوقت ثم صار حاكماً
على قورينة بعد أن قسّم السناتو الروماني أملاك
البطالمة بين الأخوين فيلوميتور ويوارجيتيس الثاني .
ثورات المصريين في أثناء هذه الفترة وأبرزها ثورة
ديونيسيوس بيتوسرابيس سنة ١٦٤ والخلافات بين

أمراء الأسرة الحاكمة يضعف من قوة المملكة.
اجتياح الملك السليوقى أنطيوخوس الرابع لمصر حتى
منف سنة ١٦٩ وتتويج نفسه ملكاً على مصر .
حصار الملك السليوقى لاسكندرية سنة ١٦٨ وطرده
روما له بطريقة مهينة عن طريق مبعوثها جايوس
بويليوس لائناس .

* سقوط بطلميوس فيلوميتور قتيلاً فى المعركة وهو
يحاول استرداد منطقة جوف سوريا من السليوقيين
- تولى الطفل بطلميوس السابع (نيس فيلوباتور)
العرش خلفاً لأبيه فيلوميتور .

١٤٥ ق.م .

* بطلميوس الثامن (يوجيتيس الثانى) يعود من
قورينة ويحكم مملكة البطالمة بالاشتراك مع اخته
كليوباترا الثانية (التى أصبحت زوجته كذلك)
وابنة شقيقه (كليوباترا الثالثة التى أصبحت زوجته
الثانية) بعد أن قتل الملك الطفل بطلميوس السابع .
ازدياد ثورات المصريين وتصاعد حدة الخلافات بين
أفراد العائلة الملكية إلى الذروة .

١٤٥ - ١١٦ ق.م

* كليوباترا الثالثة تحكم بالاشتراك مع ولديها
بطلميوس التاسع (سوتير الثانى) وبطلميوس
العاشر (الاسكندر الأول) حتى سنة (١٠١ ق.م)
ثورة المصريين فى مصر العليا وتدمير طيبة سنة ٨٨ .
* حكم بيرنيكى الثالثة، ثم بعد ذلك بالاشتراك
مع بطلميوس الحادى عشر (الاسكندر الثانى) .

١١٦ - ٨٠ ق.م

٨٠ ق.م .

٨٠ - ٥١ ق.م

* بطلميوس الثانى عشر (نيوس ديونيسيوس أوليتيس أى « الزمار ») رشوته ليوليوس قيصر بمبلغ ٦٠٠٠ تالنت لكى لا يضم مصر للدولة الرومانية كما أعلن فى برنامج الانتخابى وهو يرشح نفسه لقنصلية عام ٥٩ ق.م. - فرار بطلميوس الزمار إلى روما هرباً من ثورة السكندريين عليه بعد استيلاء روما على قبرص سنة ٥٨ - عودته إلى عرشه بعد مؤازرة حاكم سوريا الرومانى جابنيوس ممثلاً لبومبى وماركوس أنطونيوس ممثلاً لقيصر سنة ٥٥ - دفع رشاوى كبيرة للرومان والاقتراض من المرابين الرومان وأبرزهم رابيريوس .

٥١ - ٣٠ ق.م

* كليوباترا السابعة وحكمها المشترك فى بعض الفترات مع أخويها بطلميوس الثالث عشر ثم الرابع عشر ثم ابنها من قيصر بطلميوس الخامس عشر (قيصرون) . وما تخلل تلك الفترة من علاقات شد وجذب بين مصر وروما فى صورة علاقات كليوباترا مع يوليوس قيصر ثم مع ماركوس أنطونيوس وما ترتب عليه من نتائج .

٣١ ق.م

* هزيمة ماركوس أنطونيوس وكليوباترا السابعة أمام أوكثافيان فى موقعة « أكتيوم » .

٣٠ ق.م

* مصر ولاية رومانية تحت حكم ولاية رومان يمثلون أباطرة روما .

٣٠ ق.م - ١٤ م.

* حكم الإمبراطور أغسطس . أبرز ولااته فى مصر (وهم من طبقة الفرسان) هم :

- كورنيليوس جالوس ٢٩-٢٧ ق.م. وقمع أشكال التمرد والثورة من المصريين فى الإقليم الطبى وزهوه واستدعائه لروما وانتحاره .

- أيليس جالوس ٢٧ - ٢٥ ق.م. وحملته الفاشلة على بلاد العرب الجنوبية (العربية السعيدة).
- بترونيوس : ٢٥ - ١٩ ق.م. وتأمين حدود مصر الجنوبية ضد مملكة مروي ، وتقليم أظافر كهنة مصر العليا، وتحسين أحوال الزراعة.

* حكم الإمبراطور تيبيريوس : حزمه وعدله - تحسن الاقتصاد المصرى - زيارة جرما نيكوس لمصر وملاساتها .

١٤ - ٣٧ م.

* حكم الإمبراطور كاليجولا : اندلاع الاضطرابات بين الإغريق واليهود فى الاسكندرية بعد زيارة هيرود أجريبا - عزل الوالى فلاكوس .

٣٧ - ٤١

* حكم الإمبراطور كلوديوس .
خطاب كلوديوس للسكندريين - تجدد الاضطرابات بين اليهود والسكندريين - سفارة السكندريين إلى الامبراطور وإعدام زعمائها لتطاولهم على الامبراطور - ازدهار التجارة الشرقية للرومان .

٤١ - ٥٤

* حكم الإمبراطور نيرون .
تفكير الإمبراطور فى الحد من خطر مملكة أكسوم الجنوبية ومحاولة تقوية مملكة مروي - تفجر ثورة اليهود فى فلسطين - ودور فسبسيان فى قمعها - تدهور أحوال مصر الاقتصادية تحت حكم نيرون.

٥٤ - ٦٨

- ٦٨ - ٦٩ * عام الأباطرة الأربعة في روما .
(جالبا - أوتو - فيتيللوس - فسبسيان)
الوالى الشهير تيبيريوس يوليوس الاسكندر وقراره
الشهير من معبد هيبس .
- ٦٩ - ٧٩ * حكم الامبراطور فسبسيان :
القوات الرومانية في الشرق تعلن فسبسيان امبراطوراً
بتأييد من الولاة موكيانوس (سوريا) وتيبيريوس
الاسكندر (مصر) - دور مصر الحاسم في تولى
فسبسيان العرش - زيارة فسبسيان لمصر والاسكندرية
وموقف السكندريين منه - تيتوس وقمعه لثورة
اليهود في فلسطين وزيارته لمصر وتسامحه مع
العقائد المصرية .
- ٧٩ - ٨١ * حكم الإمبراطور تيتوس :
أول امبراطور روماني يبدى تسامحاً وتعاطفاً مع
العقائد المصرية .
- ٨١ - ٩٦ * حكم الإمبراطور دوميتيان :
تزايد الإهتمام بالآلهة والمعابد المصرية .
- ٩٦ - ٩٨ * حكم الإمبراطور نيرقا .
- ٩٨ - ١١٧ * حكم الإمبراطور تراچان
ضم الإمبراطور لمملكة الأنباط العربية (الولاية
العربية) سنة ١٠٦ - هجمه على البارثيين وضمه
- لبعض الرقت - لولايتى آشور وما بين النهرين -
ثورة كبرى لليهود في مصر وقورينة وفلسطين
وقبرص وقمعهها باستثناء الاسكندرية .

- ١١٧ - ١٣٨ * حكم الإمبراطور هادريان :
استكمال قمع ثورة اليهود - مكتبة هادريان فى
الاسكندرية أو دار السجلات الجديدة - زيارة
هادريان لمصر سنة ١٣٠ زيارته للآثار المصرية فى
مصر العليا - تأسيس مدينة أنطينوبوليس فى المنيا -
الاهتمام بموسيون الاسكندرية وجلب علماء زائرين
له .
- ١٣٨ - ١٦١ * حكم الامبراطور أنطونينوس بيوس :
فترة هادئة ومستقرة فى مصر .
- ١٦١ - ١٨٠ * الحكم الامبراطورى المشترك بين ماركوس
أوريليوس ولوكيوس فيروس (الذى شارك فى
الحكم بين ١٦١ - ١٦٩) .
- ثورة البقوليين فى الدلتا سنة ١٧٢ و قمع والى سوريا
أفيديوس كاسيوس لها - طمعه فى الحكم ونهايته
- زيارة الإمبراطور ماركوس أوريليوس للاسكندرية
وتسامحه مع من ساندوا كاسيوس - تشدد
كومودوس ابن ماركوس أوريليوس مع أفراد عائلة
كاسيوس واعدائهم .
- ١٨٠ - ١٩٢ * حكم الامبراطور كومودوس :
بعض الرخاء فى مصر وتوسع التجارة مع الشرق
- ثم نوع من التدهور الاقتصادى بعد ذلك
- الاستعانة بقمح شمال أفريقيا لأول مرة .
- ١٩٢ - ١٩٣ * حكم بيرتيناكس ثم بسكونيوس نيجر (الذى
كان يحمى حدود مصر الجنوبية عند أسوان ضد
هجمات قبائل البدو) .

- ١٩٣ - ٢١١ * حكم الامبراطور سبتموس سيفيروس :
 زيارة سبتموس سيفيروس لمصر من الشرق سنة
 ٢٠٠ (مثل هادريان) - منح مجالس بولى
 لعواصم الأقاليم المصرية - ردود الإمبراطور على
 اسئلة واستفسارات المصريين القانونية .
- ٢١١ - ٢١٧ * حكم الإمبراطور كاراكلا (مع أخيه جيتا
 عامى ٢١١/٢١٢) - زيارة كاراكلا لاسكندرية
 واجتياح قواته لها وقتل الكثيرين - قراره بطرد
 القرويين من الاسكندرية - منح المواطنة الرومانية
 لكل سكان الامبراطورية ما عدا المستسلمين -
 con-stitutio Antoniniana .
- ٢١٧ - ٢١٨ * حكم الامبراطور ماكرينوس وابنه دياودومنيانوس
 * حكم الامبراطور الجابالوس .
- ٢٢٢ - ٢٣٥ * حكم الامبراطور الكسندر سيفيروس : انتصاره
 على الفرس عام ٢٣٢ إبرام سلام مشين مع قبائل
 الألمانى وثورة الجند عليه بقيادة ماكسيمينوس
 وإعدامه ، وتولى الأخير الحكم .
- ٢٣٥ - ٢٣٨ * حكم الإمبراطور ماكسيمينوس الطراقى .
- ٢٣٨ - ٢٤٤ * >> >> جورديان الثالث ، وحره ضد
 الفرس .
- ٢٤٤ - ٢٤٩ * >> >> فيليب العربى والصلح مع الفرس
 والاحتفال بالعيد الألفى لتأسيس روما سنة ٢٤٧ .
- * حكم الامبراطور ديكىوس : اضطهاد المسيحيين
 وشهادات إثبات الوثنية فى الوثائق البردية .

- ٢٥٣ - ٢٥١ * حكم الأباطرة تريونيانوس جالوس وايميليانوس .
- ٢٦٠ - ٢٥٣ * حكم الأمبراطور فاليريان ووقوعه في أسر الملك الفارسي شهبور .
- ٢٦٨ - ٢٥٣ * حكم الأمبراطور جالينيوس (بالاشتراك مع فاليريان حتى سنة ٢٦٠ ثم بمفرده حتى ٢٦٨) - منح قيادة الولايات الشرقية لأذينة أمير تدمر (بالميرا) ودفاعه الناجح عنها ضد الفرس .
- ٢٧٠ - ٢٦٨ * حكم الإمبراطور كلوديوس القسوطي - تيما جينيس المصري يدعو التدمريين سنة ٢٦٩ لدخول مصر - زنوبيا أرملة أذينة ترسل جيشاً من سبعين ألفاً بقيادة زابداس وهزيمة الرومان أمامهم .
- ٢٧٥ - ٢٧٠ * حكم الإمبراطور أوريليان : اعترافه بوهب اللات بن أذينة كحاكم مشارك له في الشرق وظهوره مع أوريليان على العملة السكندرية - انفراد وهب اللات بالحكم والحرب مع روما في أوائل سنة ٢٧١ - استعادة الرومان للاسكندرية - انتصار أوريليان على زنوبيا وأسرها سنة ٢٧٢ - الثورة على الرومان في تدمر والاسكندرية وقمعها بقسوة سنة ٢٧٣ .
- ٢٧٦ - ٢٧٥ * حكم الإمبراطور تاكيتوس ثم فالوريان (٢٧٦) ثم بروبوس (٢٧٦-٢٨٢) ثم كـاروس (٢٨٢-٢٨٣) ثم كارينوس ونوميريانوس (٢٨٣/٢٨٤-٢٨٥) وهو يمثل ختام تلك الحقبة لبدء عصر جديد له ظروفه الجديدة المختلفة مع حكم الإمبراطور دقلديانوس (٢٨٤-٣٠٥) .

الباب الأول

أهم الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية
في مصر تحت حكم الرومان

الفصل الأول

مصر ولاية رومانية

(١) مصر ولاية رومانية

الامبراطور أغسطس (فتح مصر ٣٠ ق.م - ١٤ م) :

على الرغم من أن مصر أصبحت إحدى ولايات الامبراطورية الرومانية بدءاً من عام ٣٠ ق.م عقب انتصار القائد الرومانى اوكتافيان (الذى سمي فيما بعد أغسطس) على غريمه وزميله القائد الرومانى الآخر ماركوس انطونيوس ومعشوقته وزوجته الملكة كليوباترا السابعة آخر ملكات الأسرة البطلمية فى مصر فى موقعة أكتيوم البحرية ٣١ ق.م. ثم انتحار كليوباترا فى حوالى منتصف أغسطس من عام ٣٠ ق.م ودخول أغسطس مصر فاتحاً منتصراً وضمها لأملاك الشعب الرومانى ، فإن سجل العلاقات بين مصر وروما يعود إلى فترة طويلة قبل هذا التاريخ . ففي ٢٧٣ ق.م أرسل الملك بطليموس فيلادلفوس - ثانى ملوك البطالمة فى مصر - بعثة دبلوماسية إلى روما لكى يؤكد على علاقات الصداقة بين مصر وروما فى أثناء الحرب بين روما والملك بيروس ملك مملكة أبيروس فى غرب بلاد اليونان ولكن دون أن ينضم لطرف منهما . وفى القرن الثانى قبل الميلاد توسعت روما شرقاً واشتبكت مع عدد من الممالك الهلينستية وانتصرت عليها ، أما مملكة البطالمة فى مصر - التى ارتبطت بصداقة معها قبل وقت طويل - كما أسلفنا - فقد كانت بمنأى عن هذه العداوات مع روما بل وكانت

تتمتع بحماية روما في بعض المناسبات كلما دعت الضرورة ، وعلى ذلك يمكن القول بأنه على الرغم من أن مملكة البطالمة كانت تتمتع باستقلال شكلي على عهد الملوك البطالمة الضعاف (بعد وفاة الملك البطلمي الرابع فيلوباتور ٢٠٥/٢٠٤ ق.م) فإنها كانت من الناحية الفعلية دولة تابعة للنفوذ الروماني وتتمتع بحماية الرومان .

ومن الأمثلة التي تدعم ما ذكرنا في هذا الصدد أنه بعد وفاة الملك البطلمي الرابع ارتقى العرش البطلمي ابنه الطفل الذي كان في الخامسة من عمره وهو بطلميوس الخامس ابيفانيس فانتهز الملك السليوقي في سوريا انتيوخوس الثالث هذه الفرصة السانحة واستولى على فينقيا ووقفت جيوشه على أعتاب مصر البطلمية ، ولكن روما كانت قد فرغت من حربها مع هانيبال (الحرب البونية الثانية) وخرجت منها منتصرة فأمره الملك انتيوخوس الثالث أن « ابتعد عن هذه المملكة التي تحت حمايتنا والتي حولنا أبوه (بطلميوس الرابع) في وصاياها الأخيرة بالقيام على أمره » وقد انصاع الملك السليوقي لهذا الانذار واستمر في غزواته خارج حدود مصر وزوج ابنته للملك البطلمي الشاب .

وبعد ذلك بفترة وبالتحديد في صيف عام ١٦٨ ق.م وكان يحكم مصر وقتها ملك شاب هو بطلميوس السادس فيلوميتور وكانت روما مشغولة بحربها مع الملك بيرسيوس ملك مقدونيا - غزا أيتوخرس الرابع ملك السليوقيين مصر وأسر الملك البطلمي الشاب وأعلن نفسه ملكا في مصر وعسكر بجيشه قرب الاسكندرية ، وفي ذلك الحين

وصلت الأنباء بأن الرومان قد سحقوا الملك بيرسيوس فى موقعة « بيدنا » ، وأرسلت روما رسولا من طرفها هو جايوس بوبليوس لايناس ومعه مرسوم من مجلس السناتو الرومانى إلى الملك أنتيوخوس الرابع . وكان هذا المرسوم - كما يروى المؤرخ اليونانى بوليبيوس الذى كان معاصرا للأحداث - يحتوى على أمر من السناتو للملك السليوقى بأن ينهى حربه مع بطلميوس فورا وأن يسحب جيشه إلى سوريا . ولما تسلم الملك المرسوم وقرأه رد الملك بأنه يريد أن يستشير أصدقائه حول هذا التطور الجديد فما كان من المبعوث الرومانى الذى كان يمسك فى يده عصا من كرمه إلا أن رسم دائرة حول الملك السليوقى بعصاه وأمره بأن يرد على رسالة السناتو قبل أن يخرج من الدائرة ، وقد بوغت الملك من هذا التصرف الجريء وتردد بعض الشئ ولكنه رد بأنه سينفذ كل ما طلبه الرومان .

وبعد طرد أنتيوخوس الرابع من مصر نشب نزاع على العرش البطلمى بين بطلميوس السادس فيلوميتور وأخيه الأصغر بطلميوس يوجرجيتيس الثانى وقامت روما بتسوية النزاع بينهما بأن أسندت عرش مصر للأخ الأكبر وعرش قورينه - ليبيا الحالية - للأخ الأصغر كمملكة منفصلة . وبعد سنوات من ذلك التقسيم شعر الأخ الأصغر بأن أخاه يرمى إلى اغتياله وحكم قورينه فأحبط المحاولة وأعلن فى وصية أنه يتنازل لروما عن مملكة قورينه بعد وفاته . ولكن بطلميوس الثامن الذى كتب هذه الوصية عاصر أخاه فيلوميتور وعاد بعد وفاته ليحكم

مصر وبرقة معا وأمتد حكمه أربعة وخمسين عاما، وفي عام ٩٦ ق.م آلت قورينه إلى الدولة الرومانية بمقتضى تلك الوصية .

وظل ملوك البطالمة على هذه الحال ألعوبة فى أيدي القادة الرومان فترة طويلة وكان منهم الملك بطلميوس الثانى عشر الملقب بـ « الزمار » الذى فرّ إلى روما ٥٨ ق.م يطلب الأمان بعد أن ساءت الأحوال فى مصر ضده . وفى روما لقي الدعم والتأييد من القائد الرومانى بومبى الذى أوصى عليه صديقه جابينيوس الحاكم الرومانى على سوريا الذى قام بغزو مصر ٥٤ ق.م . وأعاد الزمار إلى عرشه . ولما لم يتمكن بطلميوس الزمار من أن يدفع لجابينيوس المكافأة الضخمة التى وعده بها وقدرها عشرة آلاف تالنت من الفضة ولا من رد القروض التى استدانها من مرابين رومان آخرين عين أحد الدائنين الرومان وزيرا لماليتته ويدعى جايوس رابيوريوس بوستوموس . وبعد وفاة بطليموس الزمار ٥١ ق.م أوصى بأن يؤول عرش مملكته إلى كبرى بناته كليوباترا السابعة التى كانت فى الثامنة عشرة من عمرها بالاشتراك مع أخيها ابنه الأكبر الذى كان صبيا فى التاسعة أو العاشرة من عمره وأن تكون روما وصية عليهما، وبعد عامين اشتبك القائدان يوليوس قيصر وبومبى فى حرب أهلية عام ٤٩ ق.م وفى العام التالى فرّ بومبى إلى مصر وتعبه يوليوس قيصر إلى هناك حيث اكتشف أنه قد قتل ، وعلى أثر ذلك قام قيصر بتسوية الخلاف بين كليوباترا وأخيها على عرش مصر لصالح كليوباترا بالطبع وحيث قامت قوات قيصر بهزيمة قوة الأخ الأصغر لكليوباترا

هزيمة ساحقة ولقى هذا الأخ (بطلميوس الثالث عشر) مصرعه وزوجها قيصر من أخيها الأصغر منه (بطلميوس الرابع عشر) . ثم قام قيصر تصحبه كليوباترا بنزهة نيلية لمدة شهرين طارحها فيهما الغرام وتمتعا سويا بمشاهدة روائع الآثار المصرية . وبعد رحيل قيصر من مصر أنجبت كليوباترا أبنا منه تندر السكندريون به وأطلقوا عليه لقب « قيصرون » أى قيصر الصغير ولحقت به كليوباترا وابنها من قيصر بقيصر فى روما ٤٦ ق.م وعلى ضفاف النهر فى ضيعة أعدها قيصر لها وأقامت هناك لمدة عامين وسط سخط وحنق بعض الرومان إلى أن قتل يوليوس قيصر ٤٤ ق.م فمادت هى وحاشيتها بعد شهر من اغتياله إلى مصر .

أما عن قصة غرام كليوباترا وماركوس أنطونيوس التى استغرقت اثنتى عشرة سنة من ٤٢ إلى ٣٠ ق.م فقد نالت حظا وافرا من الشهرة ولا تحتاج إلى المزيد من التفصيل . أما ما يعنينا من هذه القصة فى هذا السياق فهو أنه أيا كان دور العاطفة فيها فإن بها أيضا دهاءا سياسيا كامنا يتمثل فى اختيار ماركوس أنطونيوس . فقد كان كلا من أوكتافيان وأنطونيوس على علم بأن حسم موضوع السيطرة على روما وإمبراطوريتها لصالح طرف منهما أمر حتمى لا يمكن تفاديه ، وباختيار مصر وموارد الشرق بالإضافة إلى زوجة مصرية يكون أنطونيوس قد حصل على قيادة النصف الأكثر ثراءً بكثير من حيث الرجال والغنى والثروة من العالم الرومانى ، ولكن فى شهر سبتمبر من عام ٣١ ق.م لقى كل من أنطونيوس وكليوباترا هزيمة ساحقة فى موقعة أكتيوم

البحرية فى غرب بلاد اليونان، وتعزى هذه الهزيمة إلى خطأ فى الحسابات الاستراتيجية لكل منهما . وعقب الهزيمة فرّ كل من أنطونيوس وكليوباترا إلى مصر وتعقبهما أوكتافيان، ولكن أنطونيوس انتحر ثم تبعته كليوباترا فى ذلك بدلا من أن يقعا أسرى فى أيدي أوكتافيان .

وهكذا أصبحت مصر ولاية رومانية وانتهى حكم أسرة البطلمة فى مصر ٣٠ ق.م ومن هنا عيّن أوكتافيان (أغسطس) حاكما رومانيا على مصر وأقام بها إدارة رومانية وجيش احتلال روماني ليضمن الهدوء والأمن العام فى البلاد .

وفى عام ٢٧ ق.م مرّ حاكم روما بتحول مخطط بعناية حيث طرح وألقى شخصية أوكتافيان جانبا وبرز فى شخصية أغسطس وهو أول السلسلة التى نطلق عليها أباطرة الرومان بالرغم من أن التوصيف الذى اختاره أغسطس لنفسه وللأباطرة الآخرين من بعده هو لقب Princeps أو « المواطن الأول » . وقد ظل أغسطس يحكم لمدة واحد وأربعين عاما نفذ خلالها عددا كبيرا من الاصلاحات الدستورية والاجتماعية فى المجتمع الروماني وهو أمر يتفق مع ما يميز أغسطس من حرص على احياء تقاليد الأسلاف العظام . أما فيما يتعلق بالمدى الذى وصل إليه فى تغيير الأوضاع التى كانت بمصر فإنه محل جدل ونقاش بين العلماء ولكن يبرز اجماع بين العلماء حول الأطر التالية :-

بالنسبة لأكثرية السكان من المزارعين فإن حياتهم فى قراهم استمرت بلا تغيير جوهري باستثناء أن عبء الضرائب على كاهلهم ازداد ثقلا لأن الرومان كانوا أكفأ فى عملية جباية وتحصيل الضرائب من الحكومات الضعيفة للملوك البطالة المتأخرين . أما فيما عدا ذلك فإن الحياة فى القرى استمرت بطرقها التقليدية القديمة إذ استمر النيل فى الإفادة بفيضانه السنوى الذى يهب الأرض الخصوبة ويرتفع هذا الفيضان فى بعض الأعوام وينخفض فى أعوام أخرى وأحيانا يكون متوسطا وملائما لمحصول جيد أو وفير .

أما بخصوص التنظيم والممارسات الإدارية المحلية والمركزية فإنها هى التى اكسبت مصر منذ بداية حكم أغسطس طابع الولاية الرومانية . وكان على مصر - فى ظل التنظيم الأمبراطورى الكبير - أن تزود روما بثلاث احتياجاتها السنوية من الحبوب اللازمة لإطعام الشعب الرومانى . ولكى يضمن أغسطس عدم تمزق مصر أو انحرافها عن الهدف السابق (تزويد روما بثلاث ما تحتاج إليه سنويا من الحبوب) فقد جعل منها ولاية أشبه ما تكون بضيعة خاصة بالامبراطور ، فعلى النقيض من الولايات الأخرى التى كان يتولى الحكم فيها رومان تبوأوا مكانا عليا وارتقوا فى سلم الإدارة الرومانية حتى وظيفة قناصل ثم تركوا القنصلية وأصبحوا «قناصل سابقين Proconsul» فإن حكم مصر أسند إلى موظفين أقل يطلق عليهم لقب « الوالى Praefectus » وكان يعتبر « قائما بالأعمال » يعينه الامبراطور كممثل شخصى له . وجرى

العرف منذ عهد أغسطس على أنه يكون والى مصر من طبقة الفرسان
وهى الطبقة التى شكلت منذ بداية حكم الامبراطور أغسطس العمود
الفقرى والمتين والحصن الصلب فى تأييده . وقد اشترط أغسطس ألا
يسمح للرومان من طبقة السناتو أو حتى من الشخصيات البارزة العامة
من طبقة الفرسان بدخول مصر إلا بعد الحصول على إذن صريح بذلك
من الامبراطور فى روما . وربما يكون من بين التفسيرات لهذا الإجراء
أن أغسطس لم يشأ أن يحط من قدر ولاته فى مصر فى نظر رعاياهم
من خلال الزيارات المتكررة من جانب شخصيات رومانية تفوقهم
وتعلوهم قدرا فأراد من خلال هذا الإجراء أن يجنبهم ذلك الحرج .
ولكن الدافع الأكبر لوضع هذه القيود أمام عليّة الرومان من زيارة مصر
هو استبعاد الزعماء والقادة المناوئين من ذوى النفوذ وأن يتحاشى امكانية
أن تصبح مصر مرة أخرى قاعدة للمعارضة السياسية تتمتع بمساندة
ودعم عسكري كما حدث مع ماركوس انطونيوس من قبل . وكان
الوالى الرومانى فى مصر - فى نظر رعاياه من المصريين - يتمتع بأبهة
وسلطان لانظير له ، وكان يعد « نائب الملك » ويمثل « فرعونهم »
المقيم على البعد فى روما .

ومن ناحية التقسيم الإدارى فإن أغسطس أبقى على التقسيم
الإدارى الذى كان سائدا فى مصر من قبل وهو حوالى ثلاثون اقليما أو
« نوموس » (باللغة اليونانية لغة الإدارة فى مصر فى العصرين البطلمى
والرومانى) وكان يحكم كل نوموس حاكم يطلق عليه لقب

« ستراتييجوس » (بمعنى حاكم وقائد) . ولكن فى ظل هذا الإطار الثابت الذى لم يتغير - كما قد يبدو - فإن أغسطس أحدث تغييرا جذريا فى تركيبة القوة أو النفوذ، فتحت حكم البطالمة كان الاستراتيجوس يحظى بسلطات عسكرية ومدنية ، أما أغسطس فقد جعل من هؤلاء الحكام للأقاليم المصرية موظفين مدنيين تماما وجردهم من سلطاتهم العسكرية .

ومن عصر أغسطس (بداية الحكم الرومانى لمصر) فصاعدا كانت السلطات العسكرية فى يد الضباط العسكريين فقط الموجودين فى خدمة القوات المسلحة الرمانية . وإذا كان الجيش تحت حكم البطالمة يتألف من جنود مزارعين يعيشون مع أسرهم على اقطاعات من الأرض وكان يمنحها لهم الملوك البطالمة ويستدعون للقتال وقت الحاجة ، فإن وحدات الجيش الرومانى كانت موزعة بشكل استراتيجى فى أنحاء الولاية على النمط الرومانى فى صورة معسكرات محصنة أو نقاط حدودية . وكانت هناك فرقة رومانية متمركزة عند نيكوبوليس (مدينة النصر) إلى الشرق من الاسكندرية لتأمين الاسكندرية التى كانت أخطر بؤرة للقلقل تحت حكم الملوك البطالمة الأواخر ، وفرقة أخرى عند بابيلون على نهر النيل بالقرب من منف (ممفيس) باعتبار منف هى مفتاح الاتصالات بين مصر العليا ومصر السفلى . كما كانت هناك كتائب صغيرة ترسل بالتناوب للقيام بمهام الحراسة فى عدد من الأماكن الرئيسية الهامة كالحُدود المناجم والمهاجر ومحاور الطرق الهامة

ومستودعات تخزين الحبوب . ولنا عودة بعد قليل إلى دور الجيش الرومانى فى اخضاع بقية أرجاء مصر وحملاته فى الحدود المجاورة فى الجنوب والجنوب الشرقى .

أما عن الإدارة أو الحكومة المدنية الرومانية فى مصر كما أرسى أغسطس قواعدها وطورها خلفاؤه من بعده فكانت ذات طابع رومانى متميز وإن كان الموظفون القائمون عليها - باستثناء المناصب العليا الرفيعة فى القمة - من السكان المحليين، كما كانت اللغة اليونانية - وليست اللاتينية - هى لغة الإدارة . وفى الاسكندرية كان كبار الموظفين القريبين من الوالى يضمون بعض الضباط والموظفين وكانوا يعرفون اللغتين اللاتينية واليونانية وكانوا يتسلمون نصوص المراسلات اللاتينية من الامبراطور أو الوالى ويصيغونها باللغة اليونانية لنشرها فى أرجاء الولاية . وفى مجال الإدارة المحلية فقد تم الابقاء على بعض الألقاب من العصر البطلمى وإن أجرى بعض التغييرات فى مسئوليات المنصب كما هو الحال فى وظيفة الاستراتيجيةوس . أما بالنسبة لبقية الوظائف والألقاب فقد استحدثت وظائف وألقاب جديدة حسب الحاجة وأرسيت قواعد جديدة تحكم الجوانب الهامة فى الاقتصاد والمجتمع والدين .

كانت هذه خلفية سريعة عن العلاقات بين مصر وروما قبل الغزو الرومانى ثم ذكر أهم ملامح الإدارة الرومانية لمصر - بعد الغزو- فى عجلة قصيرة . والآن ولكى تكتمل هذه الصورة بعض الشئ نعود لنرى

كيف بسط الرومان سيطرتهم على مصر وكيف أمكنهم تأمين حدودها الجنوبية وحملااتهم هناك وفي شبه جزيرة العرب على عهد الولاة الثلاثة الأول لمصر تحت حكم أغسطس وهم كورنيليوس جالوس وإيليوس جالوس وبترونيوس .

وأول ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو إخضاع الرومان لمصر العليا والاقليم الطيبى الذى اشتهر بتمرده وثورته ضد الغزاة والحكم الأجنبى وآخرهم الملوك البطالمة، فقد أخضع الرومان مصر السفلى فى أول الأمر ولكن ذلك لم يقترن بإخضاع جنوب مصر والذى كان لسنوات طويلة فى حالة تمرد وثورة شبه مستمرة ضد الحكم البطلمى ، وكان فى حالة رفض لتقبل امبراطور رومانى مثلما رفض من قبل الملوك البطالمة. ولذلك كان من أول المهام التى أنيطت بأول الولاة الرومان فى مصر - كورنيليوس جالوس - من قبل الامبراطور أغسطس هو قمع هذه القلاقل والاضطرابات الداخلية . وفى نطاق هذه المهمة قمع هذا الوالى تمردا فى هيروبوليس (بالقرب من السويس) وهى مدينة لها بعض الأهمية العسكرية فى الطريق إلى فلسطين وعلم بأن الاقليم الطيبى قام بثورة عارمة انتشرت على نطاق واسع بسبب وصول جباة الضرائب الرومان . وردا على ذلك أرسل كورنيليوس جالوس قواته للقضاء على هذه الثورة ٢٩ ق.م وسرعان ما أدرك المصريون فى الجنوب أن القوات الرومانية ذات بأس شديد وأنها أكثر صلابة من القوات البطلمية، وتم سحق التمرد فى خمسة عشر يوما فى معركتين ضاريتين

وتم اخضاع خمس مدن يتكون منها الاقليم الطيبى . وسار الوالى بعد ذلك إلى مدينة سيني (اسوان) وفى جزيرة فيلاى (فيلة) التقى برسل من حاكم الأثيوبيين فى مملكة مروى جنوب مصر، وتوصل كورنيليوس جالوس إلى اتفاق مع هؤلاء السفراء تصبح بمقتضاه منطقة ما بعد الشلال الأول محمية رومانية بصورة ما ويظل حكمها فى أيدى الأثيوبيين . ويبدو أن هذا الفتح السهل للبلاد قد أدار رأس الوالى الأول لمصر إذ يقال أنه أمر بإقامة تماثيل تكريما لشخصه وأن تكتب وتعلق النقوش على المباني العامة وبذلك أثار امتعاض واستياء الامبراطور أغسطس . ورغم أن أحد هذه النقوش التى تمتدح كورنيليوس جالوس قد عثر عليه فى جزيرة فيله ورغم أن هذا النقش لا يوحى بأدنى شك فى ولائه للامبراطور رغم لهجته المتباهية فإن الامبراطور أغسطس رغب أن يؤكد حكمه الفردى المطلق فى مصر فاستدعى واليه المتعجرف مما أدى إلى انتحار الأخير .

وبعد انتحار كورنيليوس جالوس تم ارسال أيلیوس جالوس والیا على مصر ٢٧ ق.م وعلى عاتقه مهمة خاصة تتمثل فى اخضاع القبائل على جانبى البحر الأحمر وكذلك الاثيوبيين أو التوصل إلى اتفاق معهم . ومن هنا خطط أيلیوس جالوس لحملة على شبه الجزيرة العربية وحشد حملة مكونة من عرشة آلاف رجل من القوات الرومانية فى مصر والقوات الحليفة التى كان من بينها ألف من مملكة الانباط (جنوب الأردن) أرسلهم أوبوداس (عبادة) الملك النبطى الموالى للرومان تحت

قيادة وزيره الأكبر سيلايوس (سُلَى أو صالح) وكان ترتيب واعداد هذه الحملة سيئا منذ البداية حيث جهّز الرومان أسطولا عند خليج السويس لخوض حرب بحرية ، ويبدو أنهم كانوا يجهلون أنه لن تكون هناك مقاومة بحرية عربية . وأدرك الرومان هذه الحقيقة بعد فوات الأوان حينما انتقلت هذه القوات بالفعل عبر البحر الأحمر إلى الساحل النبطي بعد رحلة استغرقت خمسة عشر يوما فقد خلالها الأسطول الروماني عددا من سفنه وانتشر المرض بين الجنود . وقضت الحملة الشتاء في مملكة الأنباط وفي الربيع تحركت الحملة برا على الساحل الغربى لشبه الجزيرة إلى حدود مملكة سبأ ، ولم تواجه معارضة منظمة من قوات عربية ولم تجد صعوبة كبيرة في تفريق القوات العربية ذات التسليح المتواضع وفي الاستيلاء على عدد من المدن هناك ووصلوا إلى مملكة سبأ وعاصمتها مأرب بعد ستة أشهر. ورغم ذلك فإن الحملة اضطرت إلى التخلي عن محاولة اخضاع مأرب بعد حصار دام ستة أيام وعادت أدراجها إلى الحدود النبطية وعبرت بقايا هذا الجيش البحر الأحمر إلى ميناء « ميوس هوروموس » المصرى على البحر الأحمر ومنه إلى صحراء مصر الشرقية إلى قفط ثم ركبوا النيل شمالا إلى الاسكندرية .

وقد تكبد الرومان فى هذه الحملة خسائر فادحة بسبب المرض ونقص الامدادات خلال الرحلة البرية الطويلة وعدم حصول قائد الحملة أيليوس جالوس على معلومات كافية عن تلك البلاد التى كان يصدد

غزوها وقد كان بإمكانه أن يفعل ذلك عن طريق التجار الذين يعلمون الكثير عن شبه جزيرة العرب وأقصر الطرق المؤدية إليها من خلال البحر الأحمر مباشرة عن طريق ميناء « ميوس هورموس » أو ميناء « بيرنيكى » فى أقصى جنوب مصر دون حاجة إلى الرحلة البرية الطويلة بمحاذاة البحر الأحمر إلى الجنوب على ساحل شبه الجزيرة . وقد أُلقيت مسئولية فشل هذه المغامرة على القائد النبطى سيلايوس الذى أخذ إلى روما حيث أعدم ، كما استبعد أيليوس جالوس من ولاية مصر ربما فى إشارة إلى عدم الرضا عن اخفاقه فى الحملة .

وكان من آثار غياب ايليوس جالوس وجزء من الحامية الرومانية عن مصر فى شبه جزيرة العرب أن شجع الاثيوبيين على خرق الاتفاقات التى سبق أن أبرمها معهم والى مصر الأول كورنيليوس جالوس وحشدوا ثلاثين الف رجل وتمكنوا سنة ٢٥ ق.م من الاستيلاء على أسوان واليفانتين وفيله وهزموا ثلاث كتائب رومانية كانت مقيمة فى تلك المنطقة . ولكن الوالى الجديد بترونيوس جمع قوة قوامها عشرة آلاف من المشاة وثمانمائة من الفرسان وطردهم الاثيوبيين حتى بسيلكيس Pselkis وبعد ثلاثة أيام من المفاوضات العقيمة بين الطرفين هاجم الرومان الاثيوبيين واجتاحوا بسيلكيس ثم بريميس ثم العاصمة نباتا Napata على التوالي . وأرسلت « كانداكى » ملكة الاثيوبيين تطلب السلام وسلمت الأسرى والغنائم التى غنمتها عند أسوان من قبل فوجد بترونيوس أنه ليس من الحكمة أن يتوغل فى هذه البلاد أكثر من ذلك

فعاد إلى الاسكندرية تاركا حامية من ٤٠٠ رجل أقامت لمدة عامين في بريميس ، وبعد هذين العامين وصلت الأنباء إلى بترونيوس أن الملكة كانداكى حاصرت حاميته بقوة كبيرة فأسرع إلى نجدتهم وفك الحصار عنهم . وحين عرضت الملكة العودة إلى المفاوضات مرة أخرى أمرها بأن تتصل بالامبراطور مباشرة . وكان من نتيجة اتصال الملكة بالامبراطور أغسطس أن انسحبت القوات الرومانية من الجزء الشمالى من تلك المنطقة التى أصبحت منطقة عسكرية فاصلة بها مجموعة محطات متقاربة بمحاذاة النهر سنة ٢١ ق.م، أما فيما يتعلق بالأمر المدنى فقد كانت تعتمد على السلطات الرومانية فى أقرب نومات مصر إلى هذه المنطقة وهى اليفانتين . ولم نسمع شيئا عن الاثيوبيين بعد حملة بترونيوس ، ولكن يبدو أن علاقاتهم بروما كانت علاقات سلمية بصفة عامة .

وفى مصر نفسها نفذ بترونيوس بعض الاصلاحات حيث أشرف على تطهير الجيش لقنوات الري التى سدت خلال حكم أواخر ملوك البطالمة بسبب تفاقم الاضطرابات والصراعات على العرش البطلمى مما نجم عنه تناقص مساحة الأرض الزراعية فى أواخر عهد البطالمة بصورة خطيرة . وبعد تطهير قنوات الري بنجاح كبير أحس المزارعون بالرضا عن الإدارة الرومانية لأن الفيضان الذى يبلغ ارتفاعه اثنى عشر ذراعا أصبح يثمر خيرات زراعية تفوق تلك التى تنتج عن فيضان ارتفاعه اربعة عشر ذراعا فى أواخر حكم البطالمة .

ومن بين ما قام به بترونيوس أيضا أنه صادر ممتلكات المعابد المصرية وجعلها تؤول إلى خزانة الدولة . وكانت ممتلكات هذه المعابد وقوتها قد ازدادت بشكل ملحوظ في ظل حكم الملوك البطالمة الضعاف في أواخر العصر البطلمي بعد أن كان البطالمة الأوائل قد نظموا أمورها تنظيما دقيقا ، وكان أغسطس يدرك مدى أهمية إخضاع هذه البورة التي توجب الاحساس الوطني بالعمل على إضعافها ، ولذلك فقد ألحقت الأراضي الزراعية التابعة للمعابد بأراضي الدولة حوالي سنة ٢٠ أو ١٩ ق.م. وقد سمح لبعض الكهنة بالاستمرار في زراعة الأرض التي كانت تابعة للمعابد من قبل على أن يدفعوا إيجارا مخفضا نسبيا للدولة ، في حين أعطيت لمعابد أخرى « اعانات Syntaxeis ولم تستمر في زراعة أراضيها حيث أسندت تلك الأرض لمزارعين آخرين . وعهد بتنظيم أمور المعابد المحلية كلية إلى موظف يطلق عليه لقب « ايدولوجوس Idologos وهو الموظف المختص بالأموال المالية في مصر الرومانية وكان يحمل أيضا لقب « الكاهن الأكبر لاسكندرية وسائر مصر » . ولكن على الرغم من كبح أغسطس لجماح قوة الكهنة فإنه لم يتدخل في العبادات والطقوس المحلية بل وبنى قدر كبير من المعابد الكبرى في مصر العليا في عهده .

الامبراطور تيبيريوس

٣٧ - ١٤

(١) فى خلال الجزء الأخير من حكم الامبراطور اغسطس ومعظم فترة حكم الامبراطور تيبيريوس ظلت مصر فى حالة هدوء نسبى حتى أنه فى السنة العاشرة من حكم تيبيريوس انخفض عدد الفرق الرومانية التى كانت تشكل القوة الأساسية للحامية الرومانية الأصلية فى مصر من ثلاثة فرق إلى اثنتين . وكان للرقابة الصارمة التى فرضها تيبيريوس على ولايته فيما يتصل بمصالح سكان الولايات أثرها فى المحافظة على هذا الهدوء وذلك من خلال ضبط تجاوزات وتعسف الموظفين التى قد ينجم عنها قلق من جانب الشعب . ومن الأمثلة على ذلك أنه وبخ أحد ولايته وهو ايميلوس ركتوس عندما أرسل الأخير إلى روما مقدارا من الضريبة أكثر من الضريبة المحددة لأنه قام « بسلخ الماشية بدلا من جزها » على حد تعبير الامبراطور . وفى خلال فترة حكمه أيضا حدث لأول مرة جباية الضرائب بشكل مباشر عن طريق جباة ضرائب معينين بدلا من النظام القديم الذى كان يعتمد على نظام الملتزمين فى جباية الضرائب .

(٢) كما تظهر نفس هذه الصرامة أيضا فى تعنيفه وتوبيخه لجرمانيكوس قيصر الذى بعث به تيبيريوس حاكما على الشرق

فانتهاز الفرصة وزار مصر فى جولة سياحية بين آثارها القديمة فصعد فى النيل حتى أسوان دون أى يحصل على إذن مسبق من الامبراطور وبذلك تجاوز وتخطى القانون الذى وضعه الامبراطور أغسطس فى هذا الصدد والذى كان يحظر على أى مواطن رومانى من طبقة السناتو أن يدخل الاسكندرية بغير إذن منه شخصيا . ويقال أيضا أن جرمانيكوس قيصر قد أخذ على عاتقه أن يفتح مخازن الغلال العامة إذا ما شحت الحبوب وكان يسمح ببيع الحبوب ، كما يروى أنه كان يسير بين الناس فى ملابس اغريقية وبغير حراسة . ويبدو حقيقة أنه حاول أن يمنع أى سبب من أسباب انتهاك القوانين وذلك باصدار مراسيم يبتغى فيها من المصريين ألا يعاملوه بتملق ونفاق زائد عن الحد ويمنع فيها تكليف السكان اجباريا بتسليم دوابهم ومؤونهم لاستخدامها بلا مقابل فى مناسبة زيارة الامبراطور ، ولكن من المحتمل أن هذه التوجيهات قد أغفلها عامة الناس وهناك قرائن تفيد أن الموظفين فى طيبة كانوا يفرضون مساهمات عينية من الحبوب استعدادا لقدمه . وهذا التماذى فى الترحيب واطهار الاجلال يمكن أن يوحى بسهولة الخيانة وخصوصا فى مصر وهى الولاية التى يمكن لمن يحكم قبضته عليها أن يتولى مقاليد السلطة فى روما والتى كانت مستعدة دوما لأن تعلن التمرد والعصيان مع أى قائد قد يدعوها إلى ذلك . وقد زارها تيبيريوس ولكنه وجه إليها تعنيفا

قاسيا .

(٣) إن إعادة اصدار العملة الفضية مرة أخرى فى الاسكندرية فى عهد تيبريوس يمكن أن يؤخذ كقرينة على أن مصر كانت فى حالة رخاء متزايد فى عصره . ففى ظل حكم البطالمة المتأخرين أغرقت الاسكندرية بكميات كبيرة من عملة الأربع دراخمت (الترادراخمة) الفضية المنخفضة القيمة والتى كانت قيمتها فى حالة تذبذب مستمر أمام العملة النحاسية . وقد أوقف أغسطس إصدار التترادراخمت وضرب فقط كميات محدودة من العملة النحاسية ربما بغرض تثبيت سعر تغيير العملة . وفى العام السابع من حكم تيبريوس ظهرت التترادراخمة من جديد من دار سك العملة السكندرية ، وكانت قيمتها لاتزال منخفضة ولكن مقدار ما تحتويه من الفضة كان محددا بما يساوى الديناريوس الرومانى الذى أصبح يعادل التترادراخمة وذلك لأغراض حساب العملة الذى ظل ثابتا بصورة معقولة لما يزيد عن قرن وفى الوقت ذاته تضاعف اصدار العملة النحاسية .

(٤) وقرب نهاية حكم تيبريوس كان هناك خوف من اضطرابات جديدة فى مصر ، وهذا الخوف يمكن أن نستشعره فى مرسوم أصدره الوالى أفيليوس فلاكوس حرّم فيه حمل السلاح وأن من يخالف ذلك سيكون جزاؤه الاعدام ، ويبدو أنه فى اعقاب صدور هذا المرسوم كانت هناك زيارات للناس فى مواطنهم بحثا عن

السلاح وعثر على كميات كبيرة من الأسلحة كما يروى فيلون .
وهذه الاجراءات من جانب فلاكوس الذى يبدو أنه حكم مصر
بالعدل والحزم الصارم منعت تفجر أى أعمال خطيرة حتى وفاة
تيبريوس .

الأمبراطور كاليجولا

(٤٧ - ٤١)

(١) عندما أرتقى الامبراطور كاليجولا عرش الامبراطورية فإن نتائج ضعف السلطة المركزية للامبراطورية سرعان ما وضحت في الاسكندرية حيث اشتعلت العداوة القديمة الكامنة والمكبوتة بين الاغريق واليهود . وقد كانت اشارة تفجر هذه العداوة هي وصول أجريبا إلى الاسكندرية في طريقه لتقلد أمور المملكة التي آلت إليه بحكم صداقته للامبراطور . إن رواية اليهود لما أعقب ذلك - كما يرويها فيلون وجوسيفوس - تلقى باللوم كله بطبيعة الحال على الاغريق ، ولكن ربما يلاحظ أن زيارات أجريبا وولده للاسكندرية كانت دائما ما تتزامن مع أحداث الشغب . وقد كان الملك المعين حديثا معروفا جيدا لدى المرابين السكندريين ، وكان في ارتقائه المفاجيء من الافلاس إلى العرش ما اتاح الفرصة للغوغاء أن يتندروا به في دعاة فجة فألبسوا أحد الحمقى المعتوهين تاجا ورقيا وقادوه في الطرقات مستهزئين بالملك محدث النعمة . وقد بدأت الاضطرابات عندما تأكد الاغريق من أن أجريبا سوف يعرض قضية اليهود أمام صديقه الامبراطور فشرعوا في ايجاد تبرير لأفعالهم بدعوى أن اليهود قد اغفلوا أمر كاليجولا بإقامة تماثيل له في كل المعابد وأن يدخلوا المعابد اليهودية بغرض إقامة هذه التماثيل فيها . وبهذه الحيلة السياسية اصطنع

السكندريون الوالى إلى جانبهم وحرضوه على أن يسحب من اليهود امتيازاتهم الخاصة وأن يجلد ثمانية وثلاثين من شيوخهم على يد جلاد الدولة، وفي الوقت ذاته نهبوا اليهود وذبحوهم على هواهم .

(٢) كان والى فلاكوس يتصدى لليهود على الدوام ويحول بينهم وبين عرض شكواهم على الامبراطور إلى أن تكفل أجريبا بقضيتهم وأخذها على عاتقه. وقد كان لأجريبا من النفوذ ما مكنه من الصاق العار بفلاكوس وعزله من ولاية مصر. وكانت الحجة الزائفة لهذا العزل تتمثل فى أنه لم يتمكن من المحافظة على السلام فى ولايته وأنه تجاوز سلطاته حينما حرم اليهود من امتيازاتهم ، هذا على الرغم من أن مثل هذه الحجج ليست بذات وزن كبير بالنسبة للامبراطور كاليجولا فى الحكم الفعلى فى هذه القضية لأن أعمال الشغب قد نشبت بسبب مسألة تأليهه وأن اليهود قد عوقبوا بسبب معارضتهم لرغباته . وربما أضعف من موقف فلاكوس أيضا نفور السكندريين الاغريق منه رغم أن ثلاثة من زعمائهم هم ديونيسيوس ولامبون وايزيدوروس كانوا هم أكبر المحرضين له على ما فعله مع اليهود . وكان سبب ذلك أن ايزيدوروس لم ينل ما كان يأمله من نفوذ بسياسته المعادية لليهود فأثار مظاهرة ضد الوالى فى الجمنازيوم واضطر نتيجة لذلك أن يفر هاربا وهناك بعض الشذرات التى ترجع إلى تلك الفترة وتعتبر

عن وجهة النظر الاغريقية ويبدو أن هذه الشذرات توضح أن ديونيسيوس أيضا كان متواطئاً في دسائس غامضة ضد فلاكوس .

(٣) تدل الاحتياطات التي أتخذت لترحيل فلاكوس إلى روما على قوة مركز الوالى فى مصر : فقد أرسل أحد كبار الضباط خصيصاً من روما وبرفقته كتيبة من الجنود وحينما اقترب من الاسكندرية انتظر حتى حل الظلام ثم دخل إلى الميناء وأسرع بعد ذلك باغت الوالى قبل أن تصله أنباء وصول السفينة الرومانية وألقى القبض عليه وهو يتناول الطعام فى حفلة عشاء وعاد به إلى السفينة دون تأخير .

(٤) نجح أجريبا فى الحاق الخزي والعار بفلاكوس ولكنه لم يتمكن من توفير مناخ ملائم لسماع السفارة التى بعث بها اليهود إلى روما لعرض قضيتهم أمام الامبراطور كاليجولا وكان على رأس هذه السفارة اليهودية فيلون وكانت هناك أيضا فى المقابل سفارة تمثل اغريق الاسكندرية وكان المتحدث الرسمى باسمها هو أيون . وقد أجهد الجانبان نفسيهما فى الجرى وراء الامبراطور فى أرجاء القصر ومحاولة الحصول على بعض الحجج أو التفسيرات عند مناقشة بعض التوافه المقحمة على الموضوع الأسمى والتى شغلت معظم اهتمام البلاط . وأخيرا وحين بدا أن الأمر الوحيد ذا الأهمية هو عبادة الامبراطور فإن اليهود قد سروا حينما طردهم الامبراطور وهو يتظاهر بالشفقة الممزوجة بالاحتقار فهؤلاء الناس الذين لم يدركوا بعد أنه إله .

الأمبراطور كلوديوس

(٤١ - ٥٤)

(١) تجددت مرافعات الطرفين المتنازعين فى الاسكندرية بعد ارتقاء الإمبراطور كلوديوس العرش فى روما بفترة وجيزة: فقد ذهبت سفارة من اغريق الاسكندرية ليعرضوا نواياهم الحسنة وولائهم للبيت الامبراطورى وليسجلوا آيات الشرف والفخار التى يرغبون فى اسباغها عليه فى أمور مثل اقامة تماثيل له والاحتفال بيوم مولده. كما ترافعوا من أجل تأكيد أو تجديد مميزاتهم القديمة وانتهزوا الفرصة لعرض قضيتهم ضد اليهود امامه . ولكن على الرغم من أن الامبراطور قد قبل معظم مظاهر تكريمهم له ما عدا مسألة تأليهه وأكد بعض حقوقهم القائمة مثل حق المواطنة فإنه لم يكن يميل إلى أن يأخذ جانب الاغريق فى صراع القوميات ووجه خطابا قاسيا لطرفى النزاع ليكفوا عن الشقاق الذى كاد يصل إلى درجة الحرب. ويمكن أن نلاحظ نفوذ أجريبا بهذا الخطاب، وقد كان أجريبا لا يزال يتمتع بالحظوة والنفوذ فى البلاط الامبراطورى - فقد نشر الوالى فى الاسكندرية الرسالة فى حينها ووصل الأمر بأجريبيا أن ظهر بين الناس وقرأ خطاب الامبراطور بصوت مرتفع ، وهكذا قام صراحة بدور زعيم اليهود ومحاميهم .

(٢) لم يكن لخطاب الامبراطور تأثير مستمر إذ سرعان ما تجددت هذه المنازعات فى روما ٥٣م. وفى هذه المرة كان أطراف النزاع والخصومة هم ايزيدوروس ولامبون من الزعماء السابقين لاغريق الاسكندرية وأجريبا الأصغر الذى صار حينئذ ملكا على خالكيس ممثلا لليهود . وقد عرض ايزيدوروس قضيته ضد أجريبا أمام محكمة مكونة من الامبراطور وحوالى أربعة وعشرين عضوا من السناتور ، وتقرير دعوى ايزيدوروس وصل إلينا فى صورة شذرات لا نستطيع معها تحديد طبيعة الشكوى ، ولكن يبدو أن كلوديرس قد أعلن عن صداقته لاجريبا وانحيازه له بشكل قاطع ، وكان من نتيجة ذلك أن انحدرت المحاورات والمناقشات إلى سبب شخصى بين الامبراطور من جانب وايزيدوروس ولامبون من جانب آخر وحكم على هذين المبعوثين من قبل السكندريين بالاعدام وقد رفعهما اغريق الاسكندرية إلى درجة الشهداء الذين استشهدوا فى سبيل قضية وطنهم ضد روما . وبعد حوالى مائة عام من موتهما يشير إليهما أحد الوطنيين السكندريين عند محاكمة الأخير أمام الامبراطور كومودوس ويبدو أن سجل أعمالهم وأقوالهم كان منشرا ومتداولاً فى مصر فى القرن التالى .

(٣) أدركت السلطات الرومانية فى ذلك الحين أنه بينما كانت الاسكندرية فى حاجة إلى حراسة عسكرية قوية للحفاظ على الهدوء والأمن فيها فإن بقية أرجاء مصر كان يمكن السيطرة

عليها بصورة كاملة بقوات قليلة وحينما سحبت أجزاء من الفرقة الثانية والعشرين المرابطة في نيكوبوليس حل محلها الفرقة الثالثة التي نقلت من بابلون إلى نيكوبوليس لتدعيم الحامية هناك وبعد ذلك كانت الفرقة الوحيدة الدائمة في معسكرها في مصر هي تلك المرابطة عند أبواب الاسكندرية .

(٤) يبدو أن هذه الفترة شهدت تطورا كبيرا في التجارة بين الاسكندرية والهند فمنذ حملة أيلIOS جالوس تحسنت معرفة الرومان بصورة مطردة ومستمرة بالملاحة في البحر الأحمر وكانوا يحلون تدريجيا محل التجار العرب . ويبدو من المشكوك فيه أن تكون السفن السكندرية كانت تتجاوز في العادة ما بعد عدن ، حيث يروى بليني قصة رجل ألقت به الأمواج والعواصف من مدخل البحر الأحمر حتى ساحل سيلان في أيام الامبراطور كلوديوس بطريقة توحى بأنه لم تكن هناك حينئذ سبل مواصلات منتظمة ومباشرة حتى الهند وسيلان . ولكن اتخذت اجراءات لقمع القرصنة والقضاء عليها في البحر الأحمر ومن المحتمل أن الرومان قد استولوا على عدن حوالى ذلك الحين .

الأمبراطور نيرون

(٥٤ - ٦٨)

(١) كان احتلال الرومان لعدن أحد الخطوات لتأمين التجارة الهندية ومما كان يحتم ذلك القوة المتنامية لمملكة أكسوم . فقد بدأت هذه المشكلة الجديدة على حدود مصر الجنوبية الشرقية تشد انتباه الرومان فى منتصف القرن الأول الميلادى : فمن جهة ضغط الأكسوميون بشدة على وادى النيل فى مجراه الأعلى على حساب مملكة مروى وبذلك شكلوا تهديدا على الطريق البرى من اثيوبيا، وكانوا من جهة أخير يحاولون أن يكون لهم موضع قدم فى جنوب شبه جزيرة العرب مما يمكنهم من قطع التجارة البحرية مع الشرق . ولكن الجزء الأخير من خطة مملكة أكسوم أحبط تماما بعد تكوين محمية رومانية على مملكة حمير فى شبه جزيرة العرب والتي أمنت فى الوقت ذاته السيطرة على جزيرة سوقطرة وهى من ممتلكات الحميرين .

(٢) كان الخطر فى وادى النيل على درجة من الصعوبة ويحتاج إلى مواجهة ، فقد أضمحلت قوة مروى والتي كانت بصفة عامة على علاقات صداقة مع مصر حوالى ثمانين عاما . وكخطوة أولى أرسل نيرون بعثة إلى أعالى نهر النيل إلى ملكة مروى ربما بغرض تدعيم المملكة لكى تشكل منطقة عازلة أو حاجزة عن

مملكة أكسوم وأوضح تقرير هذه البعثة عند عودتها أن امكانيات مملكة مروي فقيرة حيث وجدوا أن كل الوادى بين أسوان ومروي عبارة عن صحراء قاحلة . وكان من الضروري بالنسبة للرومان أن يتخذوا اجراءات أكثر قوة لمجابهة الاكسوميين ، فخططوا للقيام بحملة ضد اثيوبيا واقترح الامبراطور نيرون أن يقوم بزيارة لمصر للاشراف على هذه الحملة . وعلى الرغم من أن هذه الزيارة قد أجلت فإن القوات بدأت تتمركز فى الاسكندرية ، ونقلت فرقتان على الأقل من تلك التى كانت فى الحرب البارثية إلى الاسكندرية ونقلهما تيتوس إلى الاسكندرية بسبب حرب اليهود ومن المحتمل أنهما أحضرا خصيصا بغرض القيام بالحملة على اثيوبيا .

(٣) تفجرت ثورة اليهود فى اقليم جودايا (يهودا) بفلسطين وبذلك اوقفت استعدادات الحملة ضد اثيوبيا حيث أرسلت كل القوات الموجودة بالاسكندرية إلى يهودا بأقصى سرعة. أما الحامية النظامية الرومانية فى مصر فقد كانت مشغولة تماما فى مهمة حفظ الأمن والنظام بالاسكندرية حيث تجدد النزاع والشقاق القديم بين الاغريق واليهود فى الاسكندرية فى هذه المناسبة : فقد نشبت مشاجرة بين الفريقين فى اجتماع فى المسرح (الامفيثيتر) تطور إلى معركة ، وحاول الوالى تيسيريوس يوليوس الاسكندر - وهو يهودى من حيث المولد - أن يكبح جماح زعماء اليهود ويسيطر

عليهم فلم يتمكن وكان عليه فى نهاية الأمر أن يستدعى القوات من معسكرها ويوجهها إلى الحى اليهودى من المدينة فقاموا بنهبه بمساعدة الدهماء. ويقال أن حوالى خمسين ألفاً من اليهود قد قتلوا قبل أن تنسحب القوات واستمر تخريب الدهماء والعوام مدة أطول .

(٤) على الرغم مما سبق ذكره فإن فكرة الحملة على اثيوبيا يبدو أنها كانت لاتزال تلح على رأس نيرون : فقبل سقوطه مباشرة أرسل كتائب من بعض الفرق الجرمانية إلى الاسكندرية وأغلب الظن أن ذلك كان بصدد تلك الحملة . وفى العام السابق قامت دار سك النقود بالاسكندرية باصدار عملة مرسوم عليها سفينة شراعية عليها الامبراطور مما يظهر انه كان من المتوقع أن يزور الاسكندرية ٦٨م. وفى الحقيقة فقد كانت مصر فى ذهنه بشكل واضح فعندما سمع باعلان الجيش الرومانى « جالبا » امبراطوراً وباقترابه من روما فكر فى أن يأوى إلى مصر ، بل وفى أن يسعى ليشغل منصب الوالى فى تلك البلاد .

الفصل الثاني

قرن الرخاء ٦٨ - ١٩٢

جالبا - اوتو - فيتيللوس ٦٨ - ٦٩

(١) لو كان نيرون قد نفذ الفكرة التي يقال انها جالت بخاطره وهى اللجوء إلى مصر هربا من جالبا لما كان قد وجد فى مصر المأوى الآمن لأن واليها تيبيريوس يوليوس الاسكندر كان - على ما يبدو - متفاهما بصورة ما مع جالبا ، وعلى أى حال فقد أصدر تيبيريوس مرسوما تكريما للامبراطور الجديد بمجرد سماعه بأنباء سقوط نيرون واعلان السناتو جالبا امبراطورا وقبل أن يصله رسول من جالبا . وقد كان تيبيريوس الاسكندر دبلوماسيا بارعا سعى للحفاظ على منصبه رغم كل المتغيرات وقد كان من حيث المولد يهوديا مصريا ثم حصل على المواطنة الرومانية وتقلد منصب الاستراتيجوس فى الاقليم الطيبى فى عهد الامبراطور كلودىوس ثم عينه نيرون واليا على مصر عام ٦٦ وظل فى هذا المنصب فى ظل حكم جالبا ثم اوتو ثم فيتيللوس وتحت حكم فسبسيان ، وقد كان الأخير مدينا لتيبيريوس ومساندته إلى حد ما فى الوصول للعرش الامبراطورى . وبعد سقوط نيرون أستبعدت فكرة الحملة على اثيوبيا نهائيا حيث يبدو أنها لم تكن تروق للامبراطور الجديد . وقد أعيدت كتائب الفرق الجرمانية التى أرسلت للاسكندرية لهذا الغرض إلى روما حيث شاركت فى الدسائس التى أدت إلى خلع جالبا وتعيين أوتو امبراطورا بدلا منه .

(٢) تولى أوتو الحكم لفترة ثلاثة أشهر من يناير حتى أبريل ٦٩ م وقد

تركت فترة حكمه القليل من آثاره في مصر، ولكن يبدو أنه كان معترفا به في مصر اعترافا تاما حيث ضربت (سكّات) باسمه كمية كبيرة من النقود كما استعملت فترة حكمه في تأريخ بعض الوثائق كما تظهر صورته كفرعون ومكتوب بجوارها خرطوش ملائم باسمه وذلك على جدران المعبد الصغير في مدينة هابو في طيبة وهو المبنى الذى استمر رغم كل تغيرات الحكام والأباطرة .

(٣) أما الامبراطور الثالث فى تلك الفترة المضطربة فهو فيتيللوس الذى حكم فى روما من ١٦ أبريل حتى ٢١ ديسمبر ٦٩ ولكن معلوماتنا عنه أقل من معلوماتنا عن أوتو، وفيتيللوس هو الامبراطور الرومانى الوحيد حتى نهاية القرن الثانى الميلادى الذى لم نعثر على خرطوش باسمه على جدران أحد المعابد المصرية، ورغم صدور كمية من العملة باسمه فى الاسكندرية فإن استعمال اسمه لتاريخ وثيقة مصرية لم يرد سوى مرة واحدة على إحدى قطع الشقافة من اليفانتين وقد كتبت فى اليوم العاشر من شهر يوليو ٦٩ رغم أن حكم فيتيللوس فى مصر انتهى فى أول يوليو وحل محله فسبسيان الذى أعلن امبراطورا فى الاسكندرية فى ١ يوليو ٦٩ ، وتعليل ذلك أن هذه الأيام التسعة لم تكن وقتا كافيا لوصول أخبار الامبراطور الجديد من الاسكندرية حتى أقصى جنوب مصر .

(٤) يعود الفضل فى اعلان فسبسيان امبراطورا إلى تيبيريوس يوليوس الاسكندر : فحتى ذلك الحين لم تشارك الفرقتان الرومانيتان فى

مصر - مثل الفرق الرومانية فى الشرق على وجه العموم - فى تأييد وعلان امبراطور فى عام الفوضى والاضطراب ٦٩ ، ولكن حين وصلتهم الأخبار بأن القوات الرومانية فى المانيا هى التى أختارت فيتيللوس حفزهم ذلك إلى البحث عن مرشح للعرش الامبراطورى يكون من طرفهم بحيث يساعد نجاحه فى تولى عرش الامبراطورية فى ضمان قدر من الغنائم لهم . وكانت سبع فرق تحت قيادته فى سوريا قد نادت به امبراطورا قبل أيام من قسم الفرقتين الرومانيتين فى مصر على مبايعته والولاء له أمام تيبيريوس الاسكندر فى أول يوليو ٦٩ . وتتجلى أهمية ضمه مصر إلى جانبه فى أن تاريخ مبايعته فى مصر أعتبر هو تاريخ بداية تولية الامبراطورية ، فمنذ ذلك التاريخ أصبح سيدا بلا منازع على الشرق وكان باء مكانه أن يحدث مجاعة فى روما إذا قطع عنها امدادات القمح المصرى . ويقال ان هذه الخطة قد اقترحت عليه بالفعل من قبل أحد قواده فأرسله حول ايطاليا ومعه جيش واقترح أن يتجمع مع قواته عند منطقة « أكويلىا » وينتظر نتائج تلك السياسة ، ولكن الظروف عجلت بقرار آخر .

(٥) تقدم فسبسيان بنفسه إلى الاسكندرية وتلقى وهو فى الطريق اخبارا عن انتصار قائده فى كريمونا واستعد لى يجرب نتائج تجويع روما ولكن الاعتراف السريع به امبراطورا فى روما بعد مقتل فيتيللوس جعله يعدل عن هذا النهج ، وقد لقي فسبسيان ترحيبا

بالغا من السكندريين الذين لم يحظوا بالرضا من جانب أى امبراطور روماني منذ رحيل أغسطس عن مصر بعد فتحه لها . وقد عامله السكندريون كإله فقد أتى إليه طلبا للعلاج رجل أعمى وآخر مصاب بضمور فى يده وذلك وفقا لنصيحة تلقيها من الإله سيرابيس حسب قولهما ، وذاع خبر شفائه لهما ونجاحه فى ذلك بعد أن بصق على جفون الأول وداس على الآخر بقدميه، ولكن سرعان ما اكتشف السكندريون أن معبودهم الجديد كان رجل أعمال فى المقام الأول وكانت المشاغل الدنيوية هى همه الأول بحيث رفع الضرائب وكان يطالب أصدقائه برد ما عليهم من ديون مهما كانت ضآلتها، ولما تحرروا من وهم ألوهيته بدأوا ينتقمون لأنفسهم منه بأن عادوا إلى طباعهم القديمة من بذاءة اعتادوا عليها منذ زمن طويل لتسليّة انفسهم على حساب حكامهم : فنظراً لأنه فرض ضريبة على السمك المملح اطلقوا عليه اسم « بائع السمك المملح » وكان قلقه على دين مقداره ٦ أوبولات ما جعلهم يطلقون عليه « صاحب الاوبولات الستة » . ويقال أنه رد على هذه النكات بأن أمر بفرض ضريبة الرأس بمقدار ٦ أوبولات على الفرد من السكندريين وهى غرامة تافهة من حيث مقدارها بالمقارنة بمقدار هذه الضريبة فى بقية نومات مصر، وكان الغرض من فرضها على السكندريين بهذا المبلغ الزهيد رمزا لإهانتهم والتقليل من قدرهم لأن الإعفاء من ضريبة الرأس كان من

الامتيازات الكبيرة التي تميز بها السكندريون عن أهل البلاد من المصريين . ولكن تيتوس توسط للسكندريين عند أبيه فسبسيان وجعله يصفح عنهم .

(٦) أرسل تيتوس إلى يهودا (جودايا) ليتولى قيادة الجيش الذى كان يحاصر أورشليم وتم تدعيمه بكتائب يبلغ عدد كل منها ألف فرد من الفرقتين المرابطتين بمصر وذلك ٧٠م . وبعد سقوط أورشليم يبدو أن هذه الكتائب قد رافقت تيتوس فى عودته إلى الاسكندرية . وفى خلال فترة اقامته فى مصر أظهر التقدير والتبجيل لمشاعر المصريين بعد أن شفع للسكندريين عند أبيه من قبل فقد حضر تقديم قربان للعجل أبيس فى ممفيس وأعطى الاحتفال والمناسبة تكريما امبراطوريا بظهوره على الملأ وهو يلبس تاجا بما يتفق والطقوس المعتادة . وعلى الرغم من أن هذا الفعل كان مقصودا به زيادة شعبية الحكم الرومانى فى مصر باظهار سماحته نحو الديانة الوطنية فقد كانت النظرة إليه فى روما هى نظرة عدم الارتياح باعتباره رمزا لرغبة فى الوصول إلى العرش قبل الأوان .

(٧) أعقب سقوط أورشليم اضطرابات فى الاسكندرية حيث لجأ إليها بعض المشاكسين من اليهود الذين فروا من منطقة يهودا وحاولوا اقناع السكان اليهود المقيمين بالاسكندرية بالانضمام إليهم لخلق المتاعب والقلق للرومان ولكن زعماء اليهود المحليين رفضوا

المشاركة فى مثل هذه العملية العقيمة وألقوا القبض على بعض اللاجئين وهرب البعض الآخر إلى مصر العليا ولكنهم ألقى القبض عليهم وأعدموا . وعلى الرغم من الاتجاه الموالى والمخلص للرومان من زعماء اليهود فإن الحكومة قررت اتخاذ خطوات لتدمير مركز من المراكز التى يمكن أن تثير الحركة الوطنية اليهودية ويتمثل هذا المركز فى معبد اونيّاس قرب رأس الدلتا . وكان هذا المعبد قد بنى أصلا كمنافس لمعبد أورشليم ، وخشى الرومان أن تنتقل مكانة وتأثير معبد اورشليم أو بعض منها إلى نظيره فى مصر . وعلى ذلك فقد نهبت كنوز معبد اونيّاس وحرم الدخول إليه تماما .

(٨) كان تيتوس هو أول امبراطور روماني - ربما باستثناء نيرون - يبدى ميلا لسياسة امبراطورية حقيقية فى تعاملاته مع الولايات الشرقية، ولكن لم يعيش طويلا بحيث يمكنه التأثير فى مقدرات الامبراطورية، والمعلومات الواردة عنه فى مصر قليلة : وهناك نقشان طريفان يعودان لفترة حكمه أحدهما يشير إلى تطهير نهر الـ *Ayab* *ós Δαίμων* أو الحظ السعيد وهو الاسم الذى كان يطلق على الفرع الكانوبى للنيل مما يدل على أن صيانة الممرات المائية لم تهمل ، أما النقش الآخر فيشير إلى بناء معبد للآلهة المنقذة (بطليموس الأول سوتير وزوجته) فى بطوليمائيس هيرميو (بطلمية فى موقع المنشأة الحالى فى سوهاج بمصر العليا) ويبدو منه أن الرومان قد سمحوا باستمرار عبادة مؤسس هذه المدينة فى بطوليمائيس .

الامبراطور دوميتيان

٨١ - ٩٦

(١) فى فترة حكم دوميتيان تزايد الاهتمام بألهة المصريين المحلية ويمكن أن نستنتج أن المعبودات المصرية القديمة التى ظلت مكبوتة لفترة من جراء سياسة الاباطرة الرومان الأوائل بدأت تطل برأسها مرة أخرى من جديد، وكانت مصادرة أملاك المعابد على يد الامبراطور أغسطس والنظم الصارمة التى فرضها على رجال الكهنوت تشكل عبئاً أكثر ثقلاً ووطأة على العبادات المحلية الصغيرة أكثر من العبادات المنتشرة شبه الرسمية مثل عبادة سيرابيس وايزيس وقد أخذت بعض الوقت لكى تسترد مكانتها : فبالنسبة للبناء فى المعابد الكبرى فقد استمر بصورة مطردة فى العديد من مدن مصر العليا مثل فيلاى ولاتوبوليس وطيبة وتنتيرا ، كما أن هناك قرائن تدل على نشاط كبير فى معابد الآلهة التماسيح فى الفيوم ، ولكن معظم المعبودات المصرية المحلية بقيت فى الظل طيلة القرن الأول الميلادى، فقد كان الرومان ينظرون إلى هذه المعبودات باحتقار عميق ولم يكونوا يعترفون رسمياً بعبادتها لما تثيره من اضطرابات. ويبرز الموقف الرومانى المألوف من هذه العبادات فى كلمات جوفينال - الذى قضى فترة خدمته العسكرية فى معسكر سينى فى أسوان بمصر فى عهد دوميتيان - وذلك فى وصفه لحادثة يقول أنه شاهدها حيث يخبرنا عن السكان المتجاورين فى

مدينتى تنتيرا وأمبوس (دندرة وكوم أمبو) فى الاقليم الطيبى حيث كان سكان المدينة الأولى تنتيرا يحتقرون ويضطهدون التمساح الذى كان يقدسه سكان مدينة أومبوس ، وفى إحدى الاحتفالات قامت معركة بين الفريقين وفر أهل أومبوس باستثناء واحد منهم لم يتمكن من الفرار فأطبق عليه أهل تنتيرا وقتلوه وأكلوه. ولكن يتضح أنه على الرغم من عدم الاعتراف الرسمى من قبل الحكومة الرومانية بهذه العبادات القديمة فإنها كانت متمكنة جدا من السكان المصريين أهل البلاد وكان من الممكن أن تثير أحداثا أكثر خطورة من تلك الحادثة التى أثارت اشمئزاز جوفينال : فقد استدعيت القوات الرومانية لكى تضع حدا للنزاع الذى تفجر بين مدينتى اوكمير ينخوس وكنوبوليس فى اقليم النومات السبع نتيجة للإهانات المتبادلة التى ألحقها سكان المدينتين لمعبود المدينة الأخرى.

(٢) يمكن أن ننظر إلى حضور تيتوس لاحتفال تقديم القرابين للعجل أبيس كما سبق أن ذكرنا على أنه أول علامة على تغير الاتجاه الرسمى الرومانى نحو المعبودات والآلهة المصرية الخالصة. وهناك قرائن أخرى ذات طبيعة مماثلة من عصر دوميتيان حيث نجد نقوشا اغريقية تسجل اقامة معابد للآلهة افروديتى - وهى المرادف الاغريقى المقبول للآلهة المصرية حتحور - فى مدينة اومبوس وذلك عام ٨٨م وكذلك للآلهة هيرا - التى تمثل الآلهة المحلية ساتى

الهة الشلال - فى اليفانتين . وربما يكون للصدفة دورها فى العثور على مثل هذه النقوش من تلك الفترة. ولكن أنماط العملة السكندرية من تلك الفترة تزودنا بأدلة أكثر تحديدا على تغير طراً على السياسة الرومانية تجاه الالهة المصرية فى عصر دوميتيان : ففىما سبق كان موظفو دار سك النقود فى الاسكندرية يصورون على ظهر العملة موضوعات أخرى - ولكن موضوعات الديانة المصرية كانت قاصرة فقط على موضوعات مثل سيرابيس وايزيس وكانوبوس ونيلوس وهى الموضوعات ذات العناصر الاسطورية المتصلة أكثر بالاسكندرية. ولكن فى السنة الحادية عشرة من حكم دوميتيان ظهرت مجموعة من العملة البرونز السكندرية مصورة عليها الآلهة المحلية للنومات المصرية فى صورة متأغرة بشكل أو بآخر ولكن بخصائص مصرية. ومنذ ذلك الحين فصاعدا تمثل الآلهة المصرية المحلية بشكل أكبر على العملة السكندرية . ومن الجدير بالذكر أيضا فى هذا الصدد أن دوميتيان نفسه قد أقام معابد لايزيس وسيرابيس فى روما وقد أعطى بذلك صبغة رسمية لوجود هذه الآلهة السكندرية العظيمة فى عاصمة الامبراطورية بعد أن انتشرت فى كافة أرجاء الامبراطورية وصارت مألوفة فى روما ذاتها رغم محاولات السلطات الرومانية لقمع وتكبير عبادتهما.

الامبراطور تراجان

٩٨ - ١١٧

(١) هناك قرائن جديدة على تحسن الوضع الرسمي للديانة المصرية تعود إلى العام الأول من حكم تراجان حيث أقامت سيدة من مدينة تنتيرا معبدا تكريما « لافروديتى الجديدة » ومن المحتمل أن يشير هذا الاسم إلى بلوتينا زوجة تراجان التى ظهرت مصورة مع الآلهة حتحور. ومثل هذا التصوير لامبراطورة رومانية مع الهة مصرية لم يكن ممكنا من قبل. ومما يلفت النظر أيضا نقش طريف يعود لنفس الفترة تقريبا يتعلق ببناء معبد لاسكليبيوس وهيگيا فى مدينة بطلمية وأنشودة الشكر الموجودة فى النص صيغتها اغريقية تقليدية وتظهر بطلمية كانت لاتزال تحتفظ بسمتها وطابعها الذى تمتعت به منذ تأسيسها كمركز ذى طابع هيلينى فى أرض أجنبية .

(٢) هناك وثيقة ذات طابع غير عادى تتمثل فى وثيقة بردية تحتوى على أجزاء من حديث فيه شجب واستنكار لتصرف شخص يدعى ماكسيموس من الواضح أنه كان موظفا كبيرا فى الاسكندرية وربما كان الوالى - يبدو أن هذا الشجب كان فى حضرة الامبراطور ويبدو أن الظروف تشير إلى الشخص الذى هوجم على أنه فيبيوس ماكسيموس الذى يرجح أن فترة ولايته فى مصر قد انتهت بأمر شائن أو مخزى لأن اسمه قد كشط ومحى من على

ثلاثة نقوش كان مكتوبا عليها أصلاً. ويمكن افتراض أن سقوطه قد كان من أسبابه التي ساعدت عليه الشكاوى التي كتبت ضده إلى الامبراطور من سكان الأقاليم . (كانت فترة حكمه في مصر من ١٠٣ - ١٠٧) .

(٣) ظل الوضع العام في مصر هادئاً لبضع سنوات، وحتى في الاسكندرية خمد النزاع مؤقتاً بين الاغريق واليهود بسبب السياسة الصارمة التي اتبعت مع الحزب اليهودي المناوئ بعد سقوط اورشليم والولاء الذي أبداه أحبار اليهود وزعمائهم نحو الحكومة الرومانية مما منع أى فرصة لإثارة القلاقل . وقد انخفض منسوب مياه النيل في إحدى سنوات حكم تراجان ونتج عن ذلك مجاعة ولكن تراجان اتخذ اجراءات فورية خففت من وطأة هذه المجاعة حيث أعاد إلى الاسكندرية اسطولا محملاً بالقمح المصرى من المخزون المتراكم في شون الغلال الحكومية . ولكن قرب نهاية حكم تراجان اندلع موقف في غاية الخطورة وهو أخطر الثورات التي كان على الرومان أن يتعاملوا معها منذ فتحهم لمصر .

(٤) ان الأحداث التي يبدو أنها مهدت لهذه الثورة قد رويت في إحدى الشذرات المتبقية عن أحد « الوطنيين » السكندريين واحتفظت لنا بها وثيقة بردية وتتعلق هذه القصة بالسفارات التي كان يرسلها طرفا النزاع في الاسكندرية من الاغريق واليهود إلى روما والتي مثلت أمام تراجان قبل ذهابه لآخر مرة إلى الشرق

١١٤ . ولم يتضح سبب أو مناسبة ارسال هذه السفارات إلى روما . ولكن بما ان الامبراطور قد اتهم الاغريق باستفزاز اليهود فإنه يتضح أن نكرة معاداة السامية القديمة قد عاودت الظهور من جديد . ويقال أن الامبراطورة بلوتينا كانت تحبذ اليهود وجعلت زوجها الامبراطور تراجان يحذو حذوها . وكل ما لدينا من هذه الوثيقة البردية هي الفقرات الافتتاحية للمناقشة وهي تظهر نية قاطعة لدى من صاغها على اصدقاء لون ما على حديثه (أى أنه حديث يحمل وجهة نظر مسبقة لصاحبها) ولكن ليس فى الوثيقة مفتاح يدلنا على نتائج المرافعات .

(٥) سواء كان الأمر استفزاز من الاغريق لليهود أم لا فقد اندلعت فى الاسكندرية ١١٤ ثورة لليهود تمكنت الحكومة من قمعها بغير صعوبة كبيرة . ولكن فى ١١٥ كانت الفرق الرومانية فى مصر قد استنزفت نتيجة لارسال امدادات منها إلى الحروب البارثية فاندلعت وتفجرت ثورة واسعة النطاق فى أرجاء مصر وبرقة وفرض اليهود سيادتهم لبعض الوقت على مناطق من البلاد حيث ذبحوا الاغريق أو طردوهم ليلجأوا إلى الاسكندرية التى أمنوا على أنفسهم فيها ضد قلاقل اليهود حيث قتلوا كل من كان بها من اليهود . وقد وجدت الحكومة الرومانية أن قواتها غير كافية تماما لمجابهة هذا الخطر حتى أنها لجأت إلى تسليح السكان المصريين من أهل البلاد : فقد سجل المزارعون المصريون فى النومات فى نوع من المليشيات

المحلية تحت قيادة الاستراتيجوس وهو القائد المدني للنوموس . واستمرت حرب العصابات فى أرجاء البلاد حتى وفاة تراجان وهناك اشارات عديدة إليها فى مراسلات ابو للونيوس الاستراتيجوس ، ولم تكن هناك حملات منظمة كما لم يكن هناك زعماء معلوميين للمتمردين اليهود وكان يتم تتبعهم ومطاردتهم كرجال العصابات الخارجين على القانون . ولابد أن الخسائر الناجمة عن هذه الثورة سواءً فى الاسكندرية أو فى بقية الاقاليم كانت كبيرة جداً، كما أنها أثارت مشاعر عداوية كبيرة ضد اليهود حيث نجد أن سكان او كسير ينخوس كانوا لازالوا يحتفلون بانتصارهم على اليهود فى عيد سنوى حتى بعد ثمانين عاماً من هذه الأحداث .

(٦) فى فترة حكم تراجان كانت هناك تعديلات متعددة وهامة فى الترتيبات العسكرية فى مصر . وكان من أهم هذه الاجراءات بناء قلعة جديدة فى ممفيس (بابلون) على ضفة النيل لتحل محل المعسكر القديم الذى كان على ربوة عالية وبذلك يمكن امداد هذه القلعة بالمياه بصورة أفضل وكذلك تكون اتصالاتها النهرية أفضل من ذى قبل . وقد دعم ذلك من موقف الحامية الرومانية وجعلها تحكم قبضتها على قمة الدلتا، كما كانت تحرس رأس القناة التى شقها تراجان من النيل للبحر الأحمر . كما كونت فرقة جديدة هى الفرقة الثانية التى تحمل اسم تراجان Trajana وجعلت مصر مركزها وذلك قبل ١٠٩ . ولم يكن الغرض من هذه الفرقة تدعيم

الحامية الرومانية في مصر لأن الفرقتين الموجودتين في مصر من قبل كانتا كافيتين للحامية مع القوات المساعدة، ومن المحتمل أن يكون السبب في تكوينها هو الاستعداد للتقدم نحو الشرق لأن هذه الفرقة أرسلت أجزاء منها إلى الحروب البارثية رغم أن مقر قيادتها لم ينتقل من مصر مطلقا ، وبمرور بعض الوقت أصبحت هي الفرقة الوحيدة المتبقية في مصر . في حين انتقلت الفرقتان اللتان كانتا بمصر منذ عصر أغسطس إلى أماكن أخرى .

الامبراطور هادريان

١١٧ - ١٣٨ م

(١) عندما تولى هادريان عرش الامبراطورية كانت ثورة اليهود قد قُمتُ فعلا ، ولكن كان عليه أن يقوم بأشياء كثيرة من أجل اصلاح الدمار والتخريب الذى نجم عن تلك الثورة، ويقال أنه أصلح مباني بالاسكندرية ، ورغم أنه من الصعب أن نحدد هذه الاصلاحات بصورة مؤكدة فيبدو أن أحد هذه الاصلاحات كان « مكتبة هادريان » التى ذكرت فى وثيقة أو مرسوم للوالى مؤرخ بسنة ١٢٧ التى كانت قد بنيت قبل وقت قريب لتستعمل كمستودع للسجلات لأن مكاتب السجلات كانت دائما هدفا مفضلا لأعمال العنف التى يمارسها الغوغاء . وربما كان هذا هو المبنى الممثل على عملات من عصر هادريان حيث يقف الامبراطور أمام سيرابيس ويشير إلى سطح صغير منقوش عليه اسمه فنظرا لأن مكتبة الاسكندرية الكبرى كانت فى حماية الإله سيرابيس فمن الطبيعى أن تكون السجلات أيضا تحت حماية هذا الإله .

(٢) كان للاضطرابات فى الاسكندرية رد فعلها وأثرها المعتاد فى روما فى شكل سفارات من قبل الاغريق واليهود إلى الامبراطور. ولكن أعمال هذه السفارات فى عصر هادريان كانت وصل منها شذرات

مبتورة جدا بين ما يسمى بـ « أعمال الشهداء السكندريين » ،
ومن الصعب أن تستخلص من هذه الشذرات أى فكرة واضحة عن
الوضع حينئذ ومن الغريب أن يهود مصر على وجه العموم قاموا
بتمرد مسلح ضد السلطة الرومانية ومع ذلك كان هادريان على ما
يبدو من هذه الشذرات مواليا لليهود ضد الاغريق ، ولكن نظرا
لأن الهدف الأساسى لمن كتبوا « أعمال الشهداء السكندريين »
أن يبرزوا الاغريق السكندريين بوضوح كحملة للواء القضية القومية
الوطنية ضد روما فمن المحتمل جدا أن تكون روايات هؤلاء الكتبة
قد حرفت عمدا لكى تناسب غرضهم . وكان أحد المبعوثين من
اغريق الاسكندرية ويدعى باولوس قد ظهر أمام تراجان قبل اعوام
قليلة فى مهمة مماثلة ، ويبدو أنه قد أدين فى هذه المناسبة وحكم
عليه بالإعدام .

(٣) ثارت اضطرابات جديدة بعد حوالى ٥ أعوام من تولى هادريان
الحكم (أى سنة ١٢٢) فى مناسبة تقديم أضحيات للعجل أبيس ،
أما عن أصل أو مصدر هذه المنازعات فلا يمكن القاء اللوم فيها
على الاغريق أو اليهود . وقد وصلت هذه الأنباء إلى هادريان عندما
كان يقوم بجولته التفتيشية الأولى والكبرى فى الامبراطورية ووصلته
أنباء هذه الاضطرابات وهو فى فرنسا ، ولكن هذه الأنباء لم تكن
خطيرة وملحة بالصورة التى تجعله يقطع زيارته إذ كان من المحتمل
أن هذا الشغب قد قمع بسهولة إذا ما كان متصلا بسكان البلاد

الوطنيين من المصريين وحدهم .

(٤) فى جولة هادريان الثانية زار مصر ودخل إلى البلاد من بيت المقدس (أورشليم) عن طريق بيلوزيوم . وهناك عملة سكندرية تعود إلى العام الخامس عشر من حكم هادريان تسجل وتحتفل بترحيب المدينة به . ومن المحتمل أنه وصل هناك فى أوائل الخريف حتى يصعد فى النيل بمجرد أن ينتهى فيضان النيل حيث كان العرف والتقليد القديم يمنع الملوك من الابحار فى النهر فى زمن الفيضان . وقد وصل إلى طيبة فى أواخر نوفمبر حيث كانت الاستعدادات لقدمه هناك قائمة على قدم وساق منذ ١٢ سبتمبر وزار هو وزوجته سابينا وأفراد حاشيته تمثال « ممنون » الضخم فى البر الغربى لكى يسمعوا الأصوات الموسيقية الصادرة عنه عند شروق الشمس ، وكانت هذه إحدى الفقرات التقليدية فى الجولات السياحية للرومان فى مصر . وكما يفعل السياح عادة فإن افراد حاشية هادريان نقشت اسماءها على التمثال الضخم كتذكارة للزيارة ، وقامت إحدى السيدات المرافقات لسابينا زوجة هادريان وتدعى بالبيليا Balbilia بتأليف ونقش ابيات من الشعر احتفالاً بهذه المناسبة أو الزيارة .

(٥) ولكن أخلد وأبقى نصب تذكارى لرحلة هادريان تمثل فى مدينة أنتينوبوليس . وكان الدافع لدى هادريان لتأسيس هذه المدينة هو موت صديقه المفضل والمحبيب إليه الشاب أنتينوس فى أثناء رحلته

فى النيل وهو فى طريقه إلى صعيد مصر إلى طيبة. وكان هناك غموض يكتنف وفاة انتينوس فمثلته بعض الروايات على أنه غرق بصورة عارضة (بالصدفة) فى النيل بينما يشير آخرون أنه قد تمت التوضيح به كقربان من أجل سلامة الامبراطور. وأيا كانت الظروف فإن هادريان قد كرم ذكراه بأن أنشأ فى مكان الحادث مدينة كان الغرض منها أن تكون مركزا جديدا للنفوذ الاغريقى فى مصر : فقد صممت بتخطيط اغريقى بقطع من الاحجار مرقمة ترقيما منتظما ومنحت مجلسا تشريعيا ودستورا على النمط الاغريقى. وكان النمط العام لدستورها مأخوذا من نقراتيس أقدم مستوطنة اغريقية فى مصر، ولكن القبائل والديمات سميت بأسماء البيت الامبراطورى الرومانى . ويبدو أن مستوطنى أنتينوبوليس قد دعوا خصيصا من مدينة بطلمية - وهى المكان الوحيد فى مصر العليا الذى كان التراث الاغريقى يشكل فيه قوة حية - وتحول انطينوس إلى إله محلى فى المدينة التى تحمل اسمه ولكن الافكار والتأثيرات المصرية لم تستبعد كلية حيث عبد انطينوس المؤله على أنه أوزير انطينوس ويبدو أنه كان له طاقم كهنوت مصرى معتاد من كهنة وعرافين وغيرهم من خدام المعابد وهناك اشارات إلى تمثيله مع الإله بس الإله المحلى للمكان قبل تأسيس المدينة الجديدة. ومن الجدير بالذكر أيضا أنه فى دستور انطينوبوليس تم ادخال فقرة مختلفة عن دستور نقراتيس مثل منح أهل انطينوبوليس حقوق

التزاوج مع المصريين وهو مالم يكن مسموحا لأهل نقراطيس وسيتضح أن نية هادريان وغرضه من ذلك هو أغرقة السكان الوطنيين المصريين بدمجهم مع الاغريق تحت تأثيرات اغريقية طاغية.

(٦) لتشجيع تجارة انطينوبوليس أقيم طريق جديد من هناك إلى بيرنيكى على البحر الأحمر مزود بنقاط حراسة ومحطات تزويد بالمياه ، وقد اكتمل هذا الطريق قبل وفاة هادريان (١٣٧). وكان الغرض من اقامة هذا الطريق هو تحويل التجارة الهندية من الطريق القديم الذى كان يصل إلى النيل عند قفط . وربما اقترن بإنشاء هذا الطريق الأحداث التى ذكرت. فى نقش من عهد هادريان عثر عليه فى طيبة : فقد قامت إحدى القبائل البدوية فى الصحراء الشرقية تسمى Ἀγριοὶ بغارة على التجار ولكن بعد تعقب لهم دام يومين من قبل القوات الرومانية أمكن تمزيق هؤلاء المغيرين إربا واستعادة البضائع المنهوبة والجمال التى كانت تحملها.

(٧) تركت الاهتمامات الاغريقية (أو الشغف بما هو اغريقى) عند هادريان بعض آثارها الأخرى بمصر، فقد تعهد موسيون الاسكندرية بالرعاية ويقال انه عقد فى أثناء زيارته - مناقشات مع الفلاسفة هناك . ولكن العلامة البارزة الدالة على تقديره لسمو ورفعة هذه المؤسسة العلمية تمثلت فى جلبه لأساتذة من السوفسطائيين المتجولين الذين ربما لم يطلب منهم الإقامة بالاسكندرية ولا حتى

القاء المحاضرات وإنما يعطون شرف وضع اسمائهم ضمن قائمة علماء الموسييون فى مقابل مرتبات يتقاضونها نظير ذلك فقط من امثال بوليمون من لاوديكييا وديونييسيوس من ميليتوس ، كما كانت هناك نهضة فنية عظيمة متأثرة بالنمط الاغريقى فى تلك الفترة ويمكن ملاحظة ذلك بصورة قوية فى العملة السكندرية حيث بدأ تغير فى الأسلوب فى العام التاسع من حكم هادريان ثم تطور هذا التغير فى السنوات الخمس التالية حتى أصبح تنفيذ قوالب العملة أفضل بكثير جدا من القوالب المستعملة على مدى قرنين أو أكثر. وهناك مثال آخر يدل على نفس الاتجاه نجده فى سلسلة من صناديق المومياوات من مدافن عديدة من العصر الرومانى فى مصر الوسطى ولاسيما فى منطقة الهوارة وفى الفيوم: فمثلا عادة وضع صورة المتوفى على صندوق الدفن بدلا من رأس من الخشب أو الجبس تشكل وتوضع على الصندوق وهى العادة التى استخدمت لأول مرة فى منتصف القرن الأول الميلادى - أصبحت الأسلوب الأكثر استعمالا وشيوعا فى ذلك الحين . ومثل هذه الصور الشمعية تظهر بوضوح تقاليد الفن الهلينستى .

(٨) قرب نهاية عهد^{ها} إدريان حدثت آخر اضطرابات اليهود فى مصر سنة ١٣٦/١٣٧ التى من المحتمل انها كانت تمثل صدى للحرب الأخيرة فى يهودا . ولكن يبدو أن هذا الاضطراب كان غير ذى أهمية ونسمع عنه فقط من إشارة عابرة فى وثيقة بردية .

أنطونينوس بيوس

١٣٨ - ١٦١

(١) مرت فترة حكم انطونينوس بيوس بسلام فيما يتصل بمصر باستثناء اندلاع بعض أحداث الشغب في الاسكندرية التي قتل فيها الوالى - ربما كان موناتئوس فيلكس سنة ١٥٣ - ويقال أن هذه الاضطرابات قد جلبت على المدينة سخط الامبراطور وغضبه ولكن يروى أيضا أنه زار المدينة عقب الأحداث وبنى (أقام) مضمارا للخيول وبوابات يطلق عليها بوابات الشمس والقمر والتي كانت في الطرفين الشرقى والغربى للشارع الرئيسى الذى يشق المدينة من أقصاها إلى أقصاها .

ماركوس أوريليوس ولوكيوس فيروس

١٦٩ - ١٦٠ / ١٨٠ - ١٦١

(١) فى عهد ماركوس أوريليوس وقع حادث غير مألوف وهو ثورة سكان البلاد من المصريين ١٧٢ ولابد أن تميزهم عن السكندريين. وقد بدأت الاضطرابات فى إقليم أحرش الدلتا المعروفة باسم *Bukolía* حيث تزعم كاهن يدعى ايزيدوروس الفلاحين وحشد قوة كبيرة. ويقال أنه كان يتخفى ويتنكر هو وأتباعه فى ملابس النساء وبذلك خدع القائد المسئول عن حراسة الإقليم واقتربوا منه بزعم أنهم أتوا لدفع الضرائب ولما قتلوه ذبحوا واحدا من أتباعه كأضحية وأكلوا لحمه بعد أن اقساموا على جثته يمين الولاء. وقد استطاع هؤلاء هزيمة القوات الرومانية فى ميدان القتال وأوشكت الاسكندرية نفسها على السقوط فى أيدي هؤلاء المتمردين. وقد كانت الظروف مواتية فى ذلك الحين للقيام بتلك الثورة لأن الفرقة الرومانية المقيمة بالحامية وهى الفرقة الثانية التراجانية كانت قد أرسلت للمشاركة فى حرب قرب نهر الدانوب وكان من الضرورى والحال كذلك استدعاء امدادات من سوريا. ووصلت هذه الامدادات وعلى رأسها أنيديوس كاسيوس - الحاكم الرومانى على سوريا - ولكن كاسيوس لم يغامر بخوض معركة ضد هؤلاء الثوار المتعصبين وإنما وضع خطة على أساس بذور بذور الفرقة والاختلاف بين صفوفهم وهكذا أمكنه تحطيم قوتهم

وتمكن من سحق جماعاتهم المتفرقة كل على حدة .

(٢) بعد فترة وجيزة من قمع هذه الثورة قام تمرد عسكري كان على رأسه القائد المنتصر كاسيوس: إذ يقال أنه كان يتأمر مع الامبراطورية فاوستينا على أمل أن يصل إلى السلطة الامبراطورية بعد وفاة ماركوس اوريليوس ووصلته اشاعات كاذبة عن وفاة اوريليوس فجعل قواته تعلنه امبراطورا. ويبدو أن ذلك قد حدث في الربيع وسرعان ما تم الاعتراف به في أرجاء الشرق. وهناك إحدى الوثائق البردية مؤرخة الثالث من مايو ١٧٥ ومؤرخة بحكم أفيدوس كاسيوس وفي التاسع عشر من يونيو أصبح معترفا به كامبراطور في سيني . وكان كاسيوس يحكم كوالى في سوريا لمدة ست سنوات على الأقل وله اتصالات سابقة بمصر ليس فقط بصفته القائد الذى أحمده ثورة الفلاحين المصريين فى الدلتا وإنما أيضا باعتباره ابن والى سابق على مصر يدعى أفيدوس هيلودوروس (فى أوائل سنوات حكم انطونينوس بيوس) . ولكن ثورة أفيدوس كاسيوس سرعان ما انهارت بنفس السرعة التى اندلعت بها: فبينما كان ماركوس اوريليوس يستعد للحرب ضده قتل كاسيوس على يد أحد قادته بعد حوالى ثلاثة أشهر من تمتعه باللقب الامبراطورى وعادت قواته إلى حظيرة الطاعة بعد العصيان . أما مايكيانوس الذى ربما كان ابنه - والذى وضعه أفيدوس كاسيوس ليتولى أمر الاسكندرية فقد لقي حتفه على أيدى الجنود هناك .

(٣) زار ماركوس اوريليوس الولايات الشرقية فى العام التالى ١٧٦ وعامل هذه الولايات بالرفق واللين بعد تمردھا. ومما يجدر ذكره أن افيدوس كاسيوس لم تصدر نقود تحمل اسمه فى الاسكندرية كما يفعل معظم مغتصبى العرش. وعلى الرغم من أن الاسكندرية وقد وقفت إلى جانب كاسيوس بصورة حماسية فإن الامبراطور قد صفح عن المدينة بل وحتى الأفراد الذين كانوا متورطين بصورة عميقة وخطيرة فى تلك المؤامرة مثل أفراد عائلة كاسيوس ووالى مصر فى ذلك الحين جايوس كالفيسيوس ستاتيانوس كانت عقوبتهم الغرامة والنفى فقط. وهناك نقش مقدم من فرقة الحامية قرب الاسكندرية تكريما للامبراطور يسجل زيارة الامبراطور للاسكندرية .

(٤) لم يكن لتسامح ماركوس أوريليوس مع عائلة كاسيوس فائدة أو جدوى على المدى الطويل إذ كان من أول الأعمال التى قام بها كومودوس بعد توليه العرش أن أعدم كل أفراد عائلة كاسيوس وعاقب -على ما يبدو- من تعاطف معهم من السكندريين حيث كان قد زار الاسكندرية مع أبيه بعد أن انتهت ثورة المصريين وكان على علم بموقف سكان المدينة .

كومودوس

١٨٠ - ١٩٢

(١) فى خلال الجزء الأكبر من القرن الثانى من الحكم الرومانى يبدو أن قدرا من الرخاء قد عم مصر : فقد استمر التوسع فى التجارة مع الشرق وفى عهد انطونينوس بيوس أو اوريليوس وصل التجار الرومان إلى الشرق الأقصى فى الصين وأمكن اختصار مدة الرحلة إلى الهند باستغلال الرياح الرسمية من ناحية وأصبحت الرحلة إلى الهند تتم فى عرض المحيط مباشرة من شبه الجزيرة العربية إلى الهند ولم تعد تسير بمحاذاة الشاطئء ويرز بلينى المدى الذى وصلت إليه حركة التجارة مع الشرق ويقدر قيمة الواردات السنوية من شبه الجزيرة العربية والهند بحوالى خمسين مليون سستار رومانى فى بداية هذه الفترة التى نحن بصدها . ويرجح أن التجارة مع هذه المنطقة قد تحولت تدريجيا من استيراد سلع الرفاهية من جنوب الهند والتى كان يدفع ثمنها ذهباً إلى استيراد القطن وبعض المواد الخام الأخرى من شمال الهند وكانت تتم مقايضتها ببعض السلع . وكان الغرض الذى من أجله أقام هادريان طريقاً من بيرنيكى إلى انطينوبوليس هو الاستحواذ على جزء من هذه التجارة الشرقية وأصبح هذا الطريق بديلاً للطرق القديمة من ميوس هورموس وبيرنيكى على البحر الأحمر إلى قفط فى وادى النيل . وأصبحت التجارة فى أيدي السكندريين بدرجة كبيرة وتمتعت المدينة بمكانة

عظيمة جدا كمركز للتبادل التجارى ، ولعل إصدار عملة فى الاسكندرية تعكس تلك الأهمية وقد ساعدت دار سك النقود الكبرى تحت حكم نيرون على تثبيت قيمة العملة بعض الشيء وصارت وحدة العملة السائدة هى الأربع دراخمت الفضية المنخفضة القيمة ولكن كانت عملة برونزية مرتبطة بها وبالعملة الرومانية تحت حكم اباطرة الأسرة الفلافية ووصلت اقصى اهميتها تحت حكم تراجان .

(٢) وفى حوالى منتصف تلك الفترة كانت هناك دلائل على بداية تدهور واضمحلال بالنسبة للرخاء الاقتصادى . وهناك قرائن واضحة على هذا التدهور تتمثل فى التوسع فى نظام الأعباء الاجبارية فى شغل الوظائف المحلية لأنه كان من المستحيل إيجاد مرشحين متطوعين لشغل هذه الوظائف والقيام بأعباء الإدارة بلا مقابل . وفى حوالى أوائل القرن الثانى الميلادى اصبح التعيين الاجبارى لهذه الوظائف هو القاعدة، وهناك أمثلة متزايدة على فرار هؤلاء المعينين اجباريا من مواطنهم لتجنب هذا العبء . وصدرت مراسيم من الولاة تدل على مدى انتشار هذه الممارسات على نطاق واسع وتطالب الهاربين بالعودة إلى مواطنهم وتعرض عليهم الإعفاء من كثير من التزاماتهم إذا أطاعوا الأوامر بالعودة إلى موطنهم، كما وجهت ثورة اليهود فى زمن تراجان ضربة قاسية إلى الزراعة المصرية بسبب انشغال عدد كبيرة من المزارعين فى المليشيات المسلحة

لمواجهة اليهود وتركهم الزراعة لبعض الوقت، كذلك فإن نتائج ثورة الفلاحين المصريين فى الدلتا فى زمن ماركوس اوريليوس كانت اكثر ضررا وخطورة لأن هناك احصاءات من اقليم منديس بالدلتا من حوالى تلك الفترة تدل على تناقص كبير فى أعداد سكان قرى ذلك الإقليم، ومن الواضح أنه كانت لهذه الثورة علاقة بهجر سكان هذه القرى لموطنهم . ولكن هذا التدهور كان ملحوظا فى مناطق أخرى من البلاد مثل الفيوم فى نفس ذلك التاريخ وقبله وربما كان السبب فى ذلك يعود إلى امور عامة أخرى مثل المغالة نى فرض الضرائب الباهظة وعدم المحافظة على الجسور والقنوات . كما أن امدادات القمح المصرية إلى روما وعدم كفايتها فى عهد الامبراطور كومودوس مما جعله يستعين بأسطول قمح من شمال افريقيا كامدادات اضافية تؤكد تدهور الإنتاج الزراعى المصرى .

الفصل الثالث

ضعف وانحلال النظام فى الولايات

١٩٣ - ٢٨٤

ضعف وانحلال النظام فى الولايات

١٩٣ - ٢٨٤

(١) بيرتيناكس : ان الوثائق المؤرخة من حكم بيرتيناكس القصيرة تبرز الفترة التى استغرقتها أثناء وصوله إلى العرش من روما إلى مصر. فقد تم اعلان بيرتيناكس امبراطورا فى روما فى أول يناير ١٩٣ وفى السادس من مارس أصدر والى مصر مانتينيوس سابينوس أوامره بإقامة الاحتفالات لمدة خمسة عشر يوما احتفالا بارتقاء هذا الامبراطور العرش (B G U 646) ، وقد يكون الوالى قد اتخذ هذه الخطوة بطبيعة الحال بمجرد تلقيه معلومات رسمية عن الأحداث فى روما. وعلى الرغم من أن صياغة أوامر الوالى فى هذا الشأن توضح أن سابينوس كان بعيدا عن الاسكندرية عند صدورها فمن المحتمل أنه لم يكن أبعد من ممفيس حيث كان الوالى يعقد محكمته هناك فى العادة فى شهر مارس. كذلك فقد استغرقت أنباء وفاة بيرتيناكس فترة طويلة قبل أن تصل إلى مصر فقد أغتيل الامبراطور فى روما فى ٢٨ مارس بينما كان اسمه لا يزال مستعملا فى تاريخ إحدى الوثائق فى ١٩ مايو .

(٢) بيسكينيوس نيجر : يبدو أن خليفة بيرتيناكس فى حكم روما وهو ديدىوس جوليانوس لم يعترف به اطلاقا كامبراطور فى مصر

حيث لم تضرب عملة باسمه في دار سك النقود بالاسكندرية التي سبق أن أصدرت عملات باسم بيرتيناكس وزوجته وابنه. كما لم تؤرخ باسم ديدئوس جوليانوس أية وثيقة مصرية فقد كان للمصريين مرشحهم لعرش الامبراطورية ممثلا في شخص بيسكينئوس نيجر القائد الروماني على سوريا ويرد اسمه في تاريخ إحدى الوثائق في ١٤ يونيو ١٩٣ أى بعد آخر وثيقة ورد فيها ذكر بيرتيناكس بأيام قلائل . وقد كان يقود القوات في سينيى وكان يحمى الحدود ضد قبائل البدو في الصحراء وقد اكتسب شعبية بين المصريين بسبب حزمه في فرض النظام على رجاله ومنعهم من القيام بالسلب والنهب كما هو معتاد ضد السكان الذين أرسلوا لحمايتهم ولذلك فعندما أعلنته الفرق السورية امبراطورا وقف إلى جانبه الجيش والشعب في مصر وضربت باسمه النقود أى اعترف بحكمه في مصر.

(٣) سبتمئوس سيفيروس ١٩٣ - ٢١١ :

(١) في الصراع الذى دار بين سيفيروس ونيجر على العرش الامبراطورى وضع تضائل أهمية انتاج مصر من الحبوب على مقدرات الحكم فى روما . فمجرد ما أصبح لسيفيروس السيادة على روما أسرع لتأمين افريقيا خشية أن يستولى عليها نيجر من مصر فيضع يده على أهم مصدرين للإمداد بالحبوب ويتمكن من تجويع روما واخضاعها بينما فى أيام فسبسيان كان يعتقد أنه من الممكن

تحقيق ذلك بالإستيلاء على مصر وحدها. ومن المحتمل أن سيفيروس قد تمكن من الاستيلاء على مصر من شمال افريقيا قبل المعركة النهائية مع نيجر في كيزيكوس . وأقدم وثيقة مؤرخة باسم سيفيروس بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٣ من أوكسيرنيخوس . ومن الواضح أن الوالى مانتنيوس ساينوس الذى استمر فى الولاية على مصر تحت حكم بيرتيناكس ونيجر وسيفيروس - لم يتخذ موقفا حاسما فى النزاع بين الطرفين المتنازعين نيجر وسيفيروس ومن المحتمل جدا أن المصريين عموما كانوا مستعدين لقبول الطرف الأقوى والاعتراف به .

(٢) فى العام الثامن من حكمه (١٩٩ / ٢٠٠) زار سيفيروس مصر وأحدث تغييرات هامة فى حكم البلاد . وكانت زيارته على نفس نمط زيارة هادريان حيث رحل إلى مصر من فلسطين عن طريق بلوزيوم وأمضى بعض الوقت فى الاسكندرية ثم صعد فى النيل جنوبا إلى طيبة . وكان هذا هو نفس خط السير التقليدى لأى سائح روماني لمصر . وينعكس صدى زيارة سيفيروس للاسكندرية فى العملات السكندرية التى ضربت احتفالا بتلك المناسبة وهى تشبه تماما العملة التى ضربت للاحتفال بزيارة هادريان من قبل مع تغيير فى صورة الامبراطور فقط . ومثل هادريان أقام سيفيروس كثيرا من المباني فقد أقام معبد كيبيلى Kybele وحمامات عمومية وجمنازيوم ومجمعا للآلهة فى الاسكندرية . ومثل هادريان

أيضاً زار سيفيروس تمثال ممّنون الذي يصدر أصواتاً مع شروق الشمس ولكنه ألحق الضرر بالتمثال حيث يعتقد أن سيفيروس هو الذي قام بإعادة بناء الجزء الأعلى من التمثال الضخم وبذلك هدم السطح الخارجي الذي كانت تصدر منه الأصوات مع شروق الشمس .

(٣) أما في المسائل الإدارية فقد فاق سيفيروس نظيره وقدوته هادريان : فإذا كان هادريان قد أسس مدينة انطينوبوليس ومنحها مجلساً للبولى فإن سيفيروس منح مجلس بولى (المجلس التشريعى) للاسكندرية وكذلك من الممكن أن يكون ذلك جزءاً من سياسة مدروسة كانت تهدف إلى تقوية النفوذ الرومانى تحت الأنماط اليونانية فى المدن . وكذلك لتحسين الجهاز الإدارى فيما يتصل بجباية الضرائب . وفى الوقت ذاته يقال أنه أحدث تغييرات كثيرة فى القوانين ومما يؤيد ذلك الأجوبة الخطية للامبراطور فى أثناء زيارته للاسكندرية على بعض الأسئلة القانونية فى بعض المشكلات من المصريين والتي وردت إلينا فى وثيقة مؤرخة بالفترة من ديسمبر ١٩٩ إلى أبريل ٢٠٠ (Columbia P.123 من الاسكندرية) .

(٤) ولا يبدو أنه اتخذ أية اجراءات عسكرية محددة فى أثناء زيارته لمصر فقد منعه المرض من الذهاب إلى منطقة الشلال والحدود الاثيوبية . وعلى الرغم من وجود مبنى يعود إلى فترة حكمه فى بريميس بالنوبة بما قد يوحى بأنه كانت هناك نية للتحرك إلى الجنوب منها

فإننا لانستطيع أن نجزم بما يوحى به هذا المبنى .

(٥) كان للحروب الأهلية في أرجاء الامبراطورية أثرها في نشر القلاقل من جانب القوات المشتتة ومن جانب الناس الذين كانوا يتنقلون بين الولايات ويكسبون قوتهم من اللصوصية والسرقة . وانتشر قطاع الطرق في معظم بلدان البحر المتوسط ، وفي مصر تبرز هذه الظاهرة من خلال مرسوم للوالى سوباتيانوس اكويلا تحت حكم سيفيروس يصدر فيه أوامر لمحاولة وضع حد لتلك الأعمال ، كما أن هناك مرسوما مماثلا صدر عن الوالى التالى باريبيوس جونكينوس تحت حكم كاراكلا - يصدر فيه أوامر مشددة جدا للموظفين المحليين بتعقب اللصوص ومعاقبة من يأويهم .

(٤) كاراكلا ٢١١ - ٢١٧ ، جيتا ٢١١ - ٢١٢

(١) تحسن وضع السكان المتأخرقين في مصر بالمنحة التى قدمها لهم سيفيروس وهى المجالس التشريعية Boula في عواصم الاقاليم وأزداد هذا التحسن بمرسوم أصدره الامبراطور كاراكلا بمنح المواطنة الرومانية لكل سكان الامبراطورية باستثناء الـ dediticii أى المستسلمين » وكان المصريون يعتبرون من بين هذه الفئة فلم يستفيدوا من مرسوم كاراكلا . ولكن مع ذلك فقد استفاد منحة المواطنة الرومانية عدد كبير من سكان عواصم الأقاليم .

(٢) كان كاراكلا قد رافق أبيه في زيارته لمصر ٢٠٠ وقد زار

الاسكندرية بعد ذلك مرة أخرى بعد خمسة عشر عاماً أى ٢١٥ ولكن نتائج هذه الزيارة الأخيرة كانت غير سارة لسكان المدينة. وقد مارس السكندريون هوايتهم ومواهبهم فى هجائه فسخروا به وهزئوا من محاكاته وتقليده للأبطال كالاسكندر وأخيليوس ومن اغتياله لأخيه جيتا ، فصمم على أن ينتقم منهم . ونتيجة لذلك قام كاراكللا بقتل زعماء السكندريين الذين خرجوا لاستقباله عند ضواحي المدينة وأطلق قواته على المدينة فاجتاحوها وأعملوا القتل بين سكانها فى مذبحة استمرت بضعة أيام وقتل فيها عدد كبير. كما قام كاراكللا بطرد كل المصريين من أهل الريف من الاسكندرية فيما عدا بعض من تحتاج المدينة إلى خدماتهم من حرفيين وبحارة ينقلون منتجات الريف للاسكندرية وزوار المدينة ممن يأتون للسياحة أو زيارة سيرابيس أو لمهمة محددة يعودون بعدها لموطنهم . كما ألغى كاراكللا العروض والاحتفالات العامة وأمر بإقامة نقاط حراسة فى الاسكندرية لإرهاب سكانها . وعلى الرغم من شدة وقسوة هذه الإجراءات فربما كان لها مبررها فى ذلك الحين ، فقرار طرد القرويين من الاسكندرية مثلاً يوحى بأن اللصوص الذين كانوا يعيشون فساداً فى الريف تحت حكم سيفيروس ربما نقلوا نشاطهم إلى الاسكندرية المدينة المزعجة والمضطربة أصلاً .

تدهور أوضاع مصر الإقتصادية وأهميتها السياسية

خلال القرن الثالث الميلادى

(١) هناك بعض الأمثلة التى تدل على تدهور مكانة مصر فى الامبراطورية الرومانية بعد أن كانت ذات تأثير كبير على مقاليد الأمور فى روما. ومن هذه الأمثلة ما ذكرناه من قبل عن منافسة شمال افريقيا لها كمصدر رئيسى آخر لتزويد روما بالقمح بعد أن كانت مصر من قبل هى المصدر الرئيسى للقمح الوارد إلى روما من الولايات وكان يمكن لأى قائد سياسى طموح أن يستولى عليها ويضمن عرش الامبراطورية كما فعل فسبسيان فى القرن الأول الميلادى . هذا التدهور فى الوضع الإقتصادى لمصر فى القرن الثالث انعكس بصورة مباشرة على أهميتها السياسية ، فبعد أن كان الامبراطور اغسطس قد حرّم على أعضاء السناتو زيارة مصر إلا بإذن شخصى منه نظرا لهذه الأهمية السياسية ، والموقع المؤثر وكذلك سبق أن رأينا كيف وبّخ الامبراطور تيبيريوس جرمانيكوس عندما زار مصر بدون إذن منه، وقد ظلّ تحريم زيارة أعضاء السناتو لمصر بدون إذن شخصى من الامبراطور سارى المفعول ، ولكن فى القرن الثالث وبعد انحدار وضع مصر الإقتصادى والسياسى تم التجاوز عن إذن الامبراطور فى زيارة أعضاء السناتو لمصر بل وسمح لبعضهم بشغل

وظائف في مصر لأول مرة . ففي الصراع الذي نشب بين الامبراطورين مـاـكـريـنوس (٢١٧-٢١٨) وايلاجابالوس Elagabalus (٢١٨-٢٢٢) عين مـاـكـريـنوس جوليوس بازيليانوس واليا على مصر وجعل أحد أعضاء السناتو ويدعى ماريوس سيكوندوس الرجل الثاني بعد الوالى فى مصر أو نائبا للوالى . ولكن بعد أن تمكن ايلاجابالوس من الوصول إلى العرش الامبراطورى بتأييد من القوات الرومانية فى سوريا نشبت معركة فى مصر بين أنصار ايلاجابالوس وأنصار مـاـكـريـنوس انتصر فيها أنصار الأول وقتل فيها ماريوس سيكوندوس بينما فر بازيليانوس إلى إيطاليا .

(٢) لم يعد يخشى على العرش الامبراطورى فى روما من أن يصل أى شخص إلى حكم مصر بل على العكس أصبحت الولاية على مصر وسيلة لابعاد الأشخاص الطموحين عن المواقع المؤثرة فى روما: ففي أثناء فترة حكم الامبراطور سيفيروس الاسكندر (٢٢٢-٢٣٥) قاد شخص يدعى ايباجاثوس Epagathus تمردا وعصيانا بين صفوف الحرس البريتورى فى روما فأرسل بعدها إلى مصر كوالى كما لو كانت مصر مكانا يبعد إليه فلا تتاح له فرصة تدبير المكائد بعد أن يتعد من رفاقه وعن ذكرى الحرس البريتورى الذى كان يخشاه الامبراطور، وبعد ذلك تمكن الامبراطور من إعدام هذا المتمرّد فى هدوء .

(٣) يجيء بعد ذلك فى ترتيب الأباطرة فى القرن الثالث بالبينوس وبوبينوس عام ٢٣٨ ثم جورديانوس الثالث (٢٣٨-٢٤٤) ثم فيليب الأول (٢٤٤-٢٤٩) وفى خلال تلك الفترة كلها لم يكن لمصر أدنى أهمية أو تأثير فى صنع القرار بالنسبة للأباطرة الرومان أو شئون الحكم فى روما وكان المصريون يرضخون ويمثلون لأحكام القدر ولقرارات الولايات الرومانية الغربية وكان الموظفون والحكام فى الاسكندرية يعترفون بلا أدنى مناقشة بادعاء العرش الذين يصلون لعرش الامبراطورية. ويمكن أن يقال أن السبيل الوحيد الذى لعبت مصر من خلاله دورا فى السياسة الامبراطورية فى ذلك الحين كان من خلال فقرها وعجز مواردها ، فحين عجزت الحكومة المركزية فى عهد فيليب الأول عن جمع الضرائب والدخل من الولايات الشرقية ومن بينها مصر، اضطر فيليب إلى التوصل إلى سلام مع القوط على نهر الدانوب.

(٤) ويأتى بعد ذلك حكم الامبراطور ديكْيوس (٢٤٩-٢٥١) وفى عهده برز عنصر جديد من عناصر القلق لأباطرة روما فيما يتعلق بمصر وبدأ الإحساس بهذا العنصر الجديد فى السياسة المصرية ولم يكن هذا العنصر إلا ازدياد قوة ونمو الديانة المسيحية مما أجبر حكام البلاد على الاعتراف بوجودها. وفى الواقع فقد كانت هناك محاولات عارضة وذات طابع محلى فى خلال القرن الثانى تهدف إلى منع انتشار الديانة الجديدة ، ولكن أول هجوم عارم على تلك

الديانة حدث فى عهد ديكْيوس عندما أصبح يُنظم اختيار أو امتحان منظم كان كل شخص يجبر بمقتضاه على تقديم الأضحيات والقرايين للآلهة وأن يتذوق هذه القرايين وكان من يرفض القيام بذلك يقع تحت طائلة الاتهام ويعدم بينما يحصل من يؤدى هذا الاختبار ويستجيب له على شهادة من لجنة الامتحان تفيد بحسن أدائه للطقوس المطلوبة وقد وصلتنا أمثلة عديدة على مثل هذه الشهادات فى أوراق البردى .

(٥) يأتى بعد ذلك من الأباطرة تريبونيانوس جاليوس (٢٥١-٢٥٣) وأيميليانوس (٢٥٣) ثم فاليريانوس (٢٥٣-٢٦٠) وجالينيوس (٢٥٣-٢٦٨) . وأعلن اثنان من القادة وهما ماكريانوس ونكويتوس أباطرة فى سوريا فى صيف عام ٢٦٠ إلى ٢٦١ . ثم يجيىء بعد جالينيوس حكم كلوديوس القوطى (٢٦٨-٢٧٠) وفى عهده حدثت اضطرابات بمصر كان مصدرها القوة المتنامية لزنبيا أرملة أذينة Odenathus أمير بالمير (تدمر) . وكان جالينيوس قد منح قيادة الولايات الشرقية لأذينة ولكن لايتضح ما إذا كانت هذه القيادة لأذينة تعطيه أى سلطة على مصر أم لا ، على أى حال ليست هناك وثائق محلية مسجلة فى مصر بخصوص أذينة . ولكن فى العام الثانى من حكم كلوديوس القوطى (٢٦٩) دعى مصرى يسمى تيماجينيس Timagenes البالميريين لدخول البلاد واستجابة لهذه الدعوة أرسلت زنبيا جيشا من سبعين ألف

رجل تحت قيادة زابداس إلى مصر. وعلى الرغم من مقاومة الرومان العنيدة فقد هزموا في أول الأمر بسبب قلة عددهم بالمقارنة بالبابليين ولكن عندما انسحب الجزء الأكبر من جيش بالميرا وترك بمصر حامية صغيرة من خمسة آلاف رجل قام القائد الروماني بروبوس Probus بطردهم . ولكن زابداس وتيماجينيس عادا مرة أخرى ولقيا في أول الأمر هزيمة على يد بروبوس ولكن حين حاول الأخير أن يقطع اتصالاتهم بسوريا بالاستيلاء على موقع قرب حصن بابلون تفوقت معرفة تيماجينيس بالبلاد على بروبوس فضمن النصر للبابليين وانتحر بروبوس بعد ذلك .

وعلى الرغم من أنه كان بإمكان زنوبيا ملكة بالميرا أن تسيطر على مصر سيطرة فعالة بعد هزيمة بروبوس وكانت متأهبة لقتال أى حاكم منافس فإنها كانت لاتزال تعترف بسيادة الامبراطور الروماني على مصر وكانت كل الأحداث والتواريخ الرسمية تدون باسم كلوديوس ، ولايتضح في الواقع ما إذا كان القائد الروماني بروبوس الذى حارب البابليين كان واليا على مصر ممثلا للامبراطور كما كان زابداس ممثلا لزنوبيا .

(٦) يجيىء بعد ذلك من أباطرة الرومان كوينتيلوس (٢٧٠) ثم أوريليانوس (٢٧٠-٢٧٥) ووجد أوريليانوس أن من الضروري أن يتخذ اجراءات للتعامل مع مشكلة بالميرا التى أصبحت لها مكانا ووضعا هاما . وكانت الخطوة الأولى هى أن أعترف رسميا سنة

٢٧٠ بوهب اللات Vaballathus ابن زنوبيا كحاكم مشارك معه فى الشرق وفى العامين الأول والثانى من حكم أوريليانوس أصدرت دار سك النقود بالاسكندرية عملات تحمل على وجهها صورة رأس الامبراطور اوريليانوس وعلى ظهرها صورة رأس وهب اللات . أما التاريخ على ظهر هذه العملات فيذكر سنوات حكم وهب اللات بالسنة الرابعة والخامسة مما يبدو أنه يتضمن اعترافا بأثر رجعى بوضعه كحاكم على أنه يبدأ مع بداية حكم كلوديوس القوطى . ولكن قبل مرور عام على ذلك انتهت هذه الشركة حيث أعلن وهب اللات نفسه حاكما منفردا ومستقلا وكانت النتيجة المباشرة لذلك هى الحرب الصريحة بين روما وبالميرا .

(٧) استغرق الصراع بين روما وبالميرا فيما يتعلق بمصر فترة قصيرة، فمن المحتمل أن وهب اللات قد اتخذ خطواته الحاسمة بالانفصال عن روما فى أواخر فبراير سنة ٢٧١ وفى شهر أغسطس من ذلك العام كان الرومان قد استعادوا الاسكندرية والعملات التى صدرت هناك باسم وهب اللات وزنوبيا وحدهما عملات قليلة وكلها مؤرخة بالعام الخامس أما العملات الصادرة باسم اوريليانوس وحده فقد بدأت قبل نهاية ذلك العام ٢٧١ م. وقام اوريليانوس نفسه بقيادة الحرب ضد بالميرا وترك اخضاع مصر لـ « بروبوس » الذى يبدو أنه لم يواجه أى معارضة قوية حيث يبدو أن القوات البالميرية قد أستدعيت للدفاع عن عاصمتها. وفى العام التالى ٢٧٢ م وقع

بمصر اضطراب أكثر خطورة من خلال تمرد جديد : فبعد أن استولى أوريليانوس على بالميرا وأسر ملكتها زنوبيا عاد إلى روما وبعد ذلك مباشرة اندلعت ثورة في بالميرا ومثلها في الاسكندرية التي حذت حذوها. وقد كانت العلاقات التجارية وثيقة بين مصر وبالميرا، وكان قائد التمرد في الاسكندرية اغريقيا من سليوقية يدعى فيرموس وكان من تجار الاسكندرية الأثرياء . « وكان يعمل بالوفاق والتنسيق ليس فقط مع بالميرا وإنما أيضا مع بلاد النوبة حيث كان يرتبط بهم بعلاقات من خلال التجارة النهرية في قلب أفريقيا ولكن أوريليانوس لم يتخذ أى اجراء بالنسبة لمصر إلا بعد أن سحق تمرد بالميرا نهائيا فتوجه بعد ذلك إلى الاسكندرية وهزم فيرموس وحاصر المتمردين في حيه « بروخيون » وأجبرهم على الاستسلام ، وفى خلال هذا الصراع دمر هذا الحى تقريبا وكذلك أسوار المدينة.

وبعد ذلك ترك أوريليانوس بروبوس قائدا على مصر (وواليا) وكان عليه أن يتعامل مع أهل النوبة وكان هؤلاء قد اجتاحتوا مصر العليا حتى قفط وبطلمية وتمكن بروبوس من طردهم إلى وطنهم على مراحل وبالتدريج .

(٨) بعد ذلك يأتى من أباطرة الرومان تاكيتوس سنة ٢٧٥-٢٧٦

وبعد ذلك أدعى أخوه ويدعى فلوريانوس حقه فى عرش الامبراطورية ولكن الفرق المصرية التى يبدو أنها دعمت خلال الحرب مع بالميرا وخلال تمرد فيرموس وأصبح لها نتيجة لذلك ثقل

غير عادى فى حسم الأمر بين المتنافسين على العرش الامبراطورى
 - عينت قائدها بروبوس امبراطورا (٢٧٦-٢٨٢) ووافق السناتو
 وجيوش الشرق على هذا التعيين بينما قتل فلوريانوس على أيدى
 قواته فى أسوس وبذلك أصبح بروبوس امبراطورا قبل أن يكمل
 تأمين حدود مصر العليا .

ثم يأتى بعد ذلك فى الترتيب الأباطرة كاروس (٢٨٢-٢٨٣)
 ثم كارينوس ونوميريانوس (٢٨٣-٢٨٤) .

* * *

الباب الثانى
جوانب الحياة والحضارة فى مصر
تحت حكم الرومان

الفصل الأول

فئات السكان في مصر في العصر الروماني

فئات السكان فى مصر الرومانية

فى حوالى سنة ١٠٠ ميلادية كتب بلىنى الأصغر وهو عالم ورجل رقيق ومليونير ومن الموظفين العموميين ذوى المكانة البارزة يخاطب الامبراطور تراجان قائلاً « أشكرك ياسيدى على منحك المواطنة الرومانية على وجه السرعة لطبيبى هاربوكراس ، ولكن ذكرنى أشخاص أكثر دراية منى بالقانون بأنه بما أن هذا الطبيب مصرى فكان ينبغى أن أحصل له أولاً على مواطنة الاسكندرية . ولذا فإننى أرجوا أن تتعطف بمنحه المواطنة السكندرية حتى يمكن أن استمتع بمنحتك بما يتفق وقواعد القانون » .

وقد رد عليه الامبراطور كالاتى : « إتباعاً للقواعد التى أقرها الأباطرة فإن سياستى هى ألا أمنح المواطنة السكندرية بسهولة ، ولكن بما أنك قد حصلت بالفعل على المواطنة الرومانية لطبيبك فإننى لا أستطيع أن أنكر طلبك الإضافى . ولكن لابد أن توافينى وتخطينى علماً بالنوموس التابع له حتى يمكننى أن أكتب إلى صديقتى بومبيوس بلانتا والى مصر » .

(بلىنى - الخطابات - الكتاب العاشر أرقام ٦ ، ٧)

وهذان الخطابان المتبادلات يوجزان بدقة التركيب الاجتماعى والسياسى فى مصر الرومانية والرسم التخطيطى لذلك البناء يأخذ الشكل

الهرمى وتضم قمة هذا الهرم على أعلى درجات تميزها ذلك العدد القليل من المواطنين الرومان الذين يقيمون بتلك الولاية وتأتى بعدهم شريحة أكبر عددا وأقل من حيث المميزات وهم الإغريق ويأتى بعدهم اليهود وأخيراً تأتى القاعدة العريضة والعميقة التى تضم بقية السكان من مزارعين وفنيين وملاك أراضى وتجار ، وهذه القاعدة بها قلة ثرية وكثرة فقيرة وتتمثل القلة الثرية فى سكان المدن الذين منحوا بحكم وضعهم ، بعض المميزات ، أما الكثرة الفقيرة فهى من القرويين الذين لم يستمتعوا بأى مميزات على الإطلاق ، وباختصار يعتبر هؤلاء الغالبية العظمى الذين كانت الحكومة الرومانية تنظر إليهم نظرة احتقار بلا أى تمييز وتضعهم تحت مسمى المصريين . وكان الحاجز الذى يحول دون التقدم من فئة أدنى إلى فئة أعلى حاجزاً منيعاً لا يمكن اختراقه إلا بمرسوم من الامبراطور شخصياً . وغالباً ما كان وجهاء السكندريين والبارزون من بينهم غالباً ما يكافأون بمنحهم المواطنة الرومانية - وقد كان هناك بعد كل ذلك صلة كافية تجذب مواطنى هاتين العاصمتين من عواصم العالم ، وكان أثرياء الولايات فى كل أرجاء الامبراطورية يميلون عموماً نحو روما . ولكن كان هدف الحكام الإبقاء على التوازن الاجتماعى وبذلك لم يكن لديهم الدافع لتشجيع ارتقاء المصريين من وضعهم المحدد . وفى ٢١٢ منح الامبراطور كاراكلا المواطنة الرومانية لكافة سكان الامبراطورية . ولكن قبل ذلك على أية حال كان المصرى يمنح المواطنة السكندرية أو الرومانية بشكل استثنائى فقط .

(١) الرومان :

١- كان حاكم الولاية التي كان يحمل لقب والى مصر ἐπίαρχος praefectus Aegypti يرسل من روما كممثل شخصى للامبراطور. وكان يحكم - بطبيعة الحال - بما يرضى الامبراطور وكانت مدة حكمه فى العادة تتراوح بين عام وثلاثة أعوام، ونادرا ما كانت تزيد عن أربعة أو خمسة أعوام. وكان هو وجماعة قليلة (نضر قليل) من أعوانه من الموظفين الرومان يقيمون ويعملون فى الاسكندرية. وكان يغادر الاسكندرية مرة واحدة كل عام، يرافقه واحد أو أكثر من مساعديه الرومان - لمدة أربعة أو خمسة شهوراً ويسافر إلى مدينتين مصريتين : واحدة فى الدلتا والأخرى فى مصر العليا حيث كانت تعقد محاكم الوالى - con-ventus وكان يتلقى الالتماسات ممن لحق بهم ظلم ويدقق فى مراجعة الحسابات وينظر فى أداء الموظفين الإداريين المحليين ويتابعه . ولكن الوالى وكبار رجال حاشيته ظلوا بعيدا عن الغالبية العظمى من سكان الولاية وكانوا بالنسبة لهم رموزا غير مرئية للحكومة .

٢ - أما الرموز المرئية التى كان السكان يشاهدونها فى كل مكان فهم جنود الحاميات الرومانية فى الولاية ، وفى أغلب فترات الحكم الرومانى كان جيش الاحتلال يتألف من فرقتين من المواطنين الرومان بالإضافة إلى وحدات مساعدة عديدة من أهل الولايات تحت قيادة ضباط رومان، وكانت جميع هذه القوات تشكل

مستوطنة عسكرية يبلغ تعدادها نحو سبعة عشر أو ثمانية عشر ألف رجل . وكانت الوحدات المساعدة تضم قوات المشاة و الفرسان وسرية بحرية قاعدتها فى الاسكندرية للحراسة البحرية والنهرية . ونرى فى الوثائق أفراداً من هذه الوحدات يرابطون فى أماكن هامة فى مصر العليا أحياناً بصورة دائمة مع حاميتهم المقيمة هناك وأحياناً أخرى يرسلون - فرادى أو جماعات - للقيام ببعض المهام الخاصة .

وكان المواطنون الرومان وحدهم هم الذين يسجلون فى الفرق وكانت مدة خدمتهم خمسة وعشرين عاماً، أما القوات المساعدة فكانت تكافئاً بالمواطنة الرومانية بعد خدمة ستة وعشرين عاماً إذا قامت بأداء مهام مشقة . ولكن كل السبل التى كانت تؤدى إلى وضع متميز ومن بينها السبيل العسكرى ظلت لفترة طويلة ممنوعة ومغلقة على جموع المصريين سكان البلاد الأصليين ، لأنه حتى أواخر القرن الثانى الميلادى كان التسجيل فى القوات المساعدة قاصراً على سكان عواصم الأقاليم المصرية الذين كانوا فى أغلبهم ينحدرون من الإغريق الذين استقروا بمصر تحت حكم البطالمة .

٣- إلى جانب جنود وضباط الحاميات الرومانية من الرومان فى مصر نجد أيضاً عدداً من أثرياء الرومان الذين كانوا يأتون ليقضوا الشتاء فى مصر لاعتدال مناخها شتاءً وليخففوا على أنفسهم عناء بعض العلل والأمراض فى نوع من السياحة العلاجية . كما كان هناك

أخيرا عدد متزايد من المواطنين الرومان الذين اتخذوا من مصر موطنًا دائما لهم. وكان بعض هؤلاء ينتمون إلى عائلات سكندرية حصلت على المواطنة الرومانية ولكن معظمهم كان من المحاربين القدماء الذين أنهوا فترة الجندية . فما لم يكن الجندي مبدرا ومسرعا بشكل غير عادي فقد كان بإمكانه بعد انتهاء مدة خدمته أن يعيش حياة ميسورة وأن يستقر كرجل من الأثرياء نسبيا، فقد كانت مكافأة نهاية الخدمة وحدها تبلغ ١٢ ألف دراخمة بالنسبة لجنود الفرق الرومانية وأقل من ذلك بعض الشيء بالنسبة لجنود القوات المساعدة بخلاف توفيره أثناء فترة الخدمة الممتدة لربع قرن . وكان بإمكان الجندي خلال فترة عمله بالحامية أن يجد كثيرا من الفرص لتشغيل رأسماله من أجل الحصول على أرباح سريعة وسهلة وكذلك لعمل استثمارات طويلة المدى . وكان من بين الأنشطة المتاحة لهم بيع وشراء العبيد والحصول على أرباح في هذه الصفقات وكذلك أقراض السكان وكانت نسبة الربح القانونية على الديون ١ ٪ شهريا وتزيد عن ذلك في حالة عدم الوفاء بالدين . ونجد في إحدى الوثائق جنديا يشتري مغزلا بثلاثة عشرة ألف دراخمة نقدا وهو مبلغ كبير حتى في فترات التضخم، وفي وثيقة أخرى نجد أحد الضباط الرومان يمتلك قاربا نهريا صغيرا حمولته خمسمائة أردب واستأجر شابا ليقوم بتشغيله له . وفي وصية لضابط آخر يسجل قائمة بممتلكاته المنقولة العسكرية منها

والشخصية بالإضافة إلى نقود سائلة تبلغ ثمانى عملات ذهبية و ١٩٩٥ تالنت من الفضة وكذلك جزءا من نقوده فى صندوق محكم أما أغلب ثروته فكانت عبارة عن ديون على أناس آخرين فى خمسة عشر قرضا مختلفا .

٤- هناك خطاب طريف يلقى بعض الضوء على حياة هؤلاء الجند الرومان المسرحين عند إقامتهم فى الريف المصرى وفى هذا الخطاب الذى يعود تاريخه إلى عام ١٣٦م نجد جنديا يتوقع تسريحه من الخدمة العسكرية بعد عام آخر فيكتب إلى أخيه الذى سرح بالفعل ويقيم فى قرية كرانيس بالقيوم قائلا: (S.B. 9636 " إلى أخى تيرنتيانوس - الجندى الذى سرح بكرامة وشرف : استقبل حامل هذا الخطاب بتوصية منى وعرفه على (دروب القرية) وأساليب القرويين حتى لا يشعر بالإهانة فهو رجل ذو شأن وثروة ويرغب فى الإقامة هناك وقد اقترحت عليه أن يستأجر منزلى عن هذا العام والعام القادم نظير ستين دراخمة وأن يستأجر حقلى نظير ستين دراخمة، وأرجو أن تستغل هذه الدراخمات المائة والعشرين فى أن تشتري لى بها من صديقنا تاجر الكتان قرب معبد المدينة ») ولايكتمل النص) . من قراءة ما بين السطور فى الخطاب الحالى الذى اقتبسناه نشعر أن السكان الأصليين من المصريين لم يكونوا يرحبون بالجند المسرحين ويفتحون لهم أذرعهم أو يعتبرون وجودهم بينهم خيرا وبركة عليهم. فقد كان الأمر يعتمد إلى حد كبير على

شخصية هذا الجندي فقد كان القرويون يتشككون في فئة الجنود سواء كانوا في الخدمة أو سرحوا. وهذا الشك كانت دوافعه معروفة ومفهومة : فعندما كانت تظهر الوحدات العسكرية أو الضباط في القرية كان ظهورهم يعنى أنهم يطالبون بشيء ما سواء كان طعاما أو ضرائب أو منازل لإيواء الجند وغير ذلك ، وكانت هذه المطالب تتخذ في العادة صورة تفويض رسمى من السلطة الحاكمة ولكن بالإضافة إلى ذلك كان الجندي المسلح يملأ جيوبه أيضا ويقف القرويون المذعورون لاحول لهم ولا قوة إزاء هذه الأشكال من الإبتزاز وربما يذكر الجندي بعد تسريحه أن يعيش كجار طيب وربما يكون من الخيرين ولكنه إذا لم يكن كذلك فإنه كان يعد عبئا ثقيلا على مجتمعه . فعلى سبيل المثال كان اعفاؤه من الكثير من الضرائب والخدمات التي تفرض على غير الرومان تشير استياء الآخرين من حوله ليس فقط بسبب وضعه المتميز وإنما ما كان يشير ضيقهم بصورة أكبر أنه سوف يزيد من نسبة الأعباء المفروضة على جيرانه من غير ذوى الامتيازات وقد أثبت التجارب أن هؤلاء القادمين الجدد كانوا غالبا ما يصرون على ممارسة امتيازاتهم حتى آخر قطرة وكانوا يظهرون احتقارهم علنا للمصريين والمصريين المتأغرقين الذين كانوا يعيشون بينهم وكان هذا التعالى من كثير من الجند الرومان المسرحين تعويضا للنقص الذى يشعرون به بسبب أصولهم الوضيعة فى بلادهم .

وهناك التماس مقدم ١٦٢ م من أحد الجند الرومان المسرحين يلقي الضوء على هذا التعالى من جانب الرومان ولاندرى بالضبط موضوع هذا الإلتماس لتهشم جزء كبير من البردية ولكن من الجزء المتبقى من كلمات البردية نجد هذا الجندى المسرح جايوس يوليوس نيجر يقول «ولذا فنظرا لأن هذه الإهانات التى لحقت بى واضحة وبما أننى رومانى وأعانى من مثل تلك الإهانات على أيدى مصرى، فإننى أطلب» .

(٥) كما كان هناك كثير من الشخصيات القوية من بين المحاربين القدماء (الجند المسرحين) ولم يكن السبب فى ذلك وضعهم المتميز فقط وإنما بسبب غناهم و ثرواتهم أيضا، وكان هؤلاء يعدون من الأغنياء بمجرد مجيئهم القرية بالقياس بمستوى الناس فى القرية وكانوا يشرعون فى شراء وحيازة الأراضى وكان نشاطهم مزدهراً فى الزراعة والأنشطة المرتبطة بها. ولدينا تفاصيل عن العديد من هؤلاء الأثرياء : فهناك مجموعة كبيرة من أوراق البردى تتعلق بأحد المحاربين القدماء ويدعى لوكيوس بيللفيوس جيميللوس الذى استقر فى الفيوم بعد تسريحه من خدمة الجيش حوالى ٨٠ م. وبعد وفاته بعد حوالى الثلاثين عاما فى سن السابعة والسبعين أو أكثر كان يمتلك ضياعا مزروعة قرب قرى يوهميريا وديونيسياس وثلاث قرى أخرى على الأقل وقد كان له وكلاء يساعدونه فى تشغيل أملاكه ولكن إشرافه ورقابته الشخصية كانت تمتد إلى أدق الأمور

والتفاصيل، وفي إحدى الوثائق نجد سبعة وعشرين من العمال الزراعيين يعملون في إحدى مزارعه في زمن الحصاد. كما كان يمتلك معصرة زيت، وكان يرسل هدايا لقواد الإقليم عندما تحل احتفالات ايزيس وكان يأمر بذبح عشرة من الدجاج في أعياد الساتورناليا وكان يضحى بأحد العجول في مناسبات أخرى وكان هذا الرجل وثلاثة من الأبناء وبنت واحدة له من أعمدة المجتمع المحلي في الفيوم .

ومن الأمثلة الأخرى شخص روماني آخر يدعى جايوس يوليوس نيجر سرح من الخدمة في الفرسان في سن السابعة والأربعين واستقر في قرية كرايس بالفيوم واشترى منزلاً بفنائين ب ٨٠٠ دراخمة وهو مبلغ كبير في ذلك الحين يدل على كبر مساحة المنزل وأهميته. وقد عاش هناك حتى سن الحادية والثمانين وقد عاصر الطاعون الذي اجتاح جزءاً كبيراً من الامبراطورية الرومانية - بما في ذلك مصر - في السبعينات من القرن الثاني الميلادي وفي خلال فترة وجوده في كرايس كان يمتلك مقداراً كبيراً من الممتلكات الإضافية تتضمن مزارع في قرى عديدة. وبعد وفاته انتقلت ضيعته إلى ولديه وعند وفاتهما انتقلت أملاكهما إلى أرملة أحدهما وأولاده (يبدو أنه لم تكن للآخر زوجة أو ذرية) .

(٢) الإغريق واليهود

(١) عندما ضم اغسطس مصر كان بها ثلاث مدن اغريقية *πολείς* تتمتع بحكم ذاتى محلى ومزايا أخرى عديدة، وهذه المدن بترتيب تاريخ نشأتها هى نقراطيس فى دلتا النيل وقد نظمها أحد الفراعنة فى القرن السادس ق.م اعترافاً بالخدمات التى أسداها إليه التجار والمرتزة من الإغريق، والاسكندرية المدينة العظيمة على ساحل البحر المتوسط التى أنشأها الاسكندر الأكبر ٣٣١ ق.م. وبعد جيل تقريبا أقام بطليموس الأول ابن لاجوس أول حكام الأسرة البطلمية مدينة سميت باسمه «بطلمية» على بعد حوالى ١٢٠ كم شمال غرب طيبة العاصمة الفرعونية القديمة. وفى عام ١٣٠ م، بنى الامبراطور هادريان فى مصر الوسطى مدينة رابعة هى انطينوبوليس ليخلد ذكرى الشاب الوسيم انطينوس رفيق الامبراطور الدائم الذى غرق فى تلك المنطقة فى رحلة نيلية وقد سبق الحديث عنها من قبل .

وعلى رأس هذه المدن تبرز الاسكندرية بصورة هامة فى الأدب الإغريقى واللاتينى على أنها سيدة المدن ومليكتها فى شرق البحر المتوسط والعاصمة الثقافية للعالم الهللينستى ومفترق طرق للتجارة بين العالم اليونانى والرومانى وبين أقطار الشرق والجنوب وكان العرب والاثيوبيون والهنود وشعوب أخرى يترددون عليها دائماً، ووفقا لقول ديودور الصقلى فقد كان عدد سكان الاسكندرية الأحرار فى عهد اغسطس ٣٠٠ ألف نسمة مما قد يرجح أن

إجمالي عدد سكانها كان حوالى نصف مليون .

أما معلوماتنا عن نقراطيس وبطلمية تحت الحكم الرومانى فهى ضئيلة. أما عن أنطينوبوليس فإن البردى الذى نشر فى المائة عام الأخيرة قد أعطانا كمية وفيرة من المعلومات عنها وعن تكوينها السياسى وامتيازات مواطنيها .

(٢) ومن أبرز العناصر الشائعة فى المدن الأربعة المذكورة هو تقسيمها وتسجيل مواطنيها فى قبائل وأحياء وهى من السمات التى تجعلها قريبة الشبه بدول المدينة الإغريقية فى العصور الكلاسيكية. ومن السمات المميزة لهذه المدن أيضا الجمنازيوم الذى ظل قائما فى تلك المدن ومحتفظا بطابعه كرمز مرثى على تراث وتقاليده دولة المدينة وطبقا للنمط الكلاسيكى القديم فإن سكان المدن الإغريقية فى مصر كانوا يتناوبون تولى مهام الجيمناسيارخ الذى كان يتولى امداد الجيمنازيوم بالزيت للإضاءة ولعمل المساج) وكذلك وظائف الكوزميتيس (الذى كان يشرف على الطقوس والشعائر التى يقوم بها الشبيبة $\epsilon\phi\eta\beta\omicron\iota$ وهى التسمية التى استمرت من العصر الكلاسيكى) .

ومن بين العناصر التقليدية للحكم الذاتى فى دولة المدينة اليونانية كان هناك المجلس التشريعى $\beta\omicron\upsilon\lambda\acute{\eta}$ الذى كان المواطنون ينتخبون أعضائه من بينهم. وقد ظلت الاسكندرية لأكثر

من قرنين تعاني تحت حكم الرومان من عدم السماح لها بتكوين مجلس للبولى وكان مواطنوها يعتبرون ذلك عارا عليهم ، كان سبب هذه السياسة فيما نعلم هو أن أغسطس قد جعل ذلك نوعا من العقاب لإغريق تلك المدينة على العداوة التى أظهروها ليوليوس قيصر ، ثم له بعد ذلك . أما عن نقراطيس وبطلمية فإن هناك إشارة فى إحدى الوثائق البردية (S.B.9016,A.D 48 & 160) ترجح أنه كان مسموحا للمدينتين بالإحتفاظ بمجالس البولى التى كانت لديهم . أما عن مدينة انطينوبوليس فإننا نعرف أنها قد منحت فى وثيقة انشائها - مجلسا للبولى وتمتعت بحكم ذاتى ، وفى حوالى ٢٠٠م منحت الاسكندرية فى نهاية الأمر مجلسا للبولى عندما قرر الامبراطور سبتيموس سيفيروس منح هذه المجالس لكل عواصم الأقاليم المصرية وهو أمر لم يدخل السرور على السكندريين حين رأوا مدينتهم العظيمة تعامل على قدم المساواة مع عواصم الأقاليم فى الريف المصرى .

(٣) أما من الناحية الإقتصادية فإن المميزات التى تمتع بها مواطنو المدن الأربع كانت كبيرة . وكانت فرص التجارة المتاحة أمام السكندريين متاحة أيضا لغير المواطنين فى الاسكندرية ولكن المواطنين وحدهم كانوا يعاملون مثل الرومان من ناحية إعفائهم من ضريبة الرأس *λαογραφία* التى كانت مفروضة على بقية سكان الولاية والتى كانت تشكل بالنسبة لهم عبئا اقتصاديا ورمزا للمهانة

والخضوع . وبالإضافة إلى ذلك فإنه فى خلال القرن الأول من الحكم الرومانى فى مصر يبدو أنه لم يكن مسموحا للمصريين وإنما للإغريق وحدهم بشراء بعض الأراضى العامة عندما تعرض مثل هذه الأراضى للبيع . ومن الأمور الواضحة فى هذا المجال أنه فى خلال فترة الحكم الرومانى فإن كثيرا من مواطنى الاسكندرية وانطينوبوليس (وبناء على ذلك يمكن أن نرجح أن مواطنى نقراتيس وبطلمية أيضا) كانوا يمتلكون قطعا كبيرة من الأرض الزراعية وفى بعض الأحيان ضياعا كبيرة ممتدة فى أجزاء مختلفة وعديدة من مصر على بعد مئات الكيومترات من مدنهم التى يقيمون بها . وكانت أراضيتهم الواقعة فى زمام الاسكندرية معفاة من الضرائب وحيثما كانوا يمتلكون ملكية فقد كانوا هم وأسرهم معفون من القيام بالأعباء λεϊτουργίαι وهى خدمات إجبارية متنوعة الأشكال يتكلف صاحبها مالا ووقتا وكانت تفرض على السكان المحليين .

(٤) أخيرا وليس آخرا فإن مواطنى هذه المدن كانوا مؤهلين للخدمة فى الجيش الرومانى وفى الفرق الرومانية . وبذلك يمكن أن يصبحوا مواطنين رومان بمجرد تسجيلهم بينما كان بإمكان بقية سكان مصر (عواصم الأقاليم) أن يسجلوا أنفسهم فقط فى الوحدات المساعدة *auxilia* وبذلك لايمكنهم الحصول على المواطنة الرومانية إلا بعد مضى ربع قرن من الخدمة العسكرية .

(٥) ولم تكن الإقامة بهذه المدن اليونانية تمنح صاحبها مواطنة المدينة بصورة تلقائية ، فقد كان كثير من المغامرين من أهل البلاد والأجانب ينتهزون فرص العمل التي كانت تسنح لهم فى تلك المدن . وكان سكان المدينة (وخصوصا الاسكندرية) يضمون الكثير من العبيد والخدم من كل الفئات الذين يقومون بخدمات لمواطنى المدينة وهناك فئة كبيرة من سكان المدن وخصوصا فى الاسكندرية تتمثل فى اليهود .

اليهود .

(١) بعد خروج اليهود مع موسى من مصر الذى ورد ذكره فى التوراة والقرآن نجد قرائن تثبت مجيء اليهود إلى مصر مرة أخرى منذ منتصف القرن السادس ق.م على الأقل . كما أن هناك بعض الوثائق من البردى واللاستراكا من القرنين الخامس والرابع ق.م . مكتوبة باللغة الأرامية ، وقد عرفتنا هذه الوثائق على مستوطنة يهودية عند الشلال الأول من النيل وكان يهود تلك المنطقة يقومون على حراسة حدود مصر الجنوبية بتكليف من حكامها من الفرس فى ذلك الحين . وتشتمل هذه الوثائق الأرامية على وثائق زواج وطلاق ، وشراء العبيد أو عتقهم عن تزويد الحامية هناك بالإمدادات الغذائية . كما نجد فى هذه الوثائق تفاصيل عن حياتهم الخاصة وشكاوى وقضايا حول العديد من الأمور وانتقال ملكية منازل أو أراضى بالبيع أو الهبة ، وكذلك قروض نقدية (بفائدة سنوية مقدارها ستون فى المائة) وعينية (فى واحدة من تلك الحالات اشترط على إعادة ضعف المقدار المقرض بعد فترة عشرين يوما) . ونعلم من هذه الوثائق أيضا أنه كان لليهود معبد فى جزيرة الفانتين يسمى معبد Yahweh وأنه قد أعيد بناؤه بعد أن خرب أو دمر (ولانعرف كيف أو لماذا دمر) ، كما نعلم أيضا أن آلهة أخرى كانت تعبد هناك وهو أمر يثير الدهشة .

(٢) بعد ذلك انتشرت التجمعات اليهودية فى مصر وأزدهرت : فقد

سمح لهم البطالة بأن يعيشوا وفق متطلبات دينهم ، ولكنهم رغم ذلك لم يكونوا منغلقيين - خصوصا في المراكز الحضرية كالاسكندرية - أمام تأثيرات وعوامل جذب الثقافة الإغريقية . ومن الأمثلة البارزة على ذلك الـ Septuagint أو الترجمة السبعينية للتوراة من اللغة العبرية إلى الإغريقية ، وهي الترجمة التي تمت في الاسكندرية في القرن الثالث ق.م .

وفي العقود الأولى من القرن الأول الميلادي أنغمس فيلون - وهو أحد أثرياء اليهود في الاسكندرية - في الفلسفة الإغريقية وكتب أعمالا ومجلدات كبيرة باللغة اليونانية لاتزال نقرأها حتى اليوم وفيها يفسر كتب التوراة للقراء من غير اليهود في اصطلاحات ومفاهيم من التراث الإغريقي . وفي أحد كتاباته يقرر فيلون أن مليوناً من اليهود كانوا يعيشون في الاسكندرية في عهده وهذا الرقم ، لاشك كاذب ومبالغ فيه إلى أبعد حد لأن مجمل سكان المدينة في ذلك الحين يبدو أنه كان حوالى نصف ذلك العدد . وكانت الاسكندرية مقسمة آنذاك إلى خمسة مناطق كانت واحدة منها لليهود وحدهم وهي المنطقة الرابعة (حى دلتا) وفي مقابل تأييدهم للامبراطور أغسطس أكد الأخير على الامتيازات التي تمتع بها اليهود تحت حكم البطالمة والتي كان من بينها مجلس الشيوخ الخاص بهم ، في الوقت الذي أنكر فيه على المواطنين الإغريق بالاسكندرية مجلس الشورى *Bouλή*

الخاص بهم كما سبق أن ذكرنا وتابعنا مراحل العداوة والصراع بين اليهود والاغريق في الاسكندرية. وهناك خطاب خاص - ورد إلينا في وثيقة بردية - كتبه أحد الاسكندريين به ملحوظة عابرة ضمن سلسلة من التعليمات بخصوص بعض الأمور المتعلقة بالعمل يذكرها المرسل إلى المرسل إليه يقول فيها « ومثل أى شخص آخر عليك أيضا أن تحترس من اليهود ».

(B. G. U . 1079 = Select Papyri 107,A.D.41)

(٣) تقلصت امتيازات اليهود كثيرا في أعقاب ثورات اليهود في القرنين الأول والثاني ، ففي الثورة الأولى عندما حاول اللاجئون اليهود من اقليم يهودا إثارة روح المقاومة في مكان آخر بعد سقوط بيت المقدس وتدمير المعبد اليهودي هناك عام ٧٠م. ظل يهود مصر على ولائهم لروما. ورغم ذلك فقد جرّد الرومان المعبد الرئيسى لليهود في مصر (معبد أونياس أو ليونتوبوليس قرب منف) من كنوزه وخربوه خشية أن يحل محل المعبد اليهودي في أورشليم كمركز لخطط اليهود وتمردهم. وكما فرضت من قبل ضريبة تسمى « الضريبة على اليهود » كانت تفرض على الذكور البالغين وكان اليهود يساهمون بها كل عام لصيانة معبدهم والحفاظ عليه، هذه الضريبة تضاعفت أربع مرات وأصبحت تفرض على كل عضو في الأسر اليهودية، (حتى عبيدهم) من سن الثالثة وخصصت لكبير آلهة الرومان جوبيتر كايبتولينوس الذى أحرق اليهود معبده في

أورشليم خلال ثورتهم. وكان الهدف من هذه الضريبة تأديبا أكثر منه تعويضا ، ومما يؤكد هذا أن هذه الضريبة على اليهود ظلت تجبى فى القرن الثانى الميلادى أى بعد فترة طويلة من إتمام الغرض الظاهرى المزعوم لهذه الضريبة وهو إعادة بناء معبد جوبيتر ومع ذلك فإن الميزة التى كان يتمتع بها اليهود من « العيش وفقا لقوانين أسلافهم » لم تتأثر وظلت كما هى .

أما عن ثورة اليهود الثانية فى مصر وبرقة فى أوائل القرن الثانى الميلادى والتى استغلوا فيها ذهاب بعض الوحدات العسكرية الرومانية من مصر لحرب البارثيين فقد اندلعت ١١٤/١١٥م وامتدت شرارتها إلى قبرص ويهودا وبين النهرين ولكنها سرعان ما أخمدت فى الاسكندرية أما فى بقية الأرجاء فلم تخمد بصورة نهائية إلا بعد اعتلاء الامبراطور هادريان العرش ١١٧ . ومن فترة الثورة هذه هناك بعض البرديات من مواقع عديدة تبرز مدى شراسة القتال وأعداد القتلى أو المطرودين من ديارهم والدمار والتخريب الكبير الذى لحق بالأراضى الزراعية والمباني التى هدمت أثناء « اضطرابات اليهود » . وهناك نقوش عثر عليها فى قورينة تخبرنا عن الطرق التى خربت والمباني العامة التى أحرقت. وبعد نحو من مائة عام من اندلاع الثورة كانت مدينة اوكسيرينخوس لاتزال تحتفل بالانتصار على اليهود حيث ورد فى إحدى الوثائق ما يلى :

« إن حسن نوايانا واخلاصنا وصادقتنا للرومان التى أبدأها

شعبنا وهو يقاتل معهم جنبا إلى جنب فى الحرب ضد اليهود
ولازلنا حتى اليوم نحتفل كل عام بيوم النصر » (P. Ox. 705)
وبعد سبعة عشر عاما من قمع ثورة اليهود الثانية اشتعلت بالقرب
من يهودا آخر وأعنف المحاولات اليهودية للإطاحة بالنير الرومانى
وكان يقود هذه الثورة زعيم له سحر عند اليهود اسمه « باركوشبا »
ويلقب بـ « ابن النجم » ، ولكن حتى انعكاسات تلك الحركة لم
تلهب نيران الثورة وتذكيها ضد سلطة روما بين البقية الساكنة من
يهود مصر .

المزارعون فى القرى فى

مصر الرومانية

(١) كانت القرية هى مستقر معظم السكان من المهد إلى اللحد ولكن بعض من كانت تتيسر أحواله من بين المزارعين كان يسعى فى الأغلب إلى تحسين أوضاعه الاجتماعية والثقافية عن طريق الانتقال إلى عاصمة الإقليم ليعيش حياة شبه حضرية هناك. وخير مثال على ذلك يتمثل فى حالة أحد هؤلاء القرويين ويدعى سراييون بين يوترخيديس الذى انتقل حوالى ١٠٠ م وهو فى نحو الأربعين إلى مدينة هيرموبوليس هو وزوجته وأولاده الأربعة وابنته. ولدينا معلومات وفيرة عن هذه الأسرة وأنشطتها من خلال مجموعة من الوثائق البردية تبلغ نحو ١٥٠ وثيقة نشرت فى القاهرة ١٩٦١ ونشرها العالم J. Schwartz تحت عنوان « أرشيف سراييون وأبنائه ». من خلال هذا الأرشيف نعلم أن سيراييون وأسرته كانوا يمتلكون أراضى زراعية وكروم ومراعى فى المركز القريب من عاصمة الإقليم وكانت لديهم قطعان من الأغنام والماعز يتجاوز عددها ألف رأس وكانوا يبيعون نتاجها بالعشرات ويربحون من هذا النشاط وحده نحو ١٥ ألف دراهمة. وبالنسبة للزراعة نجد فى الوثائق أنهم قاموا فى أحد الأعوام بحصاد ٢٣٠ أرورة من الأرض الزراعية أى حوالى عشرين أو ثلاثين ضعف ما قد يزرعه المزارع الصغير. ولكن عاصمة الإقليم لم تكن تمثل على الدوام مصدر

جذب وإغراء لكل المزارعين المتيسرين فقد كان كثير منهم يقنعون بالبقاء في قراهم كأعمدة وشخصيات بارزة في مجتمعهم المحلي وكانوا يعيشون في منازل تنافس منازل عاصمة الاقليم من حيث المساحة والديكور وأعداد العبيد . بل أن من كان يرغب منهم في الحصول على مستويات لائقة ومحترمة من التعليم والثقافة كان بوسعه أن يفعل ذلك، ويتضح ذلك من تلك النسخ من البرديات المدون عليها أعمال هوميروس وهيسيود ويوربيديس وأفلاطون وغيرهم من الكتاب والمفكرين الأغريق في أطلال القرى القديمة. وحينما كان هؤلاء القرويون الأثرياء ينشدون التسلية والترفيه كانت ثروتهم تمكنهم من استئجار بعض من الراقصين والمغنيين من عاصمة الاقليم كما نجد في وثيقة تتمثل في خطاب إلى راقصة بالصنج تدعى ايزيدورا من سيدة تدعى ارتميسيا من قرية ثيادلфия بالفيوم تدعوها فيه إلى المجيء للعمل لديها هي وراقصتين أخريتين لمدة ستة أيام نظير ٣٦ دراخمة في اليوم الواحد بالإضافة إلى أربعة أراذب من الشعير وأربعين رغيفا عن الفترة كلها وتعهد من جانب السيدة مرسله الخطاب بالمحافظة على ملابس الراقصة وحليها الذهبية ونقلها هي وزميلاتها عند قدومهن من عاصمة الاقليم وعند العودة على حمارين .

(P. Cornell 9 = Select Papyri 20,AD.206)

(٢) ولكن أمثال هؤلاء الأثرياء القرويين من رجال أو سيدات كان عددهم محدودا جدا بالمقارنة ببقية سكان القرية الذين كان معظمهم يعيش بالكاد فوق حد الكفاف . وكان الرجال والنساء والأطفال والحيوانات الأليفة يحتشدون في أحياء ضيقة ومزدحمة، وكان هيرودوت في القرن الخامس ق.م. قد اندهش من عادة المزارعين المصريين في تربية الحيوانات الأليفة داخل المنازل وقال إنهم الشعب الوحيد الذى يفعل ذلك. ومما يدل على ازدحام المنازل والأحياء القروية هو أننا نجد في كثير من الوثائق بيوعا لكسور صغيرة من المنازل مثل عشر منزل أو $\frac{1}{24}$ أو $\frac{1}{42}$ من مساحة المنزل في بعض الأمثلة .

أما عن أعداد السكان في القرى فليست لدينا معلومات احصائية دقيقة عنها، ولكن هناك بعض المعلومات التقريبية ففى إحدى الوثائق نجد قرية فقد أسمها من الوثيقة يبلغ عدد سكانها من الخاضعين لضريبة الرأس وحدهم - أى الرجال بين سن ١٤ و ٦٠ عام - ٦٣٦ شابا ورجلا (١) ، وهذا يرجح أن اجمالى عدد سكانها كان نحو ثلاثة آلاف فرد. وفى سجلات الضرائب من قرية كرانيس بالفيوم عن عامى ١٧٣/١٧٤ نجد أن عدد الذكور البالغين الذين يدفعون الضريبة حوالى ألف شاب (٢) ورجل أى أن

(1) Wilcken, Chrestomatie 63.

(2) P. Michigan 224.

إجمالي سكانها يبلغ ما بين أربعة وستة آلاف، بينما بلغ عدد سكان فيلادلفيا بالفيوم في القرن الأول الميلادي حوالي أربعة أو خمسة آلاف. وعلى العكس من هذه القرى الكبيرة نجد نجوعا صغيرة جدا، ونسمع عن هرب سكان أحد هذه النجوع - ربما بسبب الوباء الذي انتشر لعدة سنوات في عهد ماركوس اوريليوس - حتى أن عدد الرجال انخفض من ٢٧ إلى ٣ ثم لم يعد بهذا النجع أى رجل، وفي نجع آخر انخفض العدد من ٤٤ إلى ٤ ثم لم يتبق أى رجل أيضا (١).

(٣) أما عن طعام السكان في الريف فقد كان يتكون أساسا من الحبوب والخضروات التي كان يزرعها المزارعون بأنفسهم ، بالإضافة إلى النباتات الطبيعية التي كانت تنمو في أحرش ومستنقعات النيل والتي كانت مصدرا لبعض النباتات التي تؤكل على مدار العام وكانت «ملجأ للفقراء ضد العوز والحاجة» حسب كلمات ديودور الصقلي. وكانت نباتات المستنقعات هذه تضم نبات اللوتس الذي كان ينتج منه نوع من الخبز وبعض الثمار التي كانت تقدم كحلوى بعد الأكل، كما كانت سيقان نبات البردى تؤكل أو تطهى بعد غليها أو تمص ، كما نفع مع قصب السكر الآن . كما كانت الدواجن ولحوم الحيوانات الأليفة التي تربي في

(1) P.S.I. 101, 102 .

المنزل مصدرا للبروتين والدهون لم يرببها أو يشتريها وهناك اشارات في الوثائق إلى اللبن والجبن كما أن الأسماك كانت متوفرة في النهر والبحيرات والبرك الصناعية ولكن كانت تدفع رسوم للصيد كما يتضح من الوثائق ، ومن أمثلة ذلك نجد ثلاثة رجال في وثيقة من سنة ١٦١ م. يدفعون ١٨٠ دراخمة لشراء حق الصيد في مجموعة من البرك الصناعية لمدة سبعة أشهر (P Turner 25)

* * *

الفصل الثانی

الإیدیولوجوس ومقننته

كانت كل الأمور المتصلة بالوضع الاجتماعى والعلاقات بين الطبقات فى مصر تحت حكم الرومان تندرج تحت السلطان القضائى لموظف رومانى كبير يعينه الامبراطور شخصيا وهو الذى يتولى « الحساب الخاص » بكافة المصادرات والغرامات التى تفرض نتيجة انتهاك القواعد القانونية وتعليمات الأباطرة والولاة فى بعض الأمور التى تحدد أوضاع طبقات السكان فى مصر، وكان هذا الموظف الكبير يطلق عليه نفس مسمى وظيفته : أو « الايديوس لوجوس » أو المشرف على « الحساب الخاص » .

هناك لفافة بردية من وثائق بردى برلين نشرت فى المجلد الخامس من وثائق بردى برلين (BGU. V. I, A.D. 150/161) عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة تتضمن ملخصا للتعليمات الصادرة لهذا الموظف الكبير ليعمل بمقتضاها ويؤدى من خلالها مهام وظيفته ، وهذه الوثيقة - التى نترجمها بالكامل أدناه - تعطى صورة كاملة ومفصلة لإدارة هذا القسم الهام من أقسام الإدارة المالية والقضائية فى عصر الأباطرة الأنطونيين . وهذه الوثيقة توضح بصورة جلية اختلاف وتباين الأوضاع القانونية التى كانت سائدة بين فئات السكان فى الاسكندرية وبقية أرجاء مصر وتستلزم وجود بيروقراطية منظمة بدرجة عالية وواسعة النطاق كان من بين مهامها تحديد الوضع الاجتماعى والقانونى للأفراد والمواطنين وذريتهم ، وخصوصا الذرية التى تنتج من زيجات مختلطة أى بين أفراد من فئات اجتماعية مختلفة . كما أن

حقوق ونظم الموارث محددة بدقة في هذه الوثيقة، ومن اللافت للنظر في هذه الوثيقة وبنودها قوة وتعسف الحكومة في مصادرة الموارث والإرث بوصايا على وجه الخصوص . ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن مقننة الايديولوجوس تعطينا قرائن وأدلة هامة على المصادرات والغرامات والعقوبات المالية . أما من الناحية الاجتماعية فإن هذه المقننة من خلال بنودها وقواعدها الصارمة لاتدع مجالا للشك في أن الهدف الأول لأغسطس من وضع هذه القواعد والتزام من أتى بعده من أباطرة الرومان بهذه القواعد على مدى قرنين من الزمان كأنه إعاقة قابلية الحركة والتغيير الاجتماعى والإبقاء على طبقات السكان المتعددة متميزة وثابتة إلى أقصى حد ممكن تطبيقاً لمبدأ « فرّق تسد » أو *divide et impera*.

وقد اختلف العلماء والمؤرخون اختلافا كبيرا في تفسير سيرة أوكتافيان أغسطس السياسية ، ولكن حتى أشد الناس إعجابا به وتحمسا له يتفقون على أن مقننة الايديولوجوس بينودها وتعليماتها يمكن أن تسمى بحق « أداة قهر وضغط مالى » . وإذا كان مصير البسطاء والفقراء فى أى مكان من الامبراطورية الرومانية بائسا وكانوا فى وضع لا يحسدون عليه فيبدو أن سكان مصر على وجه الخصوص قد تفردوا بمعاملة خشنة قاسية استثنائية . وقد كانت السياسة الرومانية تجاه المصريين تحمل نوعا من القهر أو الضغط الذى يرجح أنها سياسة انتقامية . وإذا حاولنا أن نتفهم كيفية أو سبب انتهاج أغسطس لهذه السياسة فيمكن أن نلجأ إلى بعض التخمين بالتأكيد وإن كانت هناك

بعض المفاتيح التي لا تخطئها العين في هذا الصدد : فمن ناحية نجد أنه منذ أوائل القرن الثاني ق.م. شرعت روما في فتوحاتها وراء البحار بخطى متساوية وما ترتب على ذلك من استيعاب الرومان للتأثيرات الأجنبية وعلى رأسها التأثيرات الاغريقية وكان رد فعل التيار المحافظ في روما على ذلك هو أن اصطبغت الحياة السياسية والثقافية الرومانية بمشاعر قوية من الخوف والكراهية للأجانب . وينسب إلى كاتو الأكبر عادة - وهو القائل « لا بد أن تدمر قرطاجة » - أنه أول من حرّك وأثار السياسة المعادية للأجانب ، وفي ظل هذه السياسة كانت الثقافات الشرقية موضع استهجان وتحقير خاص من الرومان، وكذلك كانت النظرة إلى الحكام الشرقيين. ومن خلال هذه الخلفية فإن العلاقة الغرامية بين أنطونيوس وكليوباترا قد أمدت أوكتافيان بسلاح جاهز من أسلحة الدعاية شرع في استخدامه بمهارة فائقة، على الرغم من أنه تغاضى عن العلاقة المماثلة من قبل بين قيصر وكليوباترا. ومن هنا فإن صيحة الاستنفار للرومان التي أطلقها أوكتافيان لم تكن من أجل مزيد من الحرب الأهلية ضد أنطونيوس ، فقد سئم الرومان الحروب الأهلية التي أمتدت على مدى قرن بصورة متجددة، وإنما كانت صيحة أو حملة ضد « خطر أجنبي يهدد كل ما هو روماني » . وهكذا ضخمت الدعاية الرومانية التي أطلقتها أبواق أوكتافيان من صورة كليوباترا بصورة فاقت كل حد وتجاوزت اللياقة . وعندما واصل أنطونيوس تحديه للرومان ولأوكتافيان وطلق زوجته الرومانية - أوكتافيا أخت أوكتافيان - فإن

الدم والتوبيخ القاسى والإشاعات المضادة له فاقت كل الحدود .

وأيا كانت الإعتبارات الأخرى التى ربما تكون قد دخلت فى تنظيم أغسطس للحكم الرومانى فى مصر فإن تلك الإجراءات أو البنود القمعية التى تتضمنها مقننة الايديولوجوس والتى ترقى إلى تفرقة عنصرية حقيقية فى الزمن القديم تتفق تماما مع تلك الاتجاهات المتأصلة فى نفوس الرومان والتى وصلت إلى ذروتها بحملة اوكتافيان العسكرية ومن قبلها حملات الدعاية المكثفة ضد كليوباترا .

وفى عام ٢١٢ م. أصدر الامبراطور كاراكلا مرسومه الشهير بمنح المواطنة الرومانية لكافة سكان الامبراطورية الرومانية (فيما عدا « المستسلمين » الذين لا يزال تعريفهم مصدر جدل وخلاف بين العلماء) . وليست هناك قرائن صريحة حول الدوافع التى حدث بكاراكلا لاتخاذ هذا القرار مما فتح الباب أمام التخمينات فى هذا الصدد . ولكن هناك أمراً واحداً أوضحته الأوراق البردية بجلاء وهو أن التغيير - على الأقل فى بادئ الأمر - كان إلى حد كبير تغيراً نفسياً لتجميل الصورة ليس إلا : حيث لم تطرأ تعديلات جوهرية على التركيبة الاجتماعية فى مصر ولا على العلاقات بين طبقات السكان ولا على القيود والمحاذير .

والآن نعود إلى تلك الوثيقة الهامة « مقننة الايديولوجوس » بمقدمتها وبنودها المختلفة حتى نتعرف عن كثب على نظرة أغسطس

وتمييزه بين فئات السكان فى مصر :

« أرفقت لك نسخة من مقننة القواعد التى أرساها أغسطس المؤله لإدارة قسم « الحساب الخاص ، الإيديولوجوس » والإضافات التى أدخلت عليها على يده (أغسطس) أو على يد الأباطرة أو مجلس السناتو أو الولاية أو المشرفين على الحساب الخاص فى أوقات متعددة . ولقد لخصت أهم البنود التى صارت تستخدم بصورة شائعة حتى تعين ذاكرتك وتتمكن من القيام بمهام وظيفتك .

(١) عند مصادرة الأملاك فإن الخزانة لاتضع المقابر فى الاعتبار، ولكن عندما علم الامبراطور تراجان أن الملاك صاروا يعطون جل اهتمامهم للمقابر لكى يخادعوا الخزانة والدائنين سمح بعدم مصادرة المقابر فقط أما الحقائق والبساتين المزروعة فى المقابر فقد أمر ببيعها (أى يمكن مصادرتها عند اللزوم) ، وركز الامبراطور أنتباهه فقط على المدنيين لخزانة الدولة وسمح بأن تبقى مقابرهم كما كانت .

(٢) يجوز للرومان فقط أن يتصرفوا فى المقابر التى ذكر أنها غير قابلة للتحويل لشخص آخر حيث أصدر الامبراطور هادريان أنه فى حالة الرومان ليس هناك شىء غير قابل للتحويل .

(٣) تصادر ربع ممتلكات أولئك الذين تقدم أسمائهم للأيديولوجوس.....

(٤) تؤول إلى خزانة الدولة أملاك من يتوفون دون أن يتركوا وصية ودون أن يكون لهم وريث شرعى .

(٥) الممتلكات التى يورثها السكندريون لأشخاص غير مؤهلين للإرث تسلم لأولئك الذين يمكنهم وراثتهم بصورة شرعية إن وجدوا وأن طالبوا بإرثهم بشكل قانونى .

(٦) لايجوز للسكندرى أن يورث لزوجته أكثر من ربع أملاكه إذا لم يكن له ذرية منها فإذا كان له ذرية منها فلا يجوز له أن يخصص لها (للزوجة) نصيب أكبر مما يورثه لكل ابن من أبنائه .

(٧) كل الوصايا التى لاتصاغ بوثائق وحجج عامة تعتبر باطلة .

(٨) إذا ما أضيفت الفقرة التالية إلى وصية رومانية « أى موارىث أوصى بها فى ملاحق يونانية تعتبر سارية وقانونية » فإنها لايعترف بها حيث لايسمح للرومانى أن يكتب وصية يونانية .

(٩) الأشخاص المعتقون والذين كانوا عبيداً « لمواطنى المدن اليونانية astoi » وماتوا دون أن يتركوا نسلا ولا وصية يرثهم سادتهم أو أبناء سادتهم إن وجدوا وإن طالبوا بذلك قانونا، أما البنات أو أى شخص آخر فليس له أن يرث وإنما تؤول ممتلكاتهم إلى خزانة الدولة .

(١٠) موارىث العبيد الذين اعتقوا لأى شخص آخر لاينتمى لنفس

طبقتهم الاجتماعية تؤول إلى خزانة الدولة .

(١١) السيدة القورينائية لا ترث من طفلها (ولدها) .

(١٢) الأطفال المولودون من سيدة من قورينة ومن زوج أجنبي يرثون من الوالدين .

(١٣) الأطفال الذين ولدوا من « مواطنة من مدينة يونانية » asté ومن زوج أجنبي يأخذون وضع الأجانب ولا يرثون من أمهاتهم .

(١٤) لا يجوز « لمواطن من مدينة يونانية astos » أن يرث المعتقين أكثر من خمسمائة دراخمة أو أكثر من خمس دراخمات شهريا .

(١٥) « المواطنات astai » وعتيقاتهم ليس لهن أهلية فعلية في التوريث .

(١٦) كل الممتلكات التي تورث للعتقاء الذين كان سادتهم من الرومان بشرط أن تؤول إلى ذريتهم تصادر عند وفاة من تلقاها من العتقاء إذا ما ثبت أنه لم يكن لهم ذرية عند كتابة الوصية بالإرث .

(١٧) الممتلكات المورثة بغرض تقديم أضحيات عمن رحلوا تصادر إذا لم يكن هناك من يقوم بهذه المهمة .

(١٨) المواريث التي يتركها اغريق في رعاية رومان أو يتركها رومان في رعاية اغريق أمر فسبسيان المؤله بمصادرتها، ومع ذلك فإن من

أقروا برعايتهم (قوامتهم) يحصلون على نصف هذه الموارث .

(١٩) الموارث بوصية التي يوصى بها للعتقاء تصادر إذا كان هؤلاء لم يحصلوا على حريتهم بالصورة القانونية بعد . وتعد الحرية قانونية بالنسبة لهؤلاء إذا جاوز سنهم الثلاثين عاما .

(٢٠) تصادر الموارث بوصية التي أوصى بها لمن كان في أثناء فترة عبوديته قد سجن ثم أطلق سراحه فيما بعد أو لم يكن قد وصل إلى سن الثلاثين عندما أعتق .

(٢١) من نال حريته قبل أن يصل الثلاثين من عمره يعد كمن نال حريته بعد الثلاثين إذا كان قد حصل على عتقه من خلال الوالى .

(٢٢) تعطى ممتلكات المتوفين من اللاتين إلى ساداتهم وأبناء وبنات وورثة ساداتهم، وتصادر الموارث بوصية التي كتبها هؤلاء الذين لم يحصلوا بعد على الحرية الرومانية القانونية .

(٢٣) لا يجوز للرومان أن يتزوجوا أخواتهم أو عماتهم ولكن تم التجاوز عن الزواج بينات الأخوة : فقد صادر باردالاس فى الحقيقة ملكية الأخ الذى يتزوج أخته .

(٢٤) يصادر المهر (الصداق) الذى تقدمه سيدة رومانية تجاوزت الخمسين من عمرها إلى زوج روماني تحت الستين من عمره بعد

وفاة السيدة .

(٢٥) كما يصادر المهر الذى تقدمه سيدة تحت سن الخمسين لزوج جاوز الستين من العمر .

(٢٦) كما تصادر أية ممتلكات قدمتها سيدة لاتينية جاوزت الخمسين من العمر لزوج جاوز الستين .

(٢٧) تصادر أية ممتلكات يرثها الرومانى الذى يبلغ الستين من عمره دون أن يكون له زوجة أو طفل . فإذا ما كانت له زوجة وليس له أطفال وأوضح موقفه هذا يسمح له بالحصول على نصف الإرث .

(٢٨) لاترث المرأة إذا كانت فى الخمسين من عمرها، ولكنها ترث إذا كانت أصغر من ذلك ولديها ثلاثة أطفال ، أو أربعة أطفال إذا ما كانت معتقة .

(٢٩) السيدة الرومانية الحرة التى لديها ملكية تبلغ ٢٠٠٠٠ ر سيستار تدفع ١٪ سنويا طالما لم تتزوج، كما أن المرأة المعتقة التى تمتلك ٢٠٠٠٠ ر سيستار تدفع نفس النسبة إلى أن تتزوج .

(٣٠) تصادر الموارث المتروكة لنساء رومانيات يمتلكن ٥٠٠٠٠ ر سيستار إذا كن غير متزوجات وبلا ذرية .

(٣١) يسمح للمرأة الرومانية بأن تترك لزوجها عُشر ما تملك أما ما يزيد عن ذلك فتتم مصادرته .

(٣٢) الرومان الذين يمتلكون ما يزيد على ١٠٠.٠٠٠ ر. ١٠٠ سيستار لا يرثون إذا كانوا غير متزوجين وبلا ذرية ، أما من يمتلكون مبلغا أقل من ذلك فيرثون .

(٣٣) لا يجوز لسيدة رومانية أن ترث خارج نطاق ما يسمى co-emptio (وهو الزواج الصوري) ، أى (ما لم تكن متزوجة حتى ولو كان زواجا صوريا) . وتصادر التركة التى تورثها سيدة رومانية لفتاة رومانية قاصرة .

(٣٤) يسمح للجند فى أثناء مدة الخدمة وبعد ترك الخدمة أن يتصرفوا فى أملاكهم بوصايا رومانية أو يونانية وأن يستخدموا ما يشاؤون من صيغ أو ألفاظ ، ولكن عليهم فى كل الأحوال أن يتركوا أملاكهم لمواطنيهم ولمن يجوز لهم ذلك .

(٣٥) أبناء وأقارب الجند الذين يموتون دون أن يتركوا وصى يسمح لهم بأن يرثوهم إذا كان هؤلاء المطالبون بالإرث من نفس جنسية الجندي المتوفى .

(٣٦) تصدر ممتلكات أولئك الذين أدينوا فى جرائم القتل أو أولئك الذين يذهبون إلى منفى تطوعى (اختيارى) من جراء هذه التهم ، ولكن يسمح لأطفالهم بالحصول على عشر الملكية كما ترد المهور النقدية الداخلة فى نطاق هذه الممتلكات إلى زوجاتهم . ولكن أنطونينوس قيصر سمح لهم بجزء من إثني عشر .

(٣٧) فرضت غرامات على كل من خالف بأية طريقة قرارات ومراسيم الملوك والولاة وكانت الغرامة تصل أحيانا إلى ربع أملاكهم وأحيانا إلى النصف أو أملاكهم بالكامل .

(٣٨) الأطفال الذين يولدون من أم مواطنة aste ومن أب مصرى ينالون وضع المصريين ويرثون من والديهم .

(٣٩) إذا ما تزوج روماني أو رومانية من زوجة أو زوج من فئة «المواطنين» أو المصريين دون أن يعلم بحقيقة وضعه (وضعها) فإن أطفالهم يحصلون على الوضع الأدنى بين الوالدين .

(٤٠) يمارس الوالى الآن السلطة القضائية على القضايا التى تتضمن تسجيل أشخاص غير جديرين وغير مؤهلين كمواطنين سكندريين .

(٤١) إذا ما ربى مصرى طفلا كان منبوذا على كوم قمامة وتبناه تصدر ربع ممتلكاته عند وفاته .

(٤٢) الذين يعطون لأنفسهم وضعا اجتماعيا ليس من حقهم وكذلك من يتفقدون (يتعاونون) معهم على ذلك وهم يعملون يغرمون بمصادرة ربع أملاكهم .

(٤٣) تصدر ربع ملكية المصرى الذى يدعى بعد وفاة أبيه أن أباه كان رومانيا .

(٤٤) إذا سجل مصرى أبنه على أنه من الشبيبة (الاغريق) تصدر ربع الممتلكات الخاصة بكل منهما .

(٤٥) إذا ما تزوج مواطن astos من زوجة مصرية وتوفى دون أن يترك أطفالا تستولى خزانة الدولة على الممتلكات التى حصل عليها بعد زواجه هذا، أما إذا كان قد أنجب منها أبناء فإن الخزانة تستولى على ثلثى الممتلكات . ولكن إذا كان له ثلاثة أبناء أو أكثر من زوجة سابقة من مواطنة aste فإن هذه الملكية تؤول إليهم، فإن كان له من هذه الزوجة المواطنة طفلان ينال كل منهما ربع أو خمس ملكيته، وإن كان له ابن واحد يسمح له بالنصف .

(٤٦) إذا تزوج روماني أو مواطن زوجة مصرية وهو يجهل وضعها الاجتماعى فقد يحصل الأطفال على الوضع الاجتماعى لأبيهم بعد التأكد من أن الزواج كان عن طريق الخطأ probatio erroris .

(٤٧) إذا ما تزوجت « مواطنة » زوجا مصرياً وهى تعتقد خطأ أنه « مواطن astos » فلا لوم عليها، وإذا ما كتب الأب والأم اعلان ميلاد الطفل يمنح هذا الطفل وضع المواطنة .

(٤٨) المواطنون الذين يتزوجون زوجات من الجزر يكون وضعهن فى الزواج كوضع المتزوجات من المصريات .

- (٤٩) لا يجوز لعتقاء السكندريين الزواج من مصريات .
- (٥٠) صادر نوريانوس ملكية امرأة معتقة كانت عبدة لمواطنة لأن هذه المعتقة أنجبت أطفالا من زوج مصرى ، ولكن رونوس منح هذه الملكية للأطفال .
- (٥١) الإبن المولود من أب سورى وأم مواطنة وتزوج من سيدة مصرية يغرم بمبلغ محدد .
- (٥٢) (لا) يسمح بالتزاوج بين الرومان والمصريات .
- (٥٣) إذا ما تزوجت مصرية من جندي مسرح من الخدمة وعرفت نفسها على أنها رومانية فإنها تقع تحت طائلة القانون بتهمة أنها أعطت لنفسها وضعاً ليس من حقها .
- (٥٤) لم يسمح أورسوس لأبنة جندي مسرح أصبحت رومانية بأن ترث من أمها التي كانت مصرية .
- (٥٥) إذا ما خدم مصرى فى إحدى الفرق دون أن يكتشف أمره فإنه يعود بعد تسريحه من الخدمة إلى وضعه كمصري وكذلك الحال بالنسبة للمجندين (المصريين) باستثناء أولئك الذين ينتمون إلى أسطول ميسنيوم .
- (٥٦) الجنود الذين لم يسرحوا من الخدمة بالصورة القانونية تصدر ربع ممتلكاتهم كغرامة إذا عرفوا أنفسهم على أنهم رومان .

(٥٧) أهل بارايتونيوم الذين يتزوجون زوجات من جنسيات أخرى أو من المصريات يحصل أولادهم على الوضع الأدنى اجتماعيا من بين الوالدين.

(٥٨) الأشخاص الذين لم يسجلوا أنفسهم أو من ينبغي عليهم تسجيلهم في احصاءات السكان يغرمون بمصادرة ربع ممتلكاتهم، وإذا ما ذكر أنهم لم يقوموا بتسجيل أنفسهم في مناسبتين للإحصاء يحكم عليهم بنفس الغرامة مضاعفة .

(٥٩) الرومان والسكندريون الذين لم يسجلوا (في الإحصاء) من ينبغي عليهم تسجيله سواء كانوا شخصا واحدا أو أكثر يحكم عليهم بغرامة تقدر بربع ممتلكاتهم .

(٦٠) الذين يقوموا بتسجيل عبيدهم يكونون عرضة لمصادرة لهؤلاء العبيد فقط .

(٦١) أما عن ذرية هؤلاء العبيد غير المسجلين فإنهم يتركون لسادتهم إذا لم يكن لهؤلاء السادة من مصدر دخل بخلاف هؤلاء العبيد.

(٦٢) لا مسئولية على الجند إذا لم يتم تسجيلهم وهم في ميدان المعركة وإنما يوضع في الاعتبار زوجاتهم وأبنائهم ويحاسبون .

(٦٣) يصفح (يعفى) عن الأفراد الذين استدعوا للمحاسبة عن عدم التسجيل في الإحصاء الأخير إذا كان الشخص موضوع التسجيل

يقل عمره عن ٣ سنوات .

(٦٤) قضايا الأشخاص الذين يغادرون البلاد بحرا بدون جواز سفر هي الآن تحت الاختصاص القضائي للوالى .

(٦٥) يتم بيع العبيد الذين يصدرهم سادتهم بسبب جهلهم (بالقواعد والقوانين) .

(٦٦) الأفراد المسموح لهم بمغادرة البلاد بطريق البحر الذين يبحرون بدون جواز (تصريح) يغرمون بمصادرة ثلث ملكيتهم، وإذا ما قاموا بتصدير عبيد لهم بدون تصريح تصدر كل أملاكهم .

(٦٧) الأفراد الذين يقومون - من خلال البيع أو التسجيل - بتغيير وضع العبيد الذين ولدوا فى منازلهم وهم من أصل مصرى (العبيد) على أساس أنهم غادروا البلاد بطريق البحر فإنهم يتعرضون (السادة) لمصادرة كافة ملكيتهم وفى بعض الأحيان نصفها وأحيانا ربعها، كما قررت عقوبات ضد من يتستر عليهم. ولكن لا يتم التقصى عن أصول أمهات هؤلاء العبيد الذين يولدون بالمنازل حتى ولو كانت أمهاتهم غير مصريات .

(٦٨) الرومانى الذى يغادر عن طريق البحر دون أن يتسلم أوراق مغادرته بالكامل يصدر عليه حكم بغرامة مقدارها ----
تالنت .

(٦٩) المرأة المصرية التى ترسل عبيدا خارج البلاد من طريق بيلوزيوم مع أولادها و ---- كان يحكم عليها بغرامة مقدارها تالنت و ٣٠٠٠ دراخمة .

(٧٠) لايجوز للموظفين العموميين ولا أفراد حاشيتهم وأهل بيتهم أن يشتروا ملكية أو يقرضوا نقودا فى المناطق التى يمارسون فيها وظائفهم سواء كانت الملكية المشتراه من الأرض غير المنتجة أو الأرض المعلن عنها فى المزاد فى نطاق النوموس . والأشخاص الذين يعملون لحساب هؤلاء الموظفين فى هذا الصدد يحاسبون أيضا وتصادر هذه المشتريات فى بعض الأحيان والعقوبات التى تفرض عليهم كالتالى إذا كان الشراء من مواطن خاص يغرم بمقدار من المال يساوى ثمن الشراء، وإذا قدم قرضا يغرم بما يماثل قيمة القرض الأساسى (بغير فوائد) ويتعرض من يعملون لحسابهم لنفس العقوبات على مسئولية الفاعلين الأصليين . وفى حالة البيع تكون العقوبة ماثلة لسعر البيع الحقيقى الذى لاخداع فيه bonafide .

(٧١) لايجوز للكهنة (فى المعابد المصرية) أن يشاركوا فى أى نشاط يخرج عن نطاق خدمة الآلهة ، ولا يسيرون بملابس صوفية ولا يطيلون شعورهم، حتى إذا ما منعوا عن الموكب المقدس .

(٧٢) من المحظور تقديم أضحيات من العجول غير المختومة ومن يقدم

أضحيات بما يخالف هذا القانون يغرّمون بغرامة مقدارها
خمسمائة دراخمة.

(٧٣) من المحظور اقراض دخل المعابد كضمان لرهونات ثانية .

(٧٤) الذين يقومون بالإعداد والتجهيز للمعابد الذين يهجرّون مهام
وظائفهم يغرّمون بفقدان دخلهم وبغرامة اضافية مقدارها ٣٠٠
دراخمة .

(٧٥) يغرّم الكاهن الذى يهجرّ وظيفته بغرامة مقدارها مائتى (٢٠٠)
دراخمة ، وتفرض نفس العقوبة عليه إذا ارتدى ملابس صوفية ،
وإذا ما عزف على المزمار يغرّم بمائة دراخمة وإذا ما اشترك فى
حمل الضريح يغرّم بمائة دراخمة .

(٧٦) الكاهن الذى يرتدى ملابس صوفية ويطيل شعره يتعرض لعقوبة
مقدارها ألف دراخمة .

(٧٧) حينما يسمح بانتقال وظيفة العرّاف prophet يكون ذلك
داخل نطاق العائلة .

(٧٨) حيثما تعرض وظيفة عرّاف للبيع تباع مباشرة وليس من خلال
مزد عام .

(٧٩) لا بد أن يكون هناك عرّاف فى كل معبد به ضريح ويحصل
العرّاف على خمس دخل المعبد .

- (٨٠) يجوز بيع وظيفة مجهز المعبد Solistes ويمكن أن يعمل كبديل للعرّاف .
- (٨١) يجوز للموظف الذى يرأس (هيئة الكهنة) وحده دون سواه أن يرتدى شارة العدالة .
- (٨٢) لا يجوز لحاملى الضريح أن يعملوا كهنة .
- (٨٣) يجوز لحاملى الضريح أن يشاركوا فى أعمال خاصة .
- (٨٤) المنح (الهبات) الكهنوتية تشكل ضماناً وتأميناً للأبنة .
- (٨٥) إذا كان المعبد يفتقر إلى العدد الكافى من هيئة الكهنة، فيمكن أن يؤتى له بكهنة من معبد من فئة مماثلة لإحياء الاحتفالات الدينية .
- (٨٦) فى المعابد الإغريقية يجوز للأفراد العاديين المشاركة فى الاحتفالات الدينية .
- (٨٧) من يقومون بختم العجول المقدمة كأضحيات يختارون طبقاً لاختبار من معابد ذات فئة (درجة) معترف بها .
- (٨٨) لا يشارك العرّاف فى طقوس تقديم الأضحيات ، أما حامل الضريح فيشارك .
- (٨٩) يعاقب (يجازى) أولئك الذين لا يرسلون أغلفة لتأليه أبيس أو

منيفيس .

(٩٠) من يحرمون من المشاركة فى الموكب لعدة أو لمرض لا يشفى لا يتلقون وإنما فقط نصيبهم من المساهمات .

(٩١) الأبناء الذين ينجبهم الكهنة بعد سن الستين لا يعترف بهم فيما يتصل بعمل الكهنوت ويعين الأبناء بعد اختبار قضائى يجريه الكهنة ولكن الأبناء المولودين فى سن متأخرة لا يعينون رسميا . (؟)

(٩٢) لا يجوز أن يعين فى وظائف الكهنوت من كان طفلا منبوذا على أحد أكوام القمامة .

(٩٣) من يقومون بدفن الحيوانات المقدسة لا يمكن أن يتقلدوا وظيفة عراف أو يشاركوا فى احتفالات المعبد أو يربوا الحيوانات المقدسة .

(٩٤) لا يجوز لحملة الأضرحة أن يحتفلوا (مع الكهنة) أو يشتركوا فى الواجبات الكهنوتية .

(٩٥) لا يسير الكهنة فى الموكب أمام (قبل) حملة الأضرحة .

(٩٦) لا يجوز للأفراد العاديين أن يشغلوا وظائف كهنوتية .

(٩٧) أولئك الذين اعترفوا بتصنيع المعروضات المقدسة وبيعها يغرمون بخمسمائة دراخمة .

(٩٨) العقوبة القصوى لانتهاك أو مخالفة اتفاق مكتوب هي دفع مبلغ ٥٠٠ دراهمة .

(٩٩) من يجبره الجند أو من شابههم على الدخول فى عقد محدد المدة لا يستدعى للمحاسبة .

(١٠٠) يسمح لموظفى مكاتب التسجيل بمدة ٦٠ يوما لتسجيل الوثائق من الاقليم الطبى فى المدينة (الاسكندرية) و ٣٠ يوما للمناطق الأخرى و ١٥ يوما للوثائق من المدينة ذاتها وعقوبة عدم التسجيل هي غرامة مقدارها ١٠٠ دراهمة، ليسجل خلال الأيام الخمسة الأولى من الشهر التالى .

(١٠١) تفرض غرامة مقدارها ٥٠ دراهمة على أى شخص يكتب عقد رهن أو بيع دون أن يبلغ عنه .

(١٠٢) إذا كان لدى من يشغلون وظيفة الجيمناسيارخ فى المدينة (الاسكندرية) نقصا فى الكميات الكافية من الزيت للدهان فلهم أن يستوردوه إلى الولاية وأن يبيعوا المتبقى (الفائض) من الزيت بسعر السوق فى المدينة، وإلا حرموا من الزيت ودفعوا غرامة اضافية مقدارها ٢٠ تالنت .

(١٠٣) محظور اقراض الأموال نظير سوائل (كالنبيد والزيت ؟) .

(١٠٤) محظور بيع المحاصيل (كالنبيد والزيت) قبل الحصاد .

ولا يجوز لأحد أن يصدر (؟) محصولاً لم يسجل .

(١٠٥) إذا ما أقرض مال بنسبة فائدة تزيد عن دراخمة عن المينا شهرياً
تصادر نصف الممتلكات بالنسبة للمقرض وربع ممتلكات
الشخص المقرض .

(١٠٦) لا يجوز (لا يسمح) بتغيير النقود بأكثر من القيمة (التي
حددها القانون) .

(١٠٧) من يربون أطفالاً ذكوراً ممن نبذوا في العراء تصدر ربع
أملكهم عند الوفاة .

(١٠٨) يغرم أعضاء الجماعات أو النقابات (غير الشرعية) بمبلغ
٥٠٠ دراخمة ، وأحياناً يغرم رؤساء هذه النقابات فقط .

(١٠٩) لا يحق لأفراد البيت الامبراطورى أن يشتروا الممتلكات المباعة
في مزاد عام .

(١١٠) يحظر على الوكلاء Vicarii أن يحوزوا ملكية ممتلكات
العتيقات أو يتزوجوهن .

(١١١) يحظر على من يقومون بالخدمة في الجيش أن يحصلوا على
ملكية في الولاية التي تم توزيعهم فيها .

(١١٢) الخصيان والضعاف جنسياً - بعد وفاتهم - إذا ما ماتوا دون أن
يتركوا وصية يصدر ... من أملكهم ، أما إذا تركوا وصية

فيصادر ثلثي أملاكهم وإذا أوصوا بأملاكهم لإناس من نفس
جنسيتهم (يصادر) الثلث.

(١١٣) الذين لم يكتشفوا إذا قاموا هم أنفسهم ... يخلى سبيلهم ،
أما إذا اكتشف بطريقة خلاف ذلك فكان يغرم (؟) .

(١١٤) يطلب من كل فرد خمسمائة دراخمة في حالة أولئك الذين

.....

(١١٥) أولئك الذين لا يدفعون عشرين تالنت .

وهناك حوالى أربعة أو خمسة بنود متبقية في هذه الوثيقة ولكنها
للأسف مهشمة بطريقة سيئة لاتعطى معنى وربما كانت هناك بنود
أخرى تهشمت أو اندثرت تماما .

* * *

الفصل الثالث

أوجه الحياة الإقتصادية فى مصر

فى العصر الرومانى

١ - الحاصلات

أ - الزراعة

كانت مصر تنتج العديد من المحاصيل الزراعية ، وكان القمح هو أهم هذه الحاصلات . وكانت أجود أنواع تأتى من مصر العليا، لأن طبيعة أرض الدلتا الكثيرة المستنقعات فى ذلك الحين لم تكن مواتية وملائمة لإنتاج القمح .

ومن ناحية عدد مرات زراعة الأرض سنويا فهناك قرائن محدودة تفيد بأن الأرض كانت تزرع مرتين فى العام أى كانت تنتج محصولين . وإذا كانت الوثائق البردية لم تشر إلى هذه النقطة فربما يعزى ذلك إلى أن الإدارة الحكومية حينذاك كانت تكتفى بتحصيل الضريبة على محصول واحد فقط ، كما أن المؤجرين من الباطن وكذلك المؤجرين للأراضى الخاصة كانوا يتبعون نفس الطريقة فى تحصيل الإيجارات . ولكن الأرجح أن معظم الأراضى كانت تزرع مرة واحدة سنويا بمحصول واحد لأن معظم الأرض كانت تروى بنظام رى الحياض ، وإذا كانت هناك مساحات محدودة تروى على مدار السنة رىا دائما فالمرجح أنها كانت تروى فى المحصول الأول بمياه الفيضان ثم بعد حصاد هذا المحصول يزرع المحصول الثانى ويروى عن طريق شفت المياه بالطمبات من العيون أو القنوات .

وفى عقود إيجارات أراضي الدولة والأراضي الملكية نجد أن المحصول المذكور فيها هو القمح فى الغالب وهو من المحاصيل الثقيلة التى ترهق التربة . ولإراحة التربة كانت تطبق وتفرض على المزارعين دورة زراعية يتم بمقتضاها زراعة ثلثى المساحة المزروعة بالقمح والثلث الباقى بمحصول خفيف لا يرهق التربة كالبرسيم ويتم ذلك بالتناوب سنويا بين قطع الأرض المزروعة ، كما يتضح من بعض الوثائق .

(P.Philadelphia 15; BGU 661; P London 314)

ومن الحبوب الأخرى التى كانت تزرع فى التربة المصرية الشعير- الذى كان يذكر كثيرا فى ايصالات توريد المحاصيل وفى بعض عقود التأجير- والذرة. ومن الخضروات كان يزرع العدس والفول والحمص واللوبيا. كما كان البرسيم يزرع صيفا وشتاءً ويحصد مرات عديدة فى الموسم الواحد. كما كانت مصر تنتج نبات القنب الذى يستخلص منه الكتان على نطاق واسع ، وكان الكتان من بين السلع التى تصدرها مصر للخارج وتقايض بها السلع الواردة من الهند وشبه جزيرة العرب. كما يقال أن القطن قد زرع فى مصر فى العصر الرومانى وهناك وثيقة بردية تشير إلى ذلك من الواحات . كما كان يزرع بمصر عدد من النباتات الزيتية مثل السمسم وحب الملوك والخروع وغيرها، وهناك أمثلة أيضا على زراعة القرع والبطيخ والخيار والكرنب والكرات والبصل والثوم. كما أن هناك بعض النباتات والأعشاب الطبية التى كانت تنمو بمصر التى اشتهرت بريادتها فى علم الطب . ومن النباتات التى كانت

تنمو فى مجرى النهر والقنوات نبات البردى الذى اشتهرت به مصر
والذى كان يصنع منه أوراق البردى التى كانت تصدر من مصر لكافة
أرجاء البحر المتوسط كما كان نبات البردى يستخدم كطعام وكذلك
لصناعة الملابس وصناعة الحصر المنزلية وكان يمص مثل القصب كما
أسلفنا. ولكن لم تكن هناك غابات فى مصر حيث لم تسمح طبيعتها
بذلك وإن كانت هناك أشجار مصرية وردت فى كتابات ثيوفراستوس
مثل أشجار السنط والجميز والنخيل ، كما كان الزيتون يزرع فى الفيوم
كما كانت الكروم تزرع على نطاق واسع تحت الحكم الرومانى،
ويمتدح أثيناىوس نبىذ مريوط وطيبة وقفت، بينما يتحمس سترابون لنبىذ
الدلتا فيما عدا نبىذ مريوط ، فى حين يذكر بلينى نبىذ سمندود ويذكر
أنه مصنوع من ثلاثة أنواع شهيرة من الكروم .

٢ - النيل والفيضان

كان هناك مقياس يلاحظ مدى ارتفاع فيضان النيل Nilometer
وكان هذا المقياس فى جنوب مصر عند اليفانتين ، وعلى ضوء هذا
المقياس أو السجل كان ولاية مصر من الرومان يحددون مقدار الضريبة
التي تتم جبايتها عن الأرض الزراعية. وهناك سجل بمعدلات الفيضان
تحت الحكم الرومانى سجلت على جدران السلم الخاص بهذا المقياس
من أواخر القرن الثانى الميلادى، ومدون بها معدلات فيضان من سنوات
عديدة من القرنين الأول والثانى الميلادى وليست مرتبة تاريخيا
(C. 1. G. 4863). ويذكر بلينى أن أكثر فيضانات النيل ارتفاعا حتى

عَهْدِهِ (القرن الثاني الميلادى) حدث فى عهد الامبراطور كلوديوس .
ويقول بلىنى عن فيضان النيل (N.H.V. 58) : « ان ارتفاع الفيضان
إلى ١٦ ذراعا هو الفيضان الأمثل فإذا قلّ عن ذلك لا يكتمل رى
الأراضى ، وإذا زاد عن ذلك فإن التصريف البطيء يعرقل الزراعة
ويعوقها . وفى الحالة الأخيرة فإن الأرض تظل مغمورة بالمياه وتضيع
الفرصة الملائمة لبذر البذور فى الأرض . وإذا ما كان الفيضان منخفضا
فإن الأرض التى لم تروى لا تنتج محصولا . وفى الحالتين يحدث بالبلاد
انزعاج شديد . فإذا كان معدل ارتفاع الفيضان ١٢ ذراعا تحدث المجاعة
والقحط ، وإذا كان ١٣ ذراعا تجوع البلاد نسبيا ، وإذا كان ١٤ ذراعا
فإنه يجلب البشر والسرور ، وإذا كان ١٥ فإنه يأتى بالأمان ، وإذا كان
١٦ ذراعا فإنه يحدث الفرحة والرفاهية » وقبل بلىنى رأى سترابون أن
الارتفاع الأمثل للفيضان هو ١٤ ذراعا (XV11, 788) وقد يعزى
الاختلاف فى ذكر معدل الفيضان الأمثل للنيل إلى اختيار هؤلاء
الكتاب لأماكن مختلفة على نهر النيل . ولكن كان معدل الـ ١٦
ذراعا هو المعدل الأمثل المعترف به من قبل الإدارة الحكومية لفيضان
النيل : فهناك وثيقة من بردى او كسيرمينخوس (اقليم البهنسا بالمنيا
حاليا) (P.OX. 121) ورد فيها أنه كان يتم فى هذا الإقليم تقديم ١٦
أضحية من كل نوع للنيل ، مما يعد نوعا من الرقى السحرية لجلب
فيضان جيد أو ربما كانت تقدم احتفالا بقدوم مثل هذا الفيضان
الجيد . كما كانت العملات تصدر أحيانا وعليها رمز أو صورة النيل مع

الرقم ١٦ الذى يمثل عدد أذرع الفيضان الملائم الذى يجلب الرخاء .
 وقد كان هناك موظفون يقومون بالإشراف على أعمال الري وبذر
 البذور فى الأرض وكان من بين المهام المنوطة بهم تنظيم تدفق المياه فى
 القنوات وخصوصا بالنسبة للأرض التى كانت تروى على مدار السنة .
 كما كان من بين مسئولياتهم الإشراف على زراعة تلك الأراضى .
 وكان من بين «الأعباء» - وهو موضوع سنذكره بالتفصيل فيما بعد-
 الملقاة على عاتق المصريين تحت الحكم الرومانى العمل خمسة أيام كل
 عام فى تنظيف وتطهير القنوات والجسور وهو عبء يقوم به كل فرد
 منهم لمدة خمسة أيام فى السنة ويحصل كل من يقوم بهذا العمل على
 شهادة من الإدارة الحكومية أو بالأحرى من المشرف على بذر البذور
 تفيد قيام الشخص بهذا العمل ، وللمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة
 أنظر :

P. J. Sijpeiteijn, Penthemeros - Certificates in

Graeco - Roman Egypt (Pap. Lugd.- Bat. X11, 1964)

وكان من بين الموظفين حراس مهتم حماية القنوات ومجارى
 المياه يطلق عليهم « حراس المياه » وكان بعضهم موظفين مأجورين
 لدى الدولة وبعضهم يقوم بهذه المهمة كعبء يكلف به دون أجر،
 وكان حراس المياه يقومون بعملهم لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر أى خلال
 موسم الفيضان . وقد كانت هناك نقابة للعمال الذين يتولون العمل فى

النهر والذين كانوا يشقون القنوات ويوصلون المياه لبعض المناطق والحقول فى القرى وكان هناك أجرة أو تسعيرة لعملهم كما يتضح من إحدى الوثائق (P.Ox. 1427).

٣ - تصنيفات الأراضى

استمر تصنيف الأراضى فى مصر الذى كان البطلمة قد أوجدوه واستمر فى أغلبه بلا تغيير فى ظل الإدارة الرومانية المحافظة، واستمرت مسميات الأراضى الزراعية تظهر فى التقارير الرسمية حتى بعد أن اختفت مدلولاتها الفعلية بوقت طويل . وقد كانت تصنيفات الأراضى فى مصر تحت حكم الرومان كالاتى :

أ- أرض الدولة : وقد كان لهذا الاصطلاح معنيان : المعنى الأول واسع ويعنى كل أنواع الأراضى التابعة للدولة على عكس أراضى الامتلاك الخاص ، والمعنى الضيق ويعنى فئة خاصة من أراضى الدولة تحت مسمى « الأرض العامة » وهذه الفئة الخاصة من الأرض قد أوجدها الرومان بأن حولوا بعض الأراضى التى كانت مصنفة تحت فئات أخرى « كالأرض الملكية » إلى تصنيف « الأرض العامة » كما يتضح من عقد إيجار من الباطن (S.B. 9830) من عصر الامبراطور دوميتيان (٨١-٩٦ م) أجّر فيه سبعة من المزارعين خمسين أرورة من « الأرض العامة » لأحد المزارعين ويقولون فى عقد التأجير أن هذه الأرورات الخمسين كانت من قبل من « الأرض الملكية » . ولكن ليست

هناك أدلة على كيفية أو سبب هذا التغيير فى تصنيفات الأرض أو ظروف خلق تصنيف « أرض الدولة » أو « الأرض العامة » بمعناها الضيق. ويقترح جونسون فى كتابه عن مصر الرومانية أن « الأرض العامة » كانت تضم أيضا شواطئ القنوات وضيفاف النهر والجزر وقيعان بعض القنوات التى جففت وغيرها من الأراضى التى لم يكن قد تحدد تصنيفها بعد . ومن الجدير بالذكر أن مساحة هذا التصنيف الجديد من الأرض كانت ضئيلة بالمقارنة ببقية التصنيفات الأخرى من أرض الدولة كما سنذكرها بعد قليل ، حسبما يتضح من معلومات الوثائق البردية. وللمزيد من التفاصيل عن هذه النقطة أنظر : محمد السيد محمد عبد الغنى « أرض الدولة والأرض الملكية فى الفيوم فى مصر الرومانية حتى نهاية القرن الثانى الميلادى » رسالة دكتوراه غير منشورة ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ .

ب - الأرض الملكية : هذا التصنيف من الأراضى الزراعية أوجده الملوك البطالمة واستمرت هذه الأرض تابعة للدولة فى مصر فى العصر الرومانى حيث كانت تتولى إدارتها وتأجيرها لمزارعين أجراء يزرعون أراضى الدولة فى مقابل إيجار يدفعونه للإدارة. وكان هؤلاء المزارعون يطلق عليهم « المزرعون العموميون » أو « المزارعون الملكيون » . وكانت جباية المتأخرات والضرائب عن هذه الأرض تقع فى دائرة اختصاص الايدولوجوس .

ج - أرض المعابد : كما سبق أن ذكرنا من قبل فإن الامبراطور

أغسطس قد صادر - في عهد ولاية بترونيوس ثالث ولاته في مصر - الأرض التي كانت تملكها وتديرها المعابد في العصر البطلمي وحولها إلى أرض تابعة للدولة ولكنها رغم ذلك أحتفظت في أغلب الأحيان بمسمى «أرض المعابد» في دفاتر وسجلات الأراضي وعند دفع الإيجارات عنها لدى خزانة شون الغلال . وكان بعض هذه الأرض مؤجراً للكهنة بإيجار منخفض نسبياً والبعض الآخر مؤجر لمزارعي الدولة بالإيجارات العادية دون تخفيض . وهناك عقود قليلة متبقية من أراضي المعابد ولكنها تشير إلى أن أرض المعابد كانت تدار كالأرض الملكية سواءاً بسواء وكانت الاصطلاحات الدالة عليهما تختلط في بعض الأحيان . وفي حالة قبول المعبد لقطعة أرض يزرعها بإيجار منخفض بدلاً من الإعانة المالية فإن تلك الأرض كانت تسمى «الأرض الملكية التابعة للمعابد» أو «الأرض العامة التابعة للمعابد» .

د - أراضي الضياع : في بداية الحكم الروماني لمصر أعطيت مساحات من الأراضي الزراعية كمنح لأفراد من البيت الامبراطوري الحاكم في روما وللأفراد من ذوى الحظوة لدى الامبراطور وللوزراء ، وهى بذلك المفهوم تماثل الأراضي الممنوحة Doreae التي كان يمنحها الملوك البطالمة لوزرائهم ورجال حاشيتهم مثل ضيعة ابولونيوس وزير مالية بطلميوس فيلادلفوس في فيلادلفيا بالفيوم، ويمثل هذا الرأى العالم روستوفتزف، وهناك رأى آخر حول نشأة أراضي الضياع في مصر تحت الحكم الروماني يرى بأن هذه الضياع لم تكون منحاً امبراطورية

بدأها الامبراطور أغسطس بعد فتحه لمصر لأن ذلك يتنافى مع روح الإدارة الرومانية، وأن الأرجح هو أن أصحاب رؤوس الأموال من الرومان قد رافقوا حملة اوكتافيان واشتركوا في مزادات عامة بخصوص الممتلكات والأراضي التي صودرت من أتباع كليوباترا وبهذه الطريقة حصل أفراد البيت الامبراطوري على ممتلكات وضياع لهم في مصر . ودلل أصحاب هذا الرأي على صحة رأيهم باختفاء كلمة dorea التي اقترنت بالمنح والهبات من وثائق العصر الروماني مما يدل على أنها اصطلاح بطلمي انتهى بنهاية ذلك العصر. ولكن إذا نظرنا إلى قوائم الأشخاص الذين كانوا يمتلكون ضياعا في مصر في العصر الروماني لوجدنا بها أباطرة وأعضاء الأسر الامبراطورية وأعضاء السناتو والفرسان وخدم الأباطرة من المعتقين المقربين وأثرياء السكندريين والنبلاء من الأجانب وكذلك نجد بعض أصدقاء الأباطرة مثل مايكيناس أكثر أصدقاء أغسطس ومساعديه، ولوريوس الذي ربما كان قائد جناحه الأيمن في أكتيوم. وهكذا يمكن أن نوفق بين الرأيين السابقين بالقول بأن منح هذه الضياع اقتصر على الأباطرة وأسرتهم وقادتهم وأفراد حاشيتهم المقربين، أما بقية ملاك الضياع من أعضاء السناتو والفرسان وأثرياء السكندريين والأجانب الذين تحمل الوثائق أسمائهم فلا بد أنهم اشتروا هذه الأراضي من أموالهم. ويمكن الرد على الاعتراض الخاص بأعضاء السناتو الذين لم يكن مسموحا لهم زيارة مصر إلا بإذن صريح من الامبراطور ، بأنه ربما سمح الأباطرة في هذه الحالة لأفراد معينين

من أعضاء السناتو ممن يشقون فيهم بشراء الضياع في مصر وأن يديرها نيابة عنهم أشخاص مقيمون في مصر.

هـ - أرض الدخل : يقترح بعض العلماء أن هذا التصنيف من الأرض الذى يحمل ذلك الاسم يمثل الأراضى المصادرة التى لم يتم بيعها بعد ولم تسند إلى تصنيف آخر من تصنيفات الأراضى فوضعت مؤقتا تحت هذا المسمى . وقد كانت بعض الأراضى تصدر من ملاكها نتيجة الديون المتراكمة عليهم لخزانة الدولة فكان يتم الحجز على أراضيهـم إلى أن يتموا الوفاء بالتزاماتهم للدولة أو تصدر نهائياً لصالح الدولة . وكان يشرف على إدارة الأراضى المصادرة الموظف المعروف بالإيديولوجوس إذا كانت المصادرة مؤقتة أما إذا كانت مصادرة نهائية نتيجة العجز عن السداد فإنها كانت تؤول إلى الدولة وتصنف باسم « أرض الدخل » .

و - أرض الامتلاك الخاص : كانت هناك ثلاثة أنواع من أراضى الامتلاك الخاص أو التى صارت كذلك بمرور الوقت تحت حكم البطالمة وهى أرض الهبات والمنح، والإقطاعات العسكرية، وأرض المستوطنين العسكريين ، وقد آلت هذه الأراضى إلى الإدارة الرومانية بعد نهاية حكم البطالمة ويبدو أن أراضى الامتلاك الخاص قد زادت رقعتها تحت حكم الرومان وخصوصاً فى القرنين الثانى والثالث . كما يلاحظ أن كثيراً من أراضى الامتلاك الخاص كانت فى أيدي نساء لأن النساء لم يكن يكلفن بالقيام بأعباء إجبارية لصالح الدولة ولا بالقيام بالزراعة الإجبارية لأراضى الدولة .

٤ - مسح الأراضي والتفتيش عليها

نظرا لأن الفيضان كان يزيل كافة العلامات الفاصلة بين حدود الحقول في الأراضي الزراعية وكان يحمل ضفاف الأنهار والقنوات والجزر بعيدا ويرسب التربة في أماكن أخرى فقد كانت هناك حاجة لإجراء مسح للأرض بعد الفيضان (Strabo, XVII, 787) وكانت السجلات الخاصة بمسح الأراضي تودع في مكاتب كاتب القرية والكاتب الملكي والاستراتيجوس وربما كذلك في المكاتب الرئيسية للإدارة بالاسكندرية وقد وصلتنا بعض الوثائق البردية المدون عليها مسح للأراضي وخصوصا أراضي الدولة التي كان يتم مسحها على فترات دورية .

أما عن التفتيش على الأراضي فقد كان أمرا مختلفا عن مسح الأرض. فقد كانت هناك لجان تعين سنويا لملاحظة حالة الأرض بعد الفيضان وتقدير معدل الضرائب حسب حالة الأرض : فمنها ما وصلت إليها مياه الفيضان ومنها ما لم تصل إليه مياه الفيضان أو غطته المياه أو الرمال. وقد أصدر الوالى تيبريوس يوليوس الاسكندر مرسوما أدا فيه عادة تحديد معدل الإيجار أو الضريبة على الأرض على أساس متوسط الفيضانات السابقة وليس على أساس الظروف الفعلية للأرض بعد الفيضان. ومن المحتمل أن يكون تيبريوس الاسكندر قد أنشأ لجنة مؤلفة من ممثلين معينين من قبل الاستراتيجوس وموظفى القرى المحليين للقيام بأعمال مسح الأرض. وهناك تعليمات موجهة لأعضاء مثل هذه اللجان

. نجدها فى خطاب وجهه إليها الاستراتيجيةوس ابوللونيوس حاكم اقليم الهيبثاكوميا (السبع قرى) فى الصعيد (Wilchen , Chr. 238) ويقول فى هذه التعليمات «أننى ألفت انتباهكم إلى هذا الأمر وسأوضحه لملاك الأراضى الذين سيختارون للتفتيش على الأرض من الأقاليم الأخرى. وسوف أصدر إليهم التعليمات بمسح الأرض الزراعية أينما كان ذلك ضروريا . ولست فى حاجة إلى أن أكتب إليكم بأسهاب أن عليكم أن تراعوا ألا يتعرض السكان المحليون لأى تعسف أو تجاوزات أو ابتزاز عند اجراء التفتيش على الأرض » .

وكان يرافق أعضاء لجان التفتيش مساحون يقومون بقياس ومسح الحقول عندما تكون هناك حاجة إلى ذلك (P.Hamb.12) وكان على أعضاء لجان التفتيش تقديم ضمانات مالية، وكانت تحدث فى بعض الأحيان احتكاكات وخلافات بين هذه اللجان وبين المزارعين وملاك الأراضى حول اعداد التقارير عن الأراضى (P.OX. 1460) ، وكان من الممكن الطعن فى تقارير لجان التفتيش وتقديراتها أو الاستئناف ضدها: ففي إحدى الوثائق (B. G.U. 108) يقول مزارع أن أرضه مغطاه بالرمال وفى وثيقة أخرى (B.G.U. 1193) يقول أحد الملاك أن أرضه تغطيها المياه ولايمكنه زراعتها وفى حالة أخرى نجد مزارعا يقول أن محصوله قد أتت عليه وأكلته الديدان (P. Oslo. 11.26) وفى خطاب خاص هناك اشارة إلى تلف محصول أحد الضياع بسبب الذباب (P. Flor. 150) ، وكان

الامبراطور هادريان قد وعد فى مرسوم أصدره بخصوص الأراضى فى مصر أن عقود تأجير أرض الدولة وتحديد ايجاراتها سيكون حسب القيمة والحالة الفعلية للأرض وعلى أساس عادل ، وطبقا لهذا الوعد فإن كثيرا من المزارعين قد طلبوا من سلطات الإدارة المحلية فى مصر تخفيض الإيجارات المقررة على أرضهم .

٥ - تأجير أراضى الدولة للمزارعين

كانت هناك فئات عديدة من مستأجرى الأرض العامة أو أرض الدولة، ولكن كان أكبر هذه الفئات وأبرزها من يطلق عليهم «المزارعون العموميون» أو «المزارعون الملكيون». وكانوا يشكلون نقابات أو تجمعات خاصة بهم ولها سكرتيرون وكانت الإيجارات التى يدفعها هؤلاء المزارعون تحدد من قبل الإدارة طبقا لخصوبة الأرض ومدى الفيضان فى كل عام تقريبا. وهناك قرائن تشير إلى أن هذه الطائفة من المزارعين العموميين أو الملكيين كانت تمارس هذه المهنة بصورة شبه وراثية وكانوا مرتبطين بالأرض فى شكل أقرب مايكون إلى اقنان. ومن المحتمل أنه فى بعض المناطق كانت هناك قرى بأسمائها يتألف سكانها من المزارعين العموميين وكانت الأرض فيها تسند فى الغالب إلى «شيوخ المزارعين» لتأجيرها للمزارعين، وكانت الأرض التى تسند إلى شيوخ المزارعين فى الغالب من أراضى المراعى أو الأراضى ضعيفة الإنتاجية (P. Lond. 842; P. Ryl. 100; P.Ox. 2141; B. G. 11.85) كما كانت هناك حيازات من أراضى الدولة المؤجرة تؤجر للأفراد من هؤلاء

المزارعين سواءً بمفردهم أو بالمشاركة مع آخرين ، وكان المزارعون فى هذه الحالة يمارسون الزراعة كنوع من المضاربة التجارية أى دون اكراه أو تعسف. ولكن فى القرن الثالث الميلادى يبدو أن المزارعين العموميين أو الملكيين كانوا مسئولين مسئولية الزامية بزراعة كافة أراضى الدولة فى مناطقهم حيث لا تصلنا من ذلك القرن وثائق عن عقود ايجار اختيارية أو طلبات للإدارة بهذا الصدد. وكان كاتب القرية وشيوخ المزارعين هم المسئولين عن تأجير أراضى الدولة فى القرية للمزارعين العموميين وكان من بين طرق تأجير هذه الأرض هو « التأجير العام » لأرض الدولة فى القرية وذلك بتوزيعها بعقود ايجار على المزارعين العموميين ، « والتأجير الإجبارى » لأرض الدولة لهؤلاء المزارعين فى قرى خارج القرية التى يقطنونها بسبب عدم توافر مزارعين بالقدر الكافى فى تلك القرى . وكانت عملية التأجير الجماعى سواءً كان اختيارا أو اجباريا عملية أسهل للموظفين المحليين من جهة ، وتؤكد المسئولية الجماعية للمزارعين نحو سداد مستحقات الدولة عليهم من جهة أخرى - وكانت مدة عقود تأجير أرض الدولة للمزارعين لا تتجاوز خمس سنوات . وفى حالة ما إذا بقيت بعض أراضى الدولة ولم يتم تأجيرها للمزارعين العموميين طوعا أو كرها ، كانت تلك الأرض تسند لبعض ملاك الأرض الخاصة اجباريا، وإن كانت توزع عليهم فى صورة مساحات صغيرة يدفعون عنها الايجارات بالإضافة إلى الضرائب التى يدفعونها عن أرضهم الخاصة .

أما عن معدلات ايجارات الأراضي العامة أو أراضي الدولة فقد كان متوسط ايجار الأرورة (وهي كلمة يونانية تعنى أصلا « الأرض المحروثة ») واستخدمت في مصر في العصرين البطلمي والروماني كوحدة قياس للأرض تساوي ٢٩٨٢٥ قدم مربع وهي أقل قليلا من الفدان (من الأرض الجيدة النوعية ما بين ٤ و ٥ أردب من القمح ، كما كانت هناك أراضي الدولة ذات نوعية وإنتاجية منخفضة وكان ايجارها يتراوح ما بين (ربع) ، (واثنان وربع) أردب من الشعير ، وكانت هناك سلف بذور تصرف للمزارعين العموميين بحيث تكون أرضهم متوسطة الإنتاجية على الأقل ولا يقل ايجارها السنوي عن أردبين من القمح عن الأرورة وكانت هذه السلف ترد للإدارة مع الايجار بعد حصاد المحصول . كما كانت هناك أراضي ممتازة النوعية من أرض الدولة ذات الإنتاجية العالية ويصل ايجارها إلى سبع أو ثمان أردب عن الأرورة ، ولكن مثل هذه الأراضي كانت ضئيلة المساحة .

وبالإضافة إلى الإيجارات وسلفة البذور كان المزارعون يدفعون بعض الضرائب والمستحقات الأخرى للإدارة ، وقد كانت هذه الضرائب محدودة القيمة ولم تكن قياسية تنطبق على كافة المناطق في مصر وإنما تختلف من مكان لآخر باختلاف الظروف ، ومن أمثلة هذه الضرائب ما يفرض كرسوم على التخزين والتشوين أو الأرضية التي يشغلها المحصول في شون الغلال وكانت تتراوح بين ١ و ٢ ٪ من قيمة الايجار كما كانت هناك ضريبة تجبي من المزارعين مجتمعين عن المساحة التي

تخصص لجرن الدريس للمحصول من أرض الدولة وفي أحد الأمثلة نجد هذه الضريبة ٥ر٤ أردب من القمح عن أرورة من الأرض خصصت لهذا الغرض وهذا المقدار يدفعه بلا شك المزارعون العموميون الذين استخدموه . وكانت هناك ضرائب تفرض على المزارعين العموميين خاصة بنقل محصولهم واستخدام دواب الحمل التابعة للحكومة لهذا الغرض سواء لنقل المحصول إلى جرن الدريس أو شون الغلال أو ميناء الشحن .

وكانت كل المستحقات المطلوبة من المزارعين العموميين من ايجارات وسلف بذور وضرائب تدفع لرؤساء شئون الغلال الذين كانوا يعدون تقارير يومية واسبوعية وشهرية وسنوية يقدمونها لرؤسائهم حول هذه المدفوعات وتتميز في أغلب الأحيان بدقتها الشديدة وقد وصلتنا وثائق بردية كثيرة بها حسابات أعدها رؤساء شئون الغلال .

ب - الصناعة والتجارة والأنشطة

الاقتصادية الأخرى

إن معظم معلوماتنا عن النشاط الصناعى للاسكندرية فى العصر الرومانى مستقاة من المصادر الأدبية لأن الوثائق البردية التى وصلتتنا من الاسكندرية قليلة ومحددة، ومن خلال خطاب منسوب إلى الامبراطور هادريان (SHA. Saturninus 8) نجد صورة دقيقة إلى حد كبير عن الاسكندرية فى القرن الثانى الميلادى « ان سكان المدينة ينقسمون إلى شيع وأحزاب عديدة ويتسمون بالغرور والاستعلاء والعناد الجامح، أما المدينة فهى غنية ثرية مرفهة. والبعض فيها يعملون فى نفخ الزجاج، والبعض يصنعون الورق، وآخرون ينسجون ويفزلون الكتان ، ولكل امرئ فيها له حرفته التى يشتغل بها. وحتى المرضى منهم بداء النقرس والخصيان والعميان يزاولون حرفا ، وحتى العجزة والمشلولين لا يبقون عاطلين بلا عمل. ولهم إله واحد اسمه المال. ويعبد المسيحيون واليهود كل منهم إلهه ومعبوده. وياليت هذه المدينة كانت تتمتع باخلاقيات أفضل ، فهى مدينة لها الصدارة على كل مصر بحكم مساحتها » .

وعن عمال الزجاج فنادر ما ورد ذكرهم فى الوثائق البردية ولكن القرائن الأثرية والإشارات الأدبية تفصح عن أن مصر كانت مركزا هاما لهذه الصناعة. فمن ناحية كان الحصول على الرمل والصودا أمرا ميسورا وبكميات وفيرة ، كما كانت جذور نبات البردى تستخدم

كوقود لازم لهذه الصناعة ويبدو أن اكتشاف فن نفخ الزجاج يعود إلى بداية الفترة المسيحية (بعد ميلاد المسيح) ويعزى إلى حرفيين مصريين على الرغم من أن هناك بعض الأواني الزجاجية في متحف الاسكندرية يرجح أنها تعود للفترة البطلمية وإن كانت صناعتها بدائية وغير متقنة .

ويقول سترابون (XV1, 758) ، انه علم من عمال الزجاج بالاسكندرية انه كان هناك نوع من الطين أو الرمل القابل للتحويل إلى زجاج وهذا النوع موجود في مصر وبدونه لايمكن صناعة أنواع الزجاج الغالية الثمن ذات الألوان المتعددة (المرقشة) وهي الأنواع التي يتطلب صنعها في أماكن أخرى خليطا من أنواع متعددة من الطمي ، ويمكن أن نستنتج من هذا أنهم اكتشفوا طرقا في تلوين الزجاج وأرادوا الاحتفاظ بها كسر من أسرار الصنعة وقد كان عمال الزجاج في الاسكندرية يقلدون الأحجار الكريمة ، وقد أمكن العثور على مجوهرات من الزجاج من كافة الأنواع في حفائر في أوروبا وغرب آسيا وأفريقيا والهند . وقد كانت المقتنيات الرفيعة القيمة من الأواني والزجاجات المصنوعة من الزجاج تصنع في مصر لكي يوضع فيها الزيوت والعطور المصنعة في الاسكندرية، وقد عثر على منتجات مصرية من هذا النوع في ايطاليا واليونان وبلاد الغال والمانيا . ومع تطور صناعة الزجاج في بلدان أخرى فإنها دخلت في منافسة مع الزجاج المصري ومن أمثلة ذلك الزجاج الإيطالي الذي نافس المصري في بونتوس ، ومع ذلك فقد احتفظ الزجاج السكندري بصدارته وتفوقه في بعض أفرع هذه

الصناعة.

وفى خطاب هادريان تأتى صناعة الورق فى المرتبة الثانية بعد صناعة الزجاج. وقد كانت مصر تحتكر ورق البردى فى العالم الرومانى ويصف بلىنى فى كتابه عن التاريخ الطبيعى (N.,H.X111, 71) كيفية صناعة الورق بشىء من التفصيل . وقد كان الورق يستخدم على نطاق واسع فى العالم القديم ليس فقط فى المكاتب الحكومية وإنما أيضا لأغراض تجارية وشخصية مما أدى إلى ازدهار وانتشار صناعته لمواجهة الطلب عليه، وكانت تصنع فيه درجات متفاوتة الجودة ومختلفة الأسعار. وقد كانت روما هى المركز الرئيسى لتوزيع البردى فى غرب البحر المتوسط ، ومما يدل على أهمية هذه التجارة فى روما وجود مخازن للورق horrea chartaria بها (Not.reg. 1V) . وقد فرض الامبراطور اوريليان (٢٧٥-٢٧٠) ضريبة نوعية على الورق ولكننا لانعلم قيمة هذه الضريبة ولا المدة التى استغرقتها. ويقول سترابون أن أصحاب المستنقعات التى كان ينمو بها نبات البردى كان يحدون من انتاجهم لرفع سعره، وقد يفهم من هذه الإشارة أن ملكية هذه المستنقعات كانت قاصرة على مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال ومن هنا كان بإمكانهم توحيد مصالحهم وانجاح احتكارهم لهذه السلعة. ولكننا لانعلم ما إذا كان التصنيع يتم فى مصانع كبرى أو كان قاصرا على ورش أو محلات صغيرة . ولكن وردت فى إحدى الوثائق القليلة المكتوبة باللغة اللاتينية من القرن الأول الميلادى من أوائل عصر دوميتيان معلومة تفيد بأن

الجنـد كانوا يكلفون أحياناً بالذهب لمصانع الورق لتصنيع الورق
ad chartem conficiendam فى هذه المصانع (P.Gen.Lat,1,) (Recto II,C) وقد تفسر هذه المعلومة كقرينة على وجود مصانع ورق
 حكومية ، ونظراً لضخامة الإقبال على الورق فلا يستبعد أنه كانت هناك
 مصانع بهذا الحجم .

أما الصناعة الثالثة الواردة فى خطاب هادريان فهى صناعة النسيج،
 وهى صناعة لم تكن قاصرة على الاسكندرية وإنما كانت واسعة
 الإنتشار فى كافة أرجاء مصر ويبدو أن كل منطقة فى مصر كانت
 تشتهر بإنتاج نوع معين من النسيج، فقد كان نسيج الفيوم يلقى إقبالا
 فى أسواق التجارة الشرقية (Perip1. 8ff; P. Haw. 208)، ويحدثنا
 المؤلف المجهول لكتاب «رحلة بحرية حول البحر الأحمر» - الذى من
 الواضح انه كان من الاغريق المقيمين بمصر وكتب مؤلفه حوالى
 منتصف القرن الأول الميلادى- عن منسوجات وملابس كانت تصنع
 فى مصر خصيصاً لأسواق شبه الجزيرة العربية والهند ، كما أنه من
 المحتمل أن تكون الملابس الخاصة بجنسيات أخرى والتي ذكرت فى
 الوثائق البردية كالملايس الأسبانية والإيطالية والدماشية قد صنعت فى
 مصر :

(P.Teol. 405; P.Ox. 1273; P. Hamb. 10; P.Lond.899).

وهناك نوع من النسيج كانت تشتهر الاسكندرية بصناعته وهو الـ

Polymita الذى ورد ذكره عند بلينى ومارتيال (N.H. V111,196; Martial,X1V,150) .

ويقول بلينى ان المصريين كانوا على علم بطريقة خاصة وسرية فى صباغة وتلوين الملابس كان من شأنها ابراز تصميماتهم فى الملابس بشكل ملحوظ (N.H., XXXV, 150) .

ومن الواضح أن الأنسجة والملابس المصنوعة من الكتان كانت لها أسواق رائجة فى التجارة الشرقية حيث يقول بلينى أن مصر كانت تستورد بضائع شبه جزيرة العرب والهند فى مقابل الكتان (N.H.X1X, 7, 14) كما كانت مصر تصدر كميات كبيرة من الكتان إلى الأسواق الغربية على الرغم من أن نباته كان ينمو فى الغرب، وحين سمع الامبراطور جالينوس بثورة فى مصر صاح قائلاً : « ماذا ؟ وهل نستطيع الاستغناء عن الكتان المصرى ؟! » (SHA, Gallienus, 6) .

وقد كان الحرير والقطن يستوردان من الهند وربما كانت هناك صناعة نسيج محدودة خاصة بهما فى مصر . وتشير سجلات الجمارك المحلية المصرية من العصر الرومانى أن تجارة الصوف كانت كبيرة ومنتشرة فى مصر، ولكن لايمكن الجزم بما إذا كان منتجوا الصوف من المصريين كانوا يسدون حاجة الطلب على الأقمشة الصوفية أو أنه كان هناك استيراد للصوف ، فليست هناك قرائن واضحة فى هذا

الصدد. وبالإضافة لذلك فقد كانت هناك أقمشة تصنع من البردى وتصدر لروما (Juvenal, 1V, 24). وكان البوص يستخدم لنسج الحصير.

وبالإضافة إلى صناعات الزجاج والورق والنسيج التي سبق ذكرها فقد كانت الاسكندرية مشهورة أيضا بالزيوت العطرية والروائح. ولم تكن مصر تنتج فقط الكثير من الزيوت أو المواد المقطرة من النبات والتي كانت تلزم لصناعة العديد من العطور الشعبية، وإنما كانت تضيف إلى هذه المواد المحلية العطور المستوردة من الشرق وتقوم بتصنيع مزيج من هذه العطور المستوردة من الشرق وتقوم بتصنيع مزيج من هذه العطور المركبة. ويتحدث بليني عن معامل صناعة هذه العطور *Officinae* في الاسكندرية حيث كانت تتخذ احتياطات مشددة جدا لحماية هذه المحال ضد سرقة هذه المحتويات الثمينة التي تحويها، فقد كان العمال فيها مطالبين بارتداء أقنعة وحجب سميكة، وحتى السراويل القصيرة التي كانوا يرتدونها كانت تختم بخاتم لمنع التهريب من خلالها، وعند مغادرتهم معمل تقطير العطور كان هؤلاء العمال يجردون من ملابسهم. هذه الاحتياطات المشددة تظهر مدى قيمة هذه التجارة وتدل على أن صناعات أنواع العطور والروائح الأقيم والأغلى كانت تقتصر على مصانع أو معامل ذات حجم أو مساحة معينة وتحتاج لرأس مال كبير. وقد عثر في الحفائر الأثرية خارج مصر على برطمانات زيوت ومراهم عطرية وزجاجات روائح عطرية مصرية مما يدل على اتساع وامتداد رقعة

تجارتها . كما كانت هناك تجارة داخلية محلية للعطور داخل مصر حيث تفيدنا إحدى الوثائق البردية من سنة ١٦١ من الفيوم (P. Fay. 93) أن العطور كانت تباع هناك فى الأسواق وفى المناسبات.

وبمناسبة الحديث عن الروائع والعطور المصرية نأتى للحديث عن العقاقير الطبية المصرية . لقد كانت الاسكندرية مشهورة بمدرستها الطبية العريقة كما أن الاطباء المصريين كانوا يحظون بسمعة طيبة جدا فى كافة أرجاء العالم القديم وخير شاهد على ذلك الخطاب الذى سبق أن أوردناه من بلينى الأصغر للامبراطور تراجان يشكره فيه على منحه المواطنة الرومانية لطبيبه المصرى البارع هاربوكراش . وفى القرن الأول الميلادى يتذمر بلينى الأكبر ويقول ان الرومان لم يعودوا راضين عن طرق العلاج المتبعة لديهم والتى عفا عليها الزمن وانهم كانوا بصدد البحث عن تلك الأعشاب والأدوية المستوردة من شبه جزيرة العرب والهند ويورد قائمة بعدد كبير من المستحضرات الطبية المستخلصة من النباتات والمعادن والحيوانات المصرية . ومن المحتمل ان هناك عقاقير كانت تصنع فى الاسكندرية ليس فقط من منتجات مصرية محلية وإنما أيضا من الأشياء المستوردة من اثيوبيا وشبه جزيرة العرب والهند . وقد وردت العقاقير الطبية المصرية العديدة فى كتاب التاريخ الطبيعى لبلينى وفى كتاب « المواد الطبية » لـ «ديوسكوريدس» .

والآن إذا ابتعدنا عن الاسكندرية جانبا وأردنا أن نعرف إلى أى

مدى كان دور القرى والمدن الصغيرة فى الريف فى النشاط الصناعى لأدركنا صعوبة تحديد ذلك. فقد سبق أن ذكرنا أن الفيوم كانت تصدر المنسوجات للخارج، أما نقراطيس يبدو أنها احتفظت ببعض من أهميتها تحت حكم الرومان ولكن معلوماتنا عنها قليلة ويمتدح اثيناوس فخارها، ويذكر سترابون أن بانوبوليس (أخميم الحالية) كانت من المراكز القديمة لعمال نسج الكتان والبنائين. أما عن قفط (أو كويتوس كما كانت تدعى) فقد تطورت كمركز تجارى عظيم مع ازدياد التجارة مع الشرق (P. Giss.47) ويبدو أن الموانئ المصرية على البحر الأحمر التى كانت تستقبل حركة التجارة الآتية من الشرق وكان بها ترسانات لإصلاح وبناء السفن.

على أية حال من الممكن القول أن الصناعة فى القرى كانت تقتصر إلى حد كبير على تزويد القرية باحتياجاتها المحلية باستثناء تلك المناطق التى كانت تصدر المنسوجات والصناعات المرتبطة بها إلى أسواق أجنبية كالفيوم مثلاً، فنجد فى القرية المصرية صناعات كالصبغين والنساجين وصياغ الذهب وبائعى الملح وعمال الزيت وتجارة وبائعى الصوف والطحانيين وأصحاب الحانات والبنائين وبائعى الخضروات ورعاة القطعان والصيادين، وأصحاب مهن أخرى كالمعلمين والأطباء والخبازين وصناع الفخار والنجارين وصناع الرصاص والقصدير والمخنطين، ولكن الحرفة الأساسية كانت الزراعة بطبيعة الحال، ومن الأمثلة على القرية المصرية التى عثرنا فى وثائقها البردية الوفيرة التى

وصلتنا كل هذه المهن قرية تبتونس بالفيوم. وفي مدينة اوكسيريخوس كان هناك حتى خاص بصناع الروائح والدهون العطرية وآخر خاص بصناع الأحذية .

أما إذا انتقلنا للحديث عن التجارة المصرية في العصر الروماني فنجد أن الاسكندرية أصبحت أهم مركز تجارى فى شرق البحر المتوسط فى ذلك الحين . فقد أتى صوب مصر سواء للتجارة أو الزيارة والسياحة إناس من كافة أرجاء المعمورة من الأغريق والإيطاليين والسوريين والقيلقين والاثيوبيين والعرب والفرس والتدمريين والسكوثيين والهنود (Dio Chr. XXXVII, 36 .. 40) كما كان التجار السكندريون نشطين وذوى همّة فى نشر تجارتهم فى أقصى الأرجاء، فعلى زمن سترابون كانت تجارة البحر الأحمر والشرق فى أيديهم (Strabo II, 120) حيث كان بحوزتهم فى ذلك الطريق التجارى وحده ١٢٠ سفينة . وبعد اكتشاف الرياح التجارية الشرقية الموسمية على يد هيبالوس لا بد أن هذه التجارة مع الشرق قد ازدادت بشكل كبير، ومن المحتمل أنها ظلت إلى حد كبير فى أيدي السكندريين . وكانت التجارة الشرقية تأتى إلى مصر عن طريق البحر الأحمر عن طريق الموانئ المصرية هناك بالطرق البرية عبر الصحراء الشرقية فى طرق قوافل حتى قفط التى تطورت وصارت مركزا ثانويا هاما للتجارة الشرقية (Strabo XV11, 815) .

وقد أعاد تراجان فتح القناة التى كانت توصل بين البحر الأحمر

والنيل، ولا بد أنه كانت هناك أغراض تجارية فى ذهنه لهذا المشروع. كما يصف بلينى فى كتابه « التاريخ الطبيعى » الطريق البرى الموصل بين بلوزيوم عند مدخل مصر الشرقى وارسينوى على رأس خليج السويس (N.H., VI, 165) ولكن ليست هناك قرائن أخرى تؤيد استعمال هذا الميناء الأخير، أما التجارة مع أثيوبيا فقد كان جزء منها يأتى عن طريق البحر الأحمر وجزء آخر كان يأتى على يد التجار الذين كانوا يبحرون فى النيل شمالا حتى اليفانتين كما كانت هناك طرق قوافل تؤدى إلى الواحات فى الصحراء الغربية . كما كان هناك طريق يؤدى من بلوزيوم (الفرما) حتى الجرهاء على ساحل الخليج العربى .

أما عن مقدار التجارة مع الهند وشبه الجزيرة العربية فيقدره بلينى الأكبر، بخمسين مليون سستار (العملة الرومانية) سنويا فى عصره (النصف الثانى من القرن الأول الميلادى) ، وبما أن بلينى الأكبر كان عضوا بارزا من طبقة الفرسان وكان وثيق الصلة بالامبراطور فسبسيان فمن الواضح أن مصادر معلوماته كانت دقيقة وترتكز على ايصالات الجمارك التى تجبى عند الموانى المؤدية إلى مداخل الامبراطورية. أما عن قيمة التجارة المصرية من هذا المبلغ فىرى جونسون فى كتابه عن مصر الرومانية أنه يمكن أن يصل إلى ما بين خمسة وعشرين وأربعين مليون سستار ، بينما احتفظ العرب باحتكار بعض السلع الأخرى كالقرفة والزنجبيل وبعض البهارات والتوابل الأخرى، ويشير بلينى إلى أن التجار الاسكندرانيين كانوا يقايضون معظم ما يستوردونه من سلع بصادراتهم

من الكتان، كما يذكر المؤرخ المجهول لكتاب « رحلة بحرية حول البحر الأحمر »، قائمة بالبضائع المصرية التي كانت مقبولة في الموانئ الشرقية في شرق إفريقيا وجنوب شبه الجزيرة العربية قبل الوصول إلى الهند. والرحلة التجارية إلى الشرق كانت محفوفة بالمخاطر والصعاب بسبب القراصنة ولذا كانت هناك حاجة في بعض الأحيان إلى حراسة عسكرية.

أما عن مقدار ربح التجار الإسكندريين وغيرهم من التجارة الشرقية فيذكر بليني أن قيمة وسعر الواردات الشرقية كانت تتضاعف مائة ضعف، عندما تصل إلى روما وهو هنا يحسب على أساس السعر للسلعة في الموانئ الشرقية وليس في موانئ البحر الأحمر. وإذا ما وضعنا في الاعتبار تكاليف نقل هذه السلع بالسفن من الهند إلى ميوس هورموس على البحر الأحمر في رحلة محفوفة بقدر كبير من المخاطر، ثم تكاليف النقل بالقوافل من ميوس هورموس إلى قفط ثم الرحلة النيلية للبضائع من قفط إلى الإسكندرية ومن هنالك إلى روما مع ما يصحب هذه الرحلة الطويلة من الموانئ الشرقية حتى روما من ضرائب ومكوس على التصدير والاستيراد طوال الطريق، وإذا ما وضعنا في الاعتبار أيضا الضرائب والرسوم التي تضاف لهذه السلع في الإسكندرية بعد تصنيعها في صورة دهون وروائح عطرية وتعبئتها في زجاجات من صنع الإسكندرية وإعداد التوابل للأسواق الغربية بإضافة مواد أخرى إليها، أقول بعد أن نضع كل هذا في الاعتبار فإن الأرباح التي كان يجنيها

التجار السكندريون من جراء هذه التجارة لا بد أنها كانت طائلة ووفيرة .

وبخلاف دور مصر والاسكندرية الكبير فى تجارة الترانزيت هذه فى السلع الشرقية والاثيوبية فمن الواضح أن مصر كانت تصدر أيضا سلعا مصرية خالصة. وقد سبق أن ذكرنا الصادرات المصرية من الورق والزجاج والمنسوجات والعقاقير الطبية .

ومن المحتمل أنه كان باستطاعة مصر تصدير مقدار معين من الحبوب بالإضافة إلى ما كانت تدفعه لروما كجزية أو ضريبة سنوية ، وهناك بعض شقف الاوستراكا من مصر العليا مدون عليها صادرات حبوب مصرية . كما كان البلح من سلع التصدير المصرية .

أما عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى فى مصر تحت حكم الرومان فقد كان بمصر مصايد كبرى للأسماك سواء من المياه العذبة أو المالحة من النيل والبحيرات والبحرين المتوسط والأحمر كما نعرف . وكانت حرفة الصيد وتمليح السمك تكتسب أهمية كبيرة وكان السمك المملح يصدر على نطاق واسع . كما كان صيد وقنص الحيوانات يكثر فى الأحراش والمستنقعات .

كما كانت الماشية تربي فى مصر على نطاق كبير وكانت تصدر كأضحيات للندور والأعياد. ورغم أن معلوماتنا قليلة عن تربية الخيول فى مصر إلا أن سباقات الخيل فى الاسكندرية وعواصم الأقاليم كانت تحظى بشعبية. وكانت الخيول والبغال تصدر كهدايا لأمرء الهند

ولكننا لانعرف إن كانت هذه الخيول مصرية أم مستوردة أصلا من أماكن أخرى لمصر. كما كانت تربية الحمام شائعة في مصر .

وقد كانت هناك سوق للعبيد بالاسكندرية ولكن معلوماتنا محدودة فيما يتعلق بمدى التجارة الخارجية لأولئك العبيد وقد كان هناك عبيد من اثيوبيا وكان سعرهم مرتفعا في روما وكان أسرى الحرب يباعون في الريف أو يرسلون للعمل في المناجم. وكان تصدير عبيد المنازل محكوما بمقننة الايديولوجوس (سنتحدث عنها فيما بعد) .

ومن الأنشطة الأخرى الإقتصادية كان هناك العمل بالمناجم والمهاجر التي أدعت الدولة ملكيتها. وكانت هذه المناجم والمهاجر تؤجر أحيانا للأفراد، كما كانت رسوم نقل المعادن والأحجار بالسفن النيلية تعود ببعض الربح على ملاك السفن .

وأخيرا فإن السياحة إلى مصر كانت أحد هذه الأنشطة الإقتصادية، فقد كانت مصر تعرف السياحة العلاجية لمناخها وطقسها المتميز وكان ينصح بزيارة مصر لتجديد نشاط وصحة الإنسان (Pliny, Ep. V,19)، كما كانت آثار مصر تجتذب أعداداً كبيرة من السياح ، كما أن جامعة الاسكندرية اجتذبت أعداداً كبيرة من طلاب العلم في فروع الفلسفة والبلاغة والطب ثم علوم المسيحية على يد كليمنت واوريجين .

الفصل الرابع

الإحصاء وضريبة الرأس والأعباء

١ - الإحصاء السكاني Census

كان هناك إحصاء يجرى لحصر عدد السكان في مصر في العصر الروماني مرة كل أربعة عشر عاما (١٤ عاما) . وكانت أولى خطوات هذا الإحصاء هي تقديم الأفراد لإقرارات يقدمها مالك أو مستأجر كل منزل مشفوعة بقسم ويرد في هذا الإقرار أسماء وأعمار من يقيمون معه بالمنزل ودرجة قرابتهم أو صفة قرابتهم له . وكانت عقوبة تقديم إقرار به بيانات غير صحيحة أو كاذبة هي مصادرة ربع ملكية مقدم الإقرار كما ورد في مقننة الايديولوجوس في الفقرة ٥٨ التي تقول : « الأشخاص الذين لم يسجلوا أنفسهم أو من ينبغي أن يسجلوهم في الإحصاء السكاني من منزل لمنزل يدفعون غرامة تعادل ربع ممتلكاتهم ، وإذا ما اتضح أنهم لم يسجلوا أنفسهم أو ذويهم في احصائين تفرض عليهم هذه الغرامة مضاعفة » . ولابد أنه كان هناك موظفون للإحصاء يتابعون مدى دقة هذه الإقرارات وكانوا يقومون بجولاتهم التفتيشية على مستوى كل نوموس (أقليم) وعلى ضوء هذه الإقرارات المسجلة كانت تعد قوائم دافعي الضرائب على مستوى القرية والمركز والإقليم . وكانت هذه الإقرارات تراجع سنويا على سجل قيد المواليد والوفيات ، وإذا ما ادعى مواطن تمتعه بوضع متميز فيما يتصل بالضرائب ، فقد كان يتم الفصل في صحة هذا الادعاء من عدمه عن طريق اختبار أو اجراء يسمى epicrisis وكان يعقد للصبي وهو في سن الثالثة عشرة أى قبل

أن يندرج اسمه فى سجل دافعى الضرائب عندما يبلغ الرابعة عشرة من عمره .

٢ - ضريبة الرأس (Poll - tax) Laographia

كان الخاضعون لدفع الضريبة الرأس يتحددون من خلال قوائم الاحصاء الذى يتم كل أربعة عشر عاما والذى ذكرناه أعلاه، وكان معدل هذه الضريبة يتفاوت فى الأقاليم المختلفة بل وداخل الإقليم الواحد. وكان سكان عواصم الأقاليم يتمتعون بامتياز هو دفع ضريبة الرأس ولكن بمعدل أقل من القرويين . وحتى فى عاصمة الإقليم ذاتها كان هناك تفاوت فى معدل هذه الضريبة ، حيث كانت الفئة المميزة فى عاصمة الإقليم هى -فيما يبدو- أحفاد المستوطنين العسكريين الأغريق من عصر البطالمة ، وكما سبق أن ذكرنا فإن هذه الفئة المتميزة كانت تتحدد من خلال اجراء الاختبار بهدف الفحص والتدقيق والمعروف بالـ *epicrisis* للأولاد فى سن الثالثة عشرة قبل عام من ادراجهم بكشوف دافعى الضرائب . أما المصريون فكانوا يدفعون هذه الضريبة كاملة دون نقصان ولا يتمتعون بأى ميزة فى هذا الصدد .

وكان الأفراد من الذكور يبدأون فى دفع هذه الضريبة، فى سن الرابعة عشر، وكانت هذه الضريبة تجبى من هؤلاء الذكور سنويا إلى أن يحين سن اعفائهم منها . وفى عصر الامبراطور تيبريوس كان دفع هذه الضريبة يستمر حتى سن الثانية والستين (8 P. Princeton) ، وفى

اقليم الفيوم يبدو أنها كانت تجبى حتى سن الستين (P.Londn 259-60) ويبدو أن سن الاعفاء من ضريبة الرأس قد ارتفع فيما بعد ليصبح ٦٥ عاما (Spp. XX. 40).

وقد كان المواطنون الرومان معفيين من ضريبة الرأس وكل ما يتصل بها ، وكذلك كان مواطنوا الاسكندرية إذ يقول المؤرخ اليهودى السكندرى يوسيفوس أنه بالإمكان تقدير عدد السكان فى مصر - باستثناء الاسكندرية - بدقة من خلال قوائم دفع ضريبة الرأس ، مما يعنى ان السكندريين لم يكونوا مدرجين على هذه القوائم . ومما يؤكد ذلك ما ذكرناه عند الحديث عن الامبراطور فسبسيان الذى فرض على السكندريين ضريبة رأس رمزية مقدارها أقل من دراخمة واحدة عندما سخروا منه وتهكموا عليه ، فاحتج السكندريون على ذلك احتجاجا عنيفا لأنه يشكل إهانة بالغة لهم وأسقطت هذه الضريبة من عليهم بعد توسط تيتوس ابن الامبراطور عند أبيه لكى يعفو عن السكندريين (Dio,LXVi. 81.5) ، ومن جهة أخرى فليست هناك أية قرينة فى الوثائق البردية أو غيرها - حسبما أعلم - تدل على أن سكندريا قد قام بدفع ضريبة الرأس ، أما عن اليهود فقد كان اليهود فى اقليم الفيوم يدفعون ضريبة الرأس وإن لم يتحدد مقدارها وكانت تجبى على الذكور منهم فقط وكانت هناك أيضا ضريبة اضافية يدفعونها تسمى «الضريبة على اليهود» مقدارها ٨ دراخمة و ٢ اوبول عن الفرد وكانت تجبى من الإناث والذكور منهم من سن الثالثة حتى سن الستين كما يتضح من

وثيقة بردية من الفيوم من عصر الامبراطور فسبسيان (SPP. IV. P. 71) . وهكذا يمكن القول من خلال هذه الوثيقة ووثائق أخرى (S.B. 5813, 5817, 5821) أن اليهود المقيمين خارج الاسكندرية لم يكونوا معفيين من ضريبة الرأس ، ولا نعرف على وجه اليقين إن كان يهود الاسكندرية يتمتعون بوضع أفضل من بقية يهود مصر أم لا .

أما عن الفئات التى كانت تتمتع بالإعفاء أو التخفيض فى مقدار ضريبة الرأس من غير الفئات التى سبق أن ذكرناها فإن أعضاء المجمع العلمى بالاسكندرية (والذى يترجم خطأ بكلمة متحف) والمسمى بالـ Museion فقد كانوا يتمتعون بالاعفاء من كافة الضرائب (P.RY1. 143; BGU. 73, 136,231) كما كان الأبطال الرياضيون والفائزون فى المسابقات الرياضية من المقيمين بالريف يتمتعون بنفس الميزة. كما كان الاعفاء من ضريبة الرأس ممنوحا لآباء الأفراد الذين استوطنوا مدينة «أنطينوبوليس» التى أقامها هادريان (Wilcken, Chr, 28) ، ولعدد من الكهنة فى كل معبد ولبعض كبار الموظفين فى إدارة الإقليم وتقسيماته الإدارية الأصغر .

أما عن معدلات ضريبة الرأس عن الفرد سنويا فإن هذا المقدار عن الفرد من المصريين الذين لم يتمتعوا بأى تخفيض كان ٤٠ دراهمة، أما المقدار الذى كان يدفعه الفرد من المستمتعين ببعض الامتيازات فى هذا الصدد فكان يتراوح بين ٨ دراهمات و ٢٠ دراهمة. أما عن دفع

هذه الضريبة عند الموت فيذكر والاس في كتابه عن الضرائب (Wallace, Taxation in Roman Egypt, P. 124) أنه إذا مات الرجل في النصف الأول من العام يدفع أهله نصف مقدار ضريبة الرأس، أما إذا مات في النصف الثاني من العام فتدفع الضريبة عنه كاملة. لذلك كان أهالي المتوفين يسارعون بإبلاغ وفاة أقاربهم حتى لا يضطروا إلى دفع الضريبة عنهم وبذلك - أى بهذا الإبلاغ - تسقط عنهم مسئولية دفع الضريبة عنهم في السنوات التالية . وكما سبق أن ذكرنا فإن الخاضعين لضريبة الرأس كانوا يتحددون من خلال قوائم إحصاء السكان وكان التعديل الوحيد الذى يطرأ على هذه القوائم في خلال فترة الأربعة عشر عاما التالية حتى موعد الإحصاء التالى هو إضافة الأشخاص الجدد الذين يصلون خلال تلك الفترة إلى سن دفع الضريبة (١٤ عاما) أو حذف أسماء الأشخاص الذين توفوا أو وصلوا إلى سن الإعفاء من الضريبة (٦٥ عاما) .

أما عن الغرض أو الهدف من ضريبة الرأس فيرى كثير من العلماء مثل فيلكن ومارتن وبريو أنها كانت تفرض على الشعوب المهزومة كرمز لخضوعها لغزاتها، وعلى ذلك فقد كان المصريون خاضعين لها في حين أعفى منها الرومان والسكندريون . ولكن كانت هناك آراء أخرى لا تعتبر ضريبة الرأس رمزا للخضوع وعلامة تحقير وإنما تنظر إليها باعتبارها «مبلغا يدفع بدلا من أداء الخدمة العسكرية» كما يرى ميلن، أو أنها «أحد الملامح الطبيعية للنظام المالى فى مصر فى العصر الرومانى

أخذه أغسطس عن البطالة» كما يرى السير هارولد ادريس بل « وأعفى منه بعض الفئات التي يرغب في تمييزها عن سائر الناس » .

٣- الأعباء Leitourgiae

بالإضافة إلى الضرائب العديدة التي كانت مفروضة على المصريين فقد كان يقع على عاتقهم أيضا القيام بأعباء أو خدمات إجبارية من أنواع شتى . وكان بعض هذه الأعباء يتضمن القيام بأعمال يدوية (أعباء وضيعة) أو متدنية (munera sordida) كالعمل في الجسور والقنوات ، أما البعض الآخر من الأعباء فكان يتطلب من شاغله انفاق بعض الوقت في الإشراف على مهمة كمهام حراسة شون الغلال أو جرن الدريس بعد الحصاد (P.Ryl. 90,col II) ، وكان بعضها يتطلب من شاغله انفاق بعض الوقت والمال في وظائف المناطق المحلية مثل جباية الضرائب والإشراف على الممتلكات المصادرة، ومن السهل متابعة تطور نظام الأعباء في مصر الذي بدأ من القرن الأول وأصبح يمثل في القرنين الثاني والثالث حملا ثقيلا على كاهل الناس وازدادت الشكوى والتذمر من جسامته وقسوته .

أما عن الأعباء من النوع الأول وهي الأعباء الوضيعة التي تنطوي على العمل اليدوي في اصلاح الجسور وتطهير القنوات والتي كان يقوم بها المصريون من أهل الريف وهو عبء يقوم به الفرد لمدة خمسة أيام كل عام، وكان المشرفون على الري يعطون كل فرد أدى هذا

العبء شهادة تفيد قيامه بذلك حتى لا يتكلف مرة أخرى خلال العام بالقيام به ، وقد وصلنا من خلال الوثائق البردية حوالى أربعمئة من هذه الشهادات يرجع أقدمها إلى حوالى سنة ٤٥ م. (P. Bon.31) وآخرها تعود إلى سنة ٢١٨ م (P.Lond. III. 1267a) . وكل هذه الوثائق أو الشهادات من الفيوم ، مما يرجح أن هذا العبء كان قاصرا على اقليم الفيوم. ولمزيد من التفاصيل حول هذه الشهادات أنظر :

P.J. Sijpesteijin, Penthemeros- certificates in Graeco Roman Egypt, P. Lugduno. Batava. vol. XII) 1964.

كما أن الوالى تيبريوس يوليوس الاسكندر وعد السكندريين فى مرسوم أصدره عام ٦٨ م. (O.G.1.S.669) ألا يكلفوا بأعمال فى الريف، وهكذا أكد الوالى فى مرسومه على اعفاء السكندريين من الأعباء الوضيعة ذات الأعمال اليدوية. ويمكن أن نستنتج من مرسوم تيبريوس الاسكندر أن هذه الأعباء كانت شاقة وأنه قد وصلت للوالى شكاوى بشأنها .

وفى القرن الثانى الميلادى ازدادت الأعباء بكثرة كما ازدادت الوثائق المعبرة عن هذه الأعباء ووصلنا منها الكثير، وحتى بالنسبة للأعباء الشاقة اليدوية الخاصة بالعمل فى الجسور والقنوات خمسة أيام كل عام فرغم أن وثائق من القرن الأول قد وصلتنا عنها إلا أنها لم تنظم تنظيما دقيقا إلا فى أواخر عصر الامبراطور تراجان سنة ١١٥

تقريباً، كما يعزى إلى تراجان أيضاً اتخاذ خطوة بالغة الأثر بشأن الأعباء الأخرى غير اليدوية عندما جعل جبابة معظم الضرائب النقدية تنتقل إلى أيد أشخاص معينين كجبابة كعبء ملقى على كاهلهم وبذلك قلص أو أنهى تماماً تجاوزات جبابة الضرائب من الموظفين وتعسفهم فى استغلال سلطتهم.

وقد كانت الأعباء فى القرنين الثانى والثالث شديدة الوطأة على الأفراد فى مصر حتى أن أحد ولاة مصر وهو سمبرونيوس ليبراليس أشار فى مرسوم له إلى أن الكثيرين قد رزحوا تحت وطأة الفقر من جراء هذه الأعباء فهجروا مزارعهم ولاذوا بالفرار أو تحولوا إلى لصوص وقطاع طرق ، وكان كاتب القرية أو شيوخ المزارعين يعدون قوائم بأسماء الأفراد المكلفين بالقيام بالأعباء من أهل القرية ويعرضونها على الاستراتيجوس الذى كان له الاختيار النهائى ، وكان شيوخ المزارعين وأحياناً مجتمع القرية بأكمله يتحملون مسئولية تضامنية عن المرشحين للأعباء (B.G.U 235, 1566) وكانت هذه المسئولية تمتد لتشمل دفع الضرائب عنهم إذا لزم الأمر (P.Ryl. 219) ، كما كان شغل الوظائف فى عواصم الأقاليم - كعبء من الأعباء - أمراً مكلفاً جداً بالنسبة لشاغليه حتى أن الكثيرين كانوا يسعون للتخلص من هذه الأعباء الشرفية الباهظة التكاليف (P.Ryl. 77) . وفى القرن الثالث كانت الوظائف المحلية الإيجابية تنطوى على كثير من المسئوليات والتكليفات حتى أن بعض المرشحين لشغلها كانوا على استعداد فى

بعض الاحيان للتنازل لمن رشحهم عن ملكيتهم طوال مدة التكليف بالعبء بشرط أن يتولى القيام بتكليفات المنصب من الدخل الناتج من هذه الاملاك (C.P.R. 20,I;P.OX. 1405) وبعد أن أصدر سبتميوس سيفيروس فى أوائل القرن الثالث قراره بمنح مجالس بولى لكل عواصم الأقاليم المصرية أصبحت هذه المجالس تشارك فى مسئولية تعيين الموظفين المحليين فى الوظائف الاجبارية وكذلك فى تكليف الاشخاص العاديين بالقيام بالأعباء العادية فى مناطقهم (P.Ryl. 77;P. Oxy. 1413).

وكان هناك قلة من الأفراد يتمتعون بالاعفاء من القيام بالأعباء وهى قلة تتمتع بحظوة ونفوذ كالرومان. كما كان السكندريون يتمتعون بالاعفاء من القيام بالأعباء فى المناطق الريفية، ولكنهم إذا ما حاولوا تجنب بعض الواجبات مثل الوظائف الالزامية أو بعض الأعباء الشرفية الأخرى كأعمال البنوك وجباية الضرائب فإنهم كانوا يصدمون بنظام وقوانين الدولة. كما كان قدامى المحاربين فى الجيش الرومانى الذين سرحوا من الخدمة بشرف وحصلوا على المواطنة الرومانية يعفون فى بادىء الأمر من القيام بالأعباء كما يتضح من مرسوم اصدره الامبراطور دوميتيان سنة ٨٧م. (Wilcken, Chr. 463) ، ولكن بمرور الوقت أصبح هذا الإعفاء مؤقتا وليس دائما وكان قاصرا على السنوات الخمس الأولى بعد التسريح من الخدمة كما يتضح من وثيقة من عصر الامبراطور ماركوس أوريليوس سنة ١٧٢ (BGU.1800) . ويبدو أنه

فى نفس الوقت تقريبا تقلصت مميزات الكهنة فى هذا الشأن كما يتضح من وثيقة تعود لسنة ١٧٧ (B G U. 194) . وكان الأطباء يعفون من الأعباء الوضعية ، ولكنهم كانوا يكلفون على ما يبدو - بالقيام بالأعباء الأخرى التى تنطوى على نفقات مالية (P.OX. 40; P. Fay. 106) . كما كانت أعذار المرض وعدم المقدرة المالية وكثرة عدد أفراد الأسرة المسئول عنها الشخص وبلوغ سن الخامسة والستين تقبل الأعفاء من الأعباء (P. Flor. 312; P51 1103) . ويبدو أن سن الاعفاء من الأعباء قد زاد فيما بعد فى عهد الامبراطور سبتيميوس سيفيروس ليصل سن السبعين (P. Flor. 382) . كما كان من حق الآباء تعيين أحد أبنائهم ليعاونهم فى شيخوختهم ويكون سنداً لهم . وكان هذا الإبن يعفى مقابل ذلك من بعض الأعباء العامة . كما كان يتمتع بالإعفاء من الأعباء أيضا الأبطال الرياضيون والممثلون وآباء المستوطنين الذين استوطنوا مدينة انطنيوبوليس التى أنشأها هادريان .

الفصل الخامس
نظام العدالة والقضاء في مصر
في العصر الروماني

فى القرن الأول قبل الميلاد امتدح المؤرخ ديودور الصقلى المبادئ القوية التى شكلت القوانين المصرية ولاحظ مدى عراقة العرف والتقليد والقانون المصرى (Diodorus, Historical Library, Book I, chs. 93-94) وتقول الروايات والأساطير أن مجموعة القوانين المصرية كانت منحة من الاله تحوت إلى أول ملوك مصر الذى وحد الوجهين القبلى والبحرى تحت حكمه وهو الملك مينا قرب نهاية الألف الرابع ق.م. وحتى إذا ما استبعدنا الملك مينا ومجموعة قوانينه على أنها أسطورة فإن هناك قرائن تاريخية واضحة تفيد بأن مبادئ العدالة قد صيغت وأن مجموعة القوانين قد سجلت وأن النظام الخاص بالمحاكم فى مصر قد تطور قبل البدايات الأولى لنشأة مدينة روما بألفى عام تقريبا. وللمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر كتاب :

J. Pirenne, Histoire des institutions et du droit privé de l'ancienne Egypte, 3vols, Brussels, 1932-35

أما عن عصر الامبراطورية الرومانية فإن السلطة القضائية العليا فى الامبراطورية كانت تتمثل فى شخص الامبراطور. وقد كان بوسع المواطنين الرومان فى أى مكان من الامبراطورية أن يستأنفوا الأحكام الصادرة ضدهم عند الامبراطور الذى كان بيديه السلطة المطلقة فيما يتعلق بأحكام الإعدام ، كما كان من حقه التدخل فى بعض القضايا المدنية. أما بقية سكان الامبراطورية فقد كان بوسعهم اللجوء فقط إلى جهازهم القضائى الداخلى فى ولاياتهم المتعددة ولكن حاكم الولاية

كان يمكن أن يحيل إلى روما الحالات القضائية التي يرى أنها تتطلب قرارا من الامبراطور ذاته .

وبالإضافة إلى والى مصر الذى كان مكلفا بحكم الولاية وكان رومانيا من طبقة الفرسان كان هناك عددا آخر من كبار الموظفين فى الإدارة الرومانية كانوا يمارسون التشريع، ولكن فى حالات القانون المدنى فقط. وكان أهم هؤلاء الموظفين الرومان الموظفين الآتية ألقابهم Iuridicus أى « معلن القوانين »، والارخيديكاستيس archidi-castes أو « كبير القضاة »، والايديولوجوس idiologos أو « مدير الحسابات الخاصة أو المخصصات الامبراطورية » والديويكتيس dioiketes أى مراقب الحسابات أو وزير المالية، ولكن ليست هناك حدود أو فواصل واضحة تفصل بين المهام القضائية لكل منهم على حده. وكان هناك واحد أو أكثر من بين هؤلاء يرافق الوالى فى جولاته السنوية لتفقد إدارة الأقاليم وعقد جلساته القضائية . وفى جولات الوالى السنوية فإنه نادرا ما كان يسافر إلى الجنوب من منف أو الفيوم (وكان موظفو الاقاليم التى تقع فى مصر الوسطى والعليا يبحرون إلى الشمال نحو منف أو الفيوم ليقدّموا تقاريرهم للوالى) ، كما أنه نادرا ما كان يتعامل مع قضايا غير تلك التى أرسلت إليه على سبيل الاستئناف من أحكام المحاكم أدنى من محكمة الوالى أو الـ Conventus بل وليست كل القضايا المرسلة إليه وإنما نخبة منتقاة من بينها كما سنرى . وكان من نتائج ذلك أن قطاعا ضئيلا جدا من السكان كان على احتكاك بقمة

السلطة القضائية فى الولاية ، وكان الذهاب إلى المحكمة يعنى عند أغلب الناس المشول بين يدى الاستراتيجوس أو حاكم الإقليم . وحتى الشكاوى التى كانت توجه لسلطة قضائية أعلى كانت تحال إلى الاستراتيجوس للتصرف فيها .

وقد كان القانون والإجراءات القضائية السائدة فى مصر فى العصر الرومانى خليطا من تجربة الماضى وضرورات الحاضر (فى ذلك الحين) انصهروا واندمجوا وتطورا معا فى بوثقة التجربة ، وفى العصر الرومانى فإن تعريف « المصرى » كان يتضمن كافة سكان تلك الولاية من غير الرومان واغريق عواصم أو حواضر الاقاليم واليهود . وما كانت الإدارة الرومانية تطلق عليه « قوانين المصريين » كان فى ذلك الوقت عبارة عن تلال من القانون السارى المفعول والعادات الجارية وكان بعضا منه مصريا صميما والبعض الآخر اغريقى الأصل ، وإن كان الاغريق فى الحقيقة قد اخذوا الكثير عن المصريين وتعلمذوا على أيديهم مثلما فعل افلاطون الذى قضى ثلاثة عشر سنة فى مدرسة عين شمس القديمة يتعلمذ على الكهنة المصريين . وبمرور الوقت فى العصر الرومانى فإن هذه المبادئ والممارسات المصرية القانونية قد عدلت تدريجيا وبشكل لا مفر منه لكى تتلائم مع القانون الرومانى المتصل بالموضوع .

وفى العصر البطلمى أنشأ الملوك البطالمة الأوائل محاكم مدنية منفصلة خاصة بالمصريين من أهل البلاد من جهة وكان يطلق عليها « قضاة الشعب أو Laokritae » وللاغريق الوافدين الذين استقروا

بمصر من جهة أخرى وكان يطلق عليها « القضاة المتجولون أو chrematistae » الذين كانوا ينتقلون بين المستوطنات الاغريقية المتناثرة في القطر المصرى ، فإذا كان طرفا النزاع من المصريين أحييت القضية بطبيعة الحال إلى المحاكم الأولى أى قضاة الشعب ، أما إذا كانا من الاغريق فكانت تحال إلى الثانية أى «القضاة المتجولون» أما إذا كان أحد طرفى القضية مصرى والآخر اغريقى تكون اللغة المكتوبة بها الوثيقة موضوع النزاع (عقد أو وصية أو شكوى ...الخ) هى الفاصل فى الموضوع فإذا كانت تلك الوثيقة مكتوبة بالكتابة أو الخط المصرى (هيروغليفى أو ديموطيقى) احييت إلى «قضاة الشعب » وإن كانت مكتوبة بالاغريقية أحييت إلى محاكم «القضاة المتجولون» . وقد استمر ذلك الوضع بعض الوقت تحت الحكم الرومانى إلى أن تم التخلي عنه فى حوالى منتصف القرن الأول . ففى ذلك الحين كان السكان المصريون من أهل البلاد قد اعتادوا والفوا تسيير أمورهم وأعمالهم باللغة الأجنبية السائدة فى أروقة الإدارة والحكومة وهى اللغة اليونانية (الاغريقية) بينما كان هؤلاء المصريون يحتفظون بلغتهم القومية فى معاملاتهم الخاصة مع بعضهم البعض .

وقد كان للإدارة فى الولاية ذخيرتها من المدعين العموميين (أو النيابة العامة بلغتنا الحديثة) أما عندما يكون المدعى فى القضية أحد الأفراد فقد كان هو صاحب الشأن فى تحديد سير الإجراءات فى القضايا أما بشخصه ؛ أو عن طريق ممثل عنه هو محاميه .

وكانت الخطوة الأولى فى هذه الإجراءات هو تدبير أو كتابة شكوى للموظف الكبير المختص أو السلطة المختصة والذي كان فى العادة الاستراتيجوس أو الايستراتيجوس الذين كان لهما سلطة التشريع فى القضايا التى تتضمن ضررا مدنيا أو ماليا. وكان بعض الشاكين يطلبون منهما الزام المدعى عليه بدفع التعويض عما لحق بهم من أضرار بينما كان البعض الآخر يطلبون منهما ادراج قضاياهم ضمن القضايا التى ستعرض على الوالى فى جولته القضائية بالاقليم .

ولكن بما أن الوالى كان يولى عنايته فقط للجرائم الكبرى أو القضايا الفريدة التى ليس لها نظير من قبل فإن معظم القضايا أو الشكاوى المرسلة إليه لم تكن تصله أصلا وإنما كما موظفوه يحولونها إلى محكمة الاستراتيجوس أو أية محكمة أدنى .

وكان الشخص الذى ينتظر المحاكمة عليه أن يقدم ضمانات او كفالات (مثلما يفرج عن المتهم الذى على ذمة قضية ما بكفالة فى وقتنا الحاضر) تضمن مثوله أمام المحكمة عند نظر القضية المتهم فيها. وفى غياب هذه الضمانات وفى القضايا الخطيرة ذات الأهمية كان المتهم يحتجز حتى موعد المحاكمة. وعندما يكون الاستراتيجوس جاهزا للنظر فى الشكوى ومتابعتها كان يصدر أوامره باستدعاء أطرافها. ومن الطريف أن أوامر الاستدعاء هذه من قبل الاستراتيجوس أو أحد معاونيه لم تكن تمثل أمر استدعاء موجه للمدعى عليه او مذكرة بالقاء القبض عليه، وإنما هى تعليمات موجهة لرجال الشرطة المحليين فى القرية أو

مكان إقامة المدعى عليه.

وعندما كانت تبدأ اجراءات نظر القضية كان الاستراتيجوس يرأس هيئة المحكمة وكانت تجرى المرافعات الشفهية ويتخللها في الغالب تقديم الشهادات الخطية المشفوعة بقسم وما يتعلق بالقضية من وثائق وقوانين واحكام سابقة تفيد في اعتبارها كسوابق تساعد في اصدار الحكم. وفي نهاية جلسة الاستماع يصدر الاستراتيجوس حكمه.

وفي الحالات التي يرى فيها الاستراتيجوس أن القضية المنظورة تتعدى نطاق اختصاصه كان يحيلها إلى رئيسه المباشر الايستراتيجوس وأحيانا كان يحيلها مباشرة إلى الوالى . وفي هذه الحالة نرى الاستراتيجوس فى إحدى هذه الوثائق التى تصور جلسة استماع له فى إحدى القضايا يقول للمدعى « إذا كانت تدعى أن عظمة الأيستراتيجوس قد أصدر حكمه فى قضية مماثلة فإننى احيل الأمر إليه ليصدر حكمه فيه » (S.B. 7601). كما كان حق الاستئناف من قرارات أو أحكام الاستراتيجوس مكفولا للمتقاضين وكانوا يمارسونه ولكننا لانعلم شيئا عن الشروط أو القيود التى كانت تحكم حكم حق الاستئناف ، ولكن ربما كان المبرر فى تقديم مثل ذلك الاستئناف الدفع بارتكاب الاستراتيجوس لخطأ فى عملية التقاضى (خطأ قضائى) . وإذا ما اتهم الاستراتيجوس نفسه بارتكاب محذور يتنافى وطبيعة وظيفته أو أساء استغلال سلطته كانت القضية تحال مباشرة إلى سلطة أعلى . وعلى الرغم من أن سلطة الايستراتيجوس التشريعية كانت أوسع

نطاقاً من سلطة الاستراتيجوس فإنها كانت محدودة بعض الشيء . وكانت القضايا أو الحالات التي تخرج عن نطاق سلطته تحال إلى الوالى أو غيره من كبار الموظفين مثل « كبير القضاة » (P.S.1. 1100).

وفى حالة تقديم شكوى للوالى لكى تنظر فى إحدى الجلسات القضائية التى كان يعقدها لم يكن هناك ضمان يفيد بأن القضية ستنظر بالتأكيد من جانب الوالى ، وإنما كان الأمر متروكاً للصدفة أو الحظ . وفى هذه الحالة فإن ثراء الشخص المتقاضى كان يمثل ميزه بالنسبة له حيث يمكنه من السفر إلى الاسكندرية أو يجعل له وكيلاً أو ممثلاً ينوب عنه هناك ويعرض شكواه على الوالى مباشرة دون أن ينتظر الجولات التى كان يقوم بها الوالى ويعقد فيها جلساته القضائية التى يخصص فيها أياماً محددة لشكاوى كل إقليم . ومثل هذه الفرصة لم تكن متاحة أمام أغلب البسطاء من سكان الريف وكان عليهم أن ينتظروا حتى يحين موعد جلسات الوالى الخاصة بإقليمهم مما يضطرهم للانتظار لعدة أشهر حتى يحين موعد هذه الفرصة التى تأتى مرة فى العام وكان الوالى يذهب كل عام إلى ممفيس (منف) أو أرسينوى (الفيوم) وأحياناً ومن وقت لآخر كان يختار مكاناً آخر يعقد فيه جلساته مثل قفط - فى أواخر يناير أو أوائل فبراير . وكان يبقى هناك فى العادة لمدة شهرين أو ثلاثة يقرم خلالها بمراجعة السجلات المالية والمشاكل الإدارية للأقاليم (النومات) الممتدة من منف حتى أقصى جنوب مصر

ويتصرف فى الشكاوى والتظلمات المتراكمة أمامه على مدى العام، ونظرا لأن الوالى لم يكن ليرغب فى مد فترة اقامته فى منف أو الفيوم حتى لا يدركه صيف مصر الوسطى أو العليا الحار وحتى لا يخرق التقليد المعتاد بألا يبحر الولاة وكبار الموظفين والأباطرة فى النيل فى زمن الفيضان (يونيو-أكتوبر) فإن الوالى كان يخصص لكل نوموس أو اقليم اياما محددة فى جلسته القضائية Conventus . وقد كان حجم العمل فى هذه الجلسات القضائية هائلا ؛ ففى إحدى الوثائق كان الالتماس الذى قدمه أحد الاشخاص من اوكسيرينخوس فى جلسة الوالى القضائية يحمل فى الملف رقم ١٠٠٩ (P.Ox. 2131) ، وفى وثيقة أخرى يرجع تاريخها إلى شهر مارس ٢٠٩ عندما كان الوالى يعقد مجلسه القضائى فى ارسينوى تلقى الوالى على مدى يومين لاغير ١٨٠٤ التماسا (P.Yale 61) . هذا الرقم السابق يعنى أنه كان يصل للوالى يوميا فى حدود من ٧٠٠ إلى ٩٠٠ التماس يوميا، وإذا ما افترضنا أن الوالى كان يعمل لمدة عشر ساعات يوميا - وهو الحد الأقصى لساعات العمل اليومية فى قصور الحكم فى المحليات والولايات الرومانية - فإن نظر الالتماس كان يستغرق أقل من دقيقة بافتراض أن الوالى ظل يعمل طوال العشر ساعات . ويمكن أن نتخيل الطوابير الطويلة أمام مقر الوالى منذ مطلع النهار كله « ينتظر حكم الوالى فى شكواه وهو بين اليأس والرجاء . ولكن يجب أن نعلم غالبية هذا العدد الكبير من الالتماسات التى كانت تسلم لمرافق وحاشية الوالى لم يكن

يصل إلى منصة الوالى ، وإنما كان يصدر الحكم فيها معاونوه وموظفوه وكان الوالى ينظر فقط القضايا والشكاوى التى يعتبرها هؤلاء المعاونون ذات أهمية خاصة أو ذات صفة استثنائية ، بل وحتى القضايا من النوع الأخير كان الوالى يحيلها فى معظم الأحيان إلى الموظفين من رؤوسيه ، أو إلى بعض القضاة الذين كان يعينهم الوالى فى جلساته خصيصا لهذا الغرض. وإذا كان هناك جند فى إحدى القضايا كان الوالى يحيلها - على الأرجح - إلى قضاة عسكريين. وهكذا لم يكن الوالى يحتفظ لنفسه بقضايا للحكم فيها إلا بقدر ضئيل جدا حسب أهمية القضية أو فرادتها وجديتها كما ذكرنا. وكان الأشخاص الذين ينظر الوالى قضاياهم ويصدر حكمه فيها محظوظين جدا من ناحية أن صدور حكم الوالى فى قضية ما يصير نهائيا وغير قابل لطعن فيه أو معاودة النظر فى القضية بل يغلق ملف القضية وتصبح قضية منتهية *res iudicata* ، أما القضايا التى لا ينظرها الوالى فيمكن أن تمتد سنوات وتنظر من قبل قضاة كثيرين .

وأحيانا كان أطراف القضايا انفسهم يتسببون فى تعطيل الفصل فى قضاياهم إما عامدين عن طريق اللجوء لترتيبات معطلة ، أو من خلال تأجيل النظر فى القضايا لأسباب حقيقية مؤثرة مثل الانتظار حتى انتهاء موسم حصاد المحصول أو لعدم تمكن المتقاضى من المشول أمام الوالى عند نظر القضية لعدم لحاقه بالموعد. وكان من جراء تخلف المتقاضين عن المشول فى حضرة الوالى فى بعض الأحيان عند نظر

القضايا أن أصدر والى مصر ميتيوس روفوس (من عهد الامبراطور دوميتيان) فى ٣ أغسطس ٨٩م. قرارا فى هذا الشأن قال فيه: « هناك بعض المتقاضين الذين نستدعيهم لسماعهم فى جلساتنا فلا يحضرون ، وقد أمر ميتيوس روفوس المنادى بأن يعلن الآتى : بمقتضى هذا القرار يخطر الأفراد المدونة اسمائهم للمثول امام محكمتى ولم يمثلوا بأنه سيتم استدعائهم مرة أخرى وإذا لم يحضروا فى هذه المرة أيضا فإنهم سيحاكمون غيايا » (P. Hamb. 29) . ولكن يبدو واضحا ان هذه المشكلة ظلت قائمة وكانت تسبب قلقا للمتقاضين وغضبا واستياء للإدارة. فبعد حوالى مائة عام من قرار ميتيوس روفوس المذكور اعلاه أصدر الوالى فى ذلك الحين تيتوس باكتوميوس ماجنوس مرسوما مماثلا حول نفس الموضوع (P.O X. 3017) وفى حوالى ٢٥٠ أصدر الایستراتیجوس حکمه غيايا ضد بعض المتقاضين بعد أن استدعاهم للحضور ثلاث مرات ولم يمثلوا (S.B. 769, 11. 35- 36) .

وقد كان حکام الاقالیم المصریة وبقیة الموظفین الذین تحال إلیهم القضايا من الوالی لیفصلوا فیها على أتم استعداد لتنفيذ أوامر الوالی فى هذا الصدد لأنه سیدهم الذی یملك القوة والصولجان ولأن بقاءهم فى وظائفهم مرهون برضاه عنهم. ولكن المتقاضى الذی كان ینصفه حکم الاستراتیجوس كان لا یضمن تنفيذ هذا الحکم وربما واجه موجة من العراقیل على ید الموظفین المحلیین المسئولین عن وضع قرار الاستراتیجوس موضع التنفيذ. فقد كان هؤلاء الموظفون المحلیون فى

القرى والمدن سادة بلا منازع فى التفنن فى اختلاق الأسباب لعدم تنفيذ حكم صادر فى قضية ما إذا ما نجم عن تنفيذه تكليفهم بعض النفقات أو تجشيمهم بعض المشقة كأن يضطروا على سبيل المثال إلى البحث عن بديل لشخص كانوا قد كلفوه بالقيام بأحد الأعباء بصورة مخالفة للقانون . ففي إحدى الوثائق (P.Ox. 899) تلتمس سيدة من الاستراتيجوس أن يلزم ويجبر أحد موظفى القرية على تنفيذ حكم كان الاستراتيجوس قد اصدره لصالحها قبل عامين .

أما عن العقوبات الصادرة ضد من ثبتت ادانتهم فى هذه القضايا فإن معلوماتنا عنها ضئيلة ومحدودة . صحيح أننا نسمع فى الوثائق البردية عن سجون وعن أعباء يكلف بها بعض الأفراد بالقيام بواجب الحراسة على هذه السجون ولكن ليست هناك معلومات عن نزلاء هذه السجون، وهناك بعض الإشارات فى هذه الوثائق إلى ضرب وتعدى على أفراد انتهكوا أوامر المحكمة . وبالنسبة للجرائم الخطيرة فقد كان يحكم على مقترفيها -سواء من العبيد أو الأحرار من الطبقات الدنيا- بالاشتغال الشاقة فى معسكرات الجيش أو المناجم والمحاجر. أما أغلب العقوبات التى تصادفنا فى الوثائق فإنها عقوبات مالية. فمعظم الشكاوى فى هذه الوثائق تدور حول منازعات فردية يتمثل التعويض فيها فى دفع أموال كتعويض للخسارة التى لحقت بالشخص فى ذاته أو فى أملاكه .

وهكذا نرى أن عجلة العدالة فى مصر فى العصر الرومانى كانت بطيئة، وهذه العدالة البطيئة غير الفعالة كانت تشكل عبئا باهظا وفادحا

يشقل كاهل المصريين المرهق أصلا بالضرائب و « الأعباء » الثقيلة والتجاوزات غير القانونية وسوء استغلال السلطة من قبل الموظفين . وقد جاءت هذه العدالة البطيئة وتقاعس الموظفين المحليين عن تنفيذ الاحكام الصادرة لتكون القشة التي قصمت ظهر البعير ولتجعل حياة الكفاف التي كان يحياها اغلب المصريين أمرا غير محتمل . وفي أغلب أوقات العصر الروماني كان المصريون يعانون في صمت ولكنه صمت يخفى تحته الاستياء والتدمير الشديد كالجمر تحت الرماد ، وكان هذا الاستياء ينفجر من حين لآخر في صورة أعمال عنف فردية أو تمرد أو قلاقل جماعية كما في ثورة المصريين في الدلتا بزعامة الكاهن ايزيدوروس ١٧٢ في فترة حكم الامبراطور ماركوس اوريليوس ، وتحالف المصريين بزعامة تيماجينيس مع البالميريين (التدمريين) ودخول الاخيرين إلى مصر تحت قيادة زابداس قائد الملكة زنوبيا بسبعين الف من قواته إلى أن طردهم منها الامبراطور اوريليان ٢٧١ و ٢٧٢ كما سبق أن رأينا.

الفصل السادس

بعض جوانب الحياة الاجتماعية

١ - العبيد والرق

نادرا ما كان العبيد يستخدمون في الإقتصاد الزراعى فى مصر ، ولكنهم كانوا يكلفون بالعمل فى المزارع الكبرى والضياع أحيانا . ويرجع سبب قلة اللجوء للعبيد فى أعمال الزراعة فى مصر إلى وفرة الأيدى العاملة فى هذا المجال ورخص أجورها ، ومن هنا فقد كان استخدام العبيد غير مربح فى هذه الحالة لأن معظم المزارعين الأحرار فى مصر كانوا يعيشون على حد الكفاف ولذلك كانوا يقبلون العمل بأجور رخيصة تقل بصورة ملموسة عن تكاليف شراء العبيد التى تحتاج لرصيد مبدئى من رأس المال وكذلك إعالتهم وإعاشتهم على مدار العام . والسبب الآخر لهذه الظاهرة هى أن وادى النيل الضيق الذى تحف به الصحارى من الجانبين لم يساعد على قيام ضياع كبرى يمكن أن تستغل استغلالا اقتصاديا عن طريق عمالة من العبيد على عكس الحال فى إيطاليا وشمال أفريقيا التى كان يكثر بهما السهول والبرارى مما ساعد على وجود ضياع كبيرة بهما .

وقد كان العبيد يكثرون فى منازل بعض الناس من ميسورى الحال فى عواصم الأقاليم فى مصر . وكان معظم هؤلاء الناس فى عواصم الأقاليم يمتلكون عبدا أو اثنين على الأقل وفى أحيان كثيرة كانوا يمتلكون عددا أكبر من هؤلاء العبيد ولكن امتلاك أعداد ضخمة من العبيد كان أمرا استثنائيا : ففى إحدى الوثائق من أوائل القرن الثانى الميلادى (P. Oxy. 3197) نجد أسرة من وجهاء الإسكندريين الذين

ارتقوا إلى مرتبة المواطنين الرومان - وهى أسرة مكونة من أب وأبنائه الثلاثة - يمتلكون حوالى ١٠٠ (مائة) من العبيد . وقد كانت الأسر المالكة للعبيد فى عواصم الأقاليم تعاملهم فى أغلب الأحيان معاملة كريمة حيث كان كثير من العبيد يتعلمون القراءة والكتابة بأعداد كبيرة تنم عن أن غرض سادتهم من تعليمهم لم يكن التكسب من وراءهم . كما أن وجود ثلاثة أو أربعة أجيال من العبيد فى خدمة نفس الأسرة يبرهن على أن ظروف معاملتهم من قبل هذه الأسرة كانت إنسانية وكانت هذه المعاملة الإنسانية تتوج بمنح هؤلاء العبيد حريتهم . وكان عتق هؤلاء العبيد غالبا ما يحدث فى صورة وصية من سيدهم أو سيدتهم فى وصيته الأخيرة قبل وفاته كمكافأة على خدماتهم المخلصة له (أو لها) طول حياتهم السابقة . ففى وصية من عام ١٥٦ م -على سبيل المثال- يمنح الموصى الحرية - بعد وفاته - لأربعة من عبيده نظرا « لطيبتهم ومودتهم » ويترك لورثته « بقية عبيدى ومن قد ينجبونهم من ذرية فيما بعد » (P.OXY. 494) . وفى أحيان كثيرة أيضا كان العبيد يعتقون وسيدهم على قيد الحياة ، وكان بعض العبيد الذين يتميزون بمهارات معينة فى بعض المهن يشترون حريتهم عن طريق ادخار ذلك الجزء من مكاسبهم الذى كان سادتهم يسمحون لهم بالاحتفاظ به . وكان من الأمور المألوفة منح أو شراء العبيد لحريتهم من خلال وساطة أحد المعابد تحت رعاية إله هذا المعبد أو آلهته .

ومن بين مجالات عمل العبيد بعيدا عن المنازل العمل فى المحاجر

والمناجم وذلك حين يدانون فى أحكام قضائية ويسجنون لمدد طويلة .
 فنظرا لأن ظروف العمل فى المحاجر والمناجم كانت شاقة ومرهقة جدا
 لأنها تقع فى قلب الصحراء حيث الشمس الحارقة فى الصيف وزمهرير
 البرد القارس فى لىالى الشتاء فإن الحصول على عمالة لها فى ظل هذه
 الظروف كان يتم بوسيلة من اثنتين : أما أن تقوم الحكومة بتأجير ذلك
 العمل لأحد المقاولين الذى كان يجتذب العمال بعرض أجور مرتفعة
 وأما اللجوء إلى تشغيل المحكوم عليهم بالسجن لمدد طويلة ولكن كان
 أبناء الطبقات العليا معفيين من الحكم عليهم بالعمل فى المناجم
 والمحاجر حتى وإن أدينوا فى أحكام قضائية لأن هذا النوع من الأشغال
 الشاقة والعقوبات القاسية المهنية كان ينظر إليه باعتباره يليق فقط
 بالمجرمين من الطبقات الدنيا والعبيد وكذلك الأسرى من اليهود فى
 أعقاب ثوراتهم ثم بعد ذلك الأسرى من المسيحيين الذين اضطهدت
 عقيدتهم الجديدة لفترة من الزمن .

أما عن مصادر الحصول على العبيد فإن وضعها فى مصر من
 خلال القوانين المتاحة يعتبر مثالا ايضاحياً على الأوضاع السائدة فى
 أرجاء الامبراطورية . ففي القرن الثانى ق.م . أغرقت حروب روما التوسعية
 أسواق الرقيق بعشرات الآلاف من العبيد ولما كان من اليسير شراء عبيد
 بالغين بأثمان زهيدة فلم يكن هناك ما يحفز ملاك العبيد على تربية
 وتنشئة ذرية هؤلاء العبيد من الأطفال ، لاسيما وأن معدلات الوفيات
 كانت مرتفعة جداً بين الأطفال فى سنوات عمرهم المبكرة ومن هنا فإنه

من الممكن جداً أن يموت الطفل قبل أن يبلغ السن الذى يمكن أن يزاوِل العمل ويأتى لسيده ببعض من عائد عمله. أما فى القرنين الأول والثانى الميلاديين فقد تناقصت الحروب الخارجية فى الامبراطورية الرومانية وبالتالى هبطت أعداد العبيد من الأسرى فى أسواق الرقيق بصورة حادة. وكان من نتيجة ذلك أن من يمتلكون عبيدا بدأوا يشجعون عبيدهم ويحثونهم على إنجاب الأطفال وبدأت تظهر فى الوثائق البردية فى عقود بيع أو شراء العبيد صفة تصف العبد على أنه « مولود فى منزل سيده ». وربما كان المشترون لهؤلاء العبيد يجدون فى هذه الصفة ما يؤكد على صلابة هؤلاء العبيد وقوة تحملهم للظروف المحلية فى البيئة المصرية على عكس العبيد المستوردين الذين لا يعلم المشتري على وجه اليقين أصولهم وتاريخهم السابق . ولكن ليس لدينا قرائن من الوثائق تدل على أن هؤلاء العبيد المحليين كانوا يباعون بأسعار أعلى من غيرهم ولكننا نجد نصاً فى مقننة الايديولوجوس مضافاً صياغة غريبة ويبدو أنه يحظر تصدير هؤلاء العبيد من مصر .

ورغم ذلك فإن أعداداً من العبيد ظلت تستورد إلى مصر طوال تلك الفترة من أماكن أخرى بالامبراطورية ومن مناطق وراء الحدود المصرية. ومن بين مناطق استيراد العبيد المذكورة فى الوثائق البردية طراقيا وفريجيا وجالاتيا وليكيا وبامفيايا وشبه الجزيرة العربية واثيوبيا وموريتانيا . ومن مصادر العبيد الأخرى المذكورة فى الوثائق الأطفال الذين كان أهلهم ينبذونهم فى العراء « فى أكوام القمامة » فيلتقطهم

بعض الناس ويتخذونهم عبيدا. وفي واقع الأمر فإن الحكومة الرومانية قد شجعت الناس على أن يربوا هؤلاء اللقطاء على أنهم عبيد بأن حرمت تبنيهم كأبناء أو بنات لمن أنقذهم. وقد نصت الفقرة ١٠٧ من مقننة الايديولوجوس على ذلك « إذا ما ربّى أحد طفلا ممن نبذوا في العراء في أكوام القمامة وتبناه فيصدر ربع أملاكه بعد وفاته ». وفي هذا المقام نذكر أن مقننة الايديولوجوس تحدد في عدد من بنودها الوضع الاجتماعي للعبيد وعدم أهليتهم وكذلك القواعد المتصلة بتبنيهم وبيعهم في الخارج والداخل . وقد كانت هناك ضريبة تفرض على العبيد الذين يولدون في منازل سادتهم . ففي إحدى الوثائق من عهد الامبراطور هادريان (S.B. 6996) نجد سيدة من إحدى قرى ممفيس تستخرج « شهادة منشأ » لطفل من العبيد يبلغ عمره ثلاثة أعوام هو ابن عبدة لها تقيم في منزلها وتقول أن هذا العبد الصغير « مولود في منزلها » وأنها دفعت عنه الضريبة الملائمة، ويبدو من الوثيقة أن هذه الضريبة ذات طابع ديني يتصل بتقديم الأضحيات. وهذه السيدة التي كتبت هذه الوثيقة سيدة رومانية كما يتضح من اسمها Baebia Ru-filla وقد تمت هذا التصريح في العام الثامن من حكم هادريان (سنة ١٢٤م) ، وبعد ثلاثة أعوام قدمت تصريحا مماثلا « بشهادة منشأ » أخرى لطفل آخر عبد « مولود في منزلها » من نفس عبيدتها السابقة الذكر ودفعت عنه الضريبة وهذا التصريح الثاني مكتوب أيضا على نفس الوثيقة (عام ١٢٧م) وكانت هذه الإجراءات من استخراج شهادة منشأ

(مصدر) للعبيد ودفع الضريبة عنهم - فيما يبدو- تتم تنفيذا لأوامر وقرارات صادرة من الإدارة العليا كما تذكر هذه السيدة فى شهادتيها عن الطفلين فى الوثيقة السابقة .

وقد كان العبيد بصورة عامة يعاملون ضرائبيا حسب وضع سادتهم، كما كانوا يخضعون لنظام الأعباء للعمل فى الجسور والقنوات. فبصدد المعاملة الضريبية للعبيد نجد أنهم كانوا يدفع عنهم نفس الضريبة التى تدفع عن سادتهم : ففى إحدى الوثائق (P.Wilcken, Chr.217) من عام ١٧٢/١٧٣ م. نجد أحد العبيد قد بلغ الثالثة عشرة من عمره ويخضع لاختبار الفحص epikrisis الذى كان يخضع له الاغريق الذين يسكنون عواصم الأقاليم metropoleis قبل عام من إدراجهم بكشوف دافعى الضرائب فى سن الرابعة عشرة حتى يميزون عند دفع ضريبة الرأس بدفع مقدار مخفض من الضريبة يبلغ ١٢ دراخمة . وقد عومل العبد هذه المعاملة لأنه كان عبدا لأحد الاغريق الذين يسكنون عاصمة الاقليم الأوكسيرينخيتى (أوكسير ينخوس). وحتى إذا ما أعتق العبد فيما بعد وأصبح محررا فقد كان يعامل نفس المعاملة الضريبية لسيده السابق على الأرجح. وعند عتق أحد العبيد المملوكين للرومان كان يطبق عليهم القانون الرومانى وتجبى حينئذ ضريبة مقدارها ٥% (BGU. 96) .

أما عن تكاليف تنشئة العبيد فإنه إذا كان رضيعا واحتاج إلى تأجير مرضعة فإن تكاليف تربيته وتنشئته تتراوح بين ١٥٠ و ٢٥٠ دراخمة

فى العامىن الأولىن من عمره . أما بعد ذلك فإن تكاليف اطعام العبد وكسائه لم تكن تتجاوز ٥٠ دراخمة سنوياً حتى سن الصبا والبلوغ . وقد كان ثمن شراء العبد يتفاوت حسب عمره وشخصيته وجنسه وكفاءته فى القيام بإحدى الحرف ، ففى بعض الأحيان كان العبيد يرسلون لتعلم بعض الحرف عند أرباب هذه الحرف مثل النسيج (P. Grenf.II 59; P.Oxy. 1647; P. S.1.241) والاختزال (P. Oxy.724) والعزف على القيثارة (B G U. 1125) . وكانت النساء من العبيد يؤجرن أحياناً كمرضعات ومن المحتمل أن الراقصين والموسيقىين الذين كانوا يحيون الحفلات - كما يظهر فى الوثائق البردية - ويسافرون بين القرى والمدن كانوا من العبيد . ومما لاشك فيه أن البغايا والعاهرات كن من العبيد (P.S.I.1055) .

٢ - التعليم

إذا بدأنا حديثنا عن التعليم فى الريف المصرى تحت حكم الرومان لوجدنا أن الأمية كانت متفشية بين كثير من المزارعين والحرفيين من المصريين ، والدليل على ذلك أننا نجد فى الوثائق البردية المنشورة ما يزيد على ستمائة وثيقة يقوم فيها شخص أو كاتب متخصص بكتابة الوثيقة نيابة عن الطرف الذى يهمله الأمر لأن الأخير . حسب قول الكاتب لا يعرف القراءة *agrammateus* . ومن بين أصحاب الوثائق الستمائة المذكورة نجد ثلاثة فقط من سكان عواصم الأقاليم ومن *metropo-* *lites* بينما البقية من الأغلبية الساحقة من أهل القرى . وقد كان هؤلاء الأميون من أهل القرى من مهن مختلفة فمنهم بالإضافة إلى المزارعين - كهنة ورؤساء قرى ومديرى ضياع ومحاربون قدماء سرحوا من الجيش ولم تفلح ست وعشرون سنة من الخدمة فى الجيش فى التغلب على أميتهم . ومن المفارقات العجيبة التى كشفت عنها الوثائق البردية أن كاتب قرية وصلنا أرشيف كامل من أوراقه يصل عدد وثائقه إلى ١٢٧ وثيقة ونشره عالمان ألمان وأمريكى هما Hagadorn, You-tie عام ١٩٦٩ كان لا يعرف القراءة والكتابة ، وهذا الكاتب المقصود هو بيتاؤس Petaus صاحب هذا الأرشف السالف الذكر، والذى كتبت عنه مقالة بعنوان « الكاتب الذى لم يكن يعرف الكتابة Chronique d' Egypte (العدد ٤١ سنة ١٩٦٦ ، ص ١٢٧-١٤٣) . وحين

نتحدث عن هؤلاء الأميين فى تلك الوثائق فإن الأمية المقصودة لنا لم تكن فى كل الأحوال مقصودة على إطلاقها بمعنى أنه لا يعرف القراءة والكتابة على الإطلاق ، بل المقصود بالأمية هنا هو عدم معرفة اللغة اليونانية (اللغة الرسمية لدواوين الحكومة) ، ولكن من الممكن أن يكون هؤلاء الأشخاص الذين نعتوا بتلك الصفة - أو بعضا منهم - يعرفون الكتابة المصرية المحلية وخصوصا الكهنة من بينهم . ومما يؤكد ذلك الترجيح - فى بعض الحالات على الأقل - أنه ذكر صراحة فى عقد بيع منزل من عام ٥٥ م. حيث يذكر أحد الموقعين ما يلى « كتب فلان نيابة » عنه لأنه يجهل الكتابة اليونانية ولكنه يكتب بالكتابة المصرية» (S.B.5117) .

وهناك بعض الأشخاص يذكرون فى الوثائق على أنهم « يكتبون ببطء » بمعنى أنهم يستطيعون بالكاد أن ينقشوا توقيعهم وليس أكثر من ذلك فى تقليد ردىء للحروف اليونانية. ومع كل ذلك يمكن أن نفترض أنه كان هناك قرويون على مستوى أفضل من ذلك وأن بعضهم كان يستطيع أن يقرأ الأدب الأغريقى ويقدره - وهو افتراض تؤكده بعض شذرات من أعمال الكتاب الأغريق التى عثر عليها فى أطلال بعض القرى. وفى فصل سابق من هذا الكتاب سبق أن ذكرنا أن ذلك العدد الصغير من أثرياء القرويين الذين كانوا يسعون لأن يعتلوا بأقدامهم سلم الارتقاء إلى وضع أسمى فى الحياة الاجتماعية كانوا يميلون إلى تقليد حياة الطبقة الأرقى من سكان عواصم الأقاليم مما

كان يدفعهم إلى تعليم أولادهم التعليم الاغريقى . ولكن الجو العام الذى كان يسود القرى المصرية فى العصر الرومانى هو جو الأمية وأن القلة المثقفة كان يحيط بها خضم من الأمية. ومنذ العصر الفرعونى كانت معرفة الكتابة حكرا على الكتبة تقريرا، وهى فئة تحظى باحترام وتقدير عميق وكانوا من الكتبة المحترفين ذوى المهارة العالية ، وقد استمر هذا الاتجاه التقليدى فى القرى المصرية حتى العصر الرومانى بل وحتى بعده. وينص فى بعض العقود على أن معظم عقود وأوراق القرويين كان يكتبها الكتبة « فى الشوارع » ، وكان المستوى التعليمى لهؤلاء الكتبة يتفاوت من شخص (كاتب) لآخر ولكن أغلبهم يعطينا الانطباع بأنهم كانوا يعرفون القراءة والكتابة فقط ولم يكونوا على درجة عالية من الثقافة . فقد كان هؤلاء الكتبة يصوغون فى الغالب صيغا نمطية مكررة تتكرر فى كثير من العقود بل وحتى - وهو أمر يبعث على الدهشة - فى الخطابات الشخصية .

أما إذا تحدثنا عن التعليم بين فئة سكان عواصم الأقاليم - وفيهم نسبة لا بأس بها من الاغريق المستوطنين منذ العصر البطلمى - فإن أوراق البردى - وخصوصا البرديات الأدبية - تفصح عن أن أعمال كبار الكتاب والأدباء الاغريق جميعهم وكذلك أعمال الكثيرين من صغار هؤلاء الكتاب قد ظلت تنسخ ويعاد نسخها فى مصر طيلة قرون الحكم الرومانى ولعدة قرون من بعده. وهذه الصورة توضح أنه كان فى عواصم الأقاليم المصرية زبائن مستعدون لشراء مثل هذه الكتب أو استعارتها

واستنساخها لمكتباتهم الخاصة. وقد كان على رأس قائمة الكتاب الاغريق الذين حظوا بالشهرة والاستحسان والشعبية بين أوساط هؤلاء الاغريق من سكان عواصم الأقاليم هو شاعر الملاحم الاغريقى القديم « هوميروس » الذى كان الاغريق فى كل العصور القديمة يشيرون إليه بـ « الشاعر » تمييزا له باعتباره أول الشعراء ، وقد كان يقرأه الكبار والصغار فى مدارسهم. وقد نشر حوالى ٧٠٠ بردية وقطع شقافة تحمل نصوصا هومرية تتراوح بين بيت وعدة أبيات مقتبسة فى سياق أو آخر وكتب كاملة من الملاحم الهومرية وخصوصا الالياذة . ويأتى بعد هوميروس فى الشهرة والذيع الخطيب اليونانى ديموستينيس والكاتب المسرحى يوربيديس والشاعر التعليمى هيسودوس ووجد لكل منهم حوالى مائة شذرة منشورة فى الوثائق البردية .

ومن حين لآخر نعرض على وثيقة تعطينا لمحة عن كيفية تكوين سكان عواصم الأقاليم من محبى وهواة الكتب لمكتباتهم الخاصة من خلال الشراء أو الاستعارة أو النسخ ، فهناك وثيقة تسجل لنا دفع مبلغ من المال لأحد الكتبة لكى ينسخ نسخة من مسرحية أريستوفانيس الكوميديّة « بلوتوس » ومسرحية أخرى لكاتب التراجيديا سوفوكليس ، وفى وثيقة أخرى نجد أبنا فى الاسكندرية يشحن صناديقا من الكتب لأبيه فى أوكسيريخوس ، وفى أخرى نجد حاشية لخطاب مكتوب فيها « وفقا لما يقوله هاربوكراتون فإنها (الكتب) بحوزة ديمتريوس بائع الكتب . وقد كتبت إلى أبر للونيديس لكى يرسل لى بعضها من كتبى

الخاصة التي سوف يريك إياها سليوقوس بنفسه. فإذا ما وجدت أى كتب من تلك التي ليست فى حوزتى فانسسخها وأبعث بها إلى. وهناك أيضا كتب لدى ديودوروس وأصدقائه ليس لدى منها» .

وبالإضافة إلى ذلك فهناك وثيقتان لهما طرافة خاصة فيما يتعلق بالكتب وجامعيها : الأولى عبارة عن سجل بالضرائب المفروضة على بعض مساحات من الأرض، ولكن كتب على ظهر هذه الوثيقة - ربما بعد أن انتهت الحاجة إليها - قائمة من الكتب أعدها شخص من أوكسيرينخوس - ربما كان من تجار الكتب - ومن الواضح أنه أعدها لشخص آخر ليشتريها له. وهو يطلب فى هذه القائمة عشرين من محاورات أفلاطون صنفها بعنوانيها، وأربعة أعمال لكسينوفون، وكل ما يمكن أن يعثر عليه من أعمال هوميروس وميناندر ويوريديس وأريستوفانيس (P.OXY. 1153, 2192) وفى الوثيقة الثانية يذكر الكاتب أنه تسلم الطبقات التالية من الكتب من الاسكندرية . بويثوس « عن التدريب » ، وديوجنيس « عن الزواج » و « عن الخلاص من الألم » و « عن فوائد الوالدين » و « عن فوائد العبيد فى المنازل » (الكتابين ١-٢) ، وبوسيدونيوس « عن الاغراء (الكتاب ٣) .

ومما لاشك فيه أن عملية جمع الكتب هذه كان مداخلها فى بعض الأحيان بعضا من المباهاة - كما هو الحال فى مختلف العصور - فى انتقاء مجموعة كبيرة أو مختارة من الكتب ، ومع ذلك فإن الانطباع السائد هو أن هؤلاء الناس كانوا يسعون وراء الكتب سعيا

حيثما ليقرأوها ويعيدوا قراءتها وليس لمجرد اقتنائها. وقد كان سكان عواصم الاقاليم مولعين بالتراث الكلاسيكى وكانوا يحرصون على تمثيل المؤلفات المسرحية الكلاسيكية والمعاصرة لهم على المسرح فى الأعياد والاحتفالات والمناسبات على الجوائز. وهناك إحدى البرديات عليها شذرة ليوريديس والبردية مؤرخة بالقرن الثالث الميلادى وتحتوى فى هوامشها على تعليمات موجهة للممثلين (P.OXY. 2548) وفى وثيقة أخرى عبارة عن كشف حساب من القرن الثالث الميلادى تقريبا نجد مدفوعات قدرها ٤٩٦ دراخمة ونصف لممثل و ٤٨٨ دراخمة لأحد المنشدين لأشعار هوميروس (P.OXY. 529) وهى مبالغ كبيرة فى زمن كان العامل الماهر كعامل البناء مثلا يتقاضى أربع دراخمات فى اليوم .

ومن الطريف أيضا أن عددا من الكتاب والمؤلفين الذين يحظون بدرجات متفاوتة من الشهرة والاعتبار كانوا من مواليد المدن وعواصم الاقاليم فى مصر : وكان من بين هؤلاء اثيناىوس الذى جمع مؤلفات متناثرة عديدة والذى ولد فى نقراطيس ، وفيلسوف الافلاطونية الحديث العظيم أفلوطين والذى ولد فى ليكوبوليس (أسيوط) فى أسرة رومانية كانت مقيمة هناك . وقد رحل هؤلاء الكتاب العظام لطلب العلم فى الاسكندرية وروما ، ولكن لابد أنهم تلقوا بعض العلم فى مسقط رأسهم فى عواصم الأقاليم فى سنوات عمرهم المبكرة حيث لم تكن هذه العواصم معدومة من وسائل الثقافة والعلم.

وقد كان سكان عواصم الأقاليم يبعثون بأولادهم إلى المدرسة ، أما فيما يتعلق بتعليم البنات فقد كان قرارا شخصيا يعتمد على رغبة الأبوين أكثر من كونه ضرورة اجتماعية : وهناك بضع خطابات من أوائل القرن الثاني الميلادى تخبرنا بأن ابنة أحد حكام الأقاليم (استراتيجوس) كانت ملتحقة بمدرسة بعيدة عن مكان سكنها ، ولكن على النقيض تماما من ذلك نجد فى وثيقة من عام ١٥١ نجد أحد «المستوطنين» الاغريق من علية القوم فى أرسينوى يوقع نيابة عن أبنته التى لاتعرف الكتابة . وقد كانت المرأة التى تعرف الكتابة تباهى وتفخر وكانت تتحين الفرص لإظهار تلك الحقيقة سواء كان ذكر هذه الحقيقة وثيق الصلة بالموضوع الذى يتناوله أم لا . ففى عام ٢٦٣ نجد فى إحدى الوثائق امرأة تدعى أوريليا ثابسوس وتعرف أيضا باسم لولياني وتبعث بشكوى إلى والى مصر لكى تنال وضعاً متميزاً لم تكن معرفة القراءة والكتابة من الشروط الأساسية للحصول عليه وهذا الوضع المتميز هو أن تتصرف فى شئونها بصورة مستقلة بدون وصاية أحد الرجال عليها حيث تذكر هذه السيدة مايلى :

« إن النساء اللاتى أنجبن ثلاثة أبناء يكرمن بمنحهن حق التصرف بشكل مستقل وكذلك التفاوض دون أن يكون هناك من يمثلها أو ينوب عنها من الرجال فى أى صفقة أو مشروع يتم إبرامه ويتمتع بهذا الامتياز بصورة أفضل النساء اللاتى يعرفن الكتابة ولذلك ولما كنت أحظى بشرف الأمومة للعديد من الأطفال ولما كنت أعرف الكتابة بيسر

وسهولة لكونى متعلمة فإننى التمس من عظمتكم ... الخ»
(P.OXY. 1467) .

وفى عواصم الاقاليم وبعض القرى الكبرى لم يكن هناك نقص فى المدرسين الذين يدرسون مبادئ اللغة اليونانية وكان بعض هؤلاء المدرسين من العبيد وبعضهم من النساء . ويبدو أن تعليم الاطفال والتحاقهم بالمدرسة كان يبدأ فى حوالى العاشرة من عمرهم ، حيث نجد طفلا فى التاسعة من عمره ولايستطيع التوقيع باسمه على وثيقة تحدد له ارثه، كما نجد صبيا فى الرابعة عشرة من أبناء الطبقة العليا لايزال يتعلم القراءة والكتابة فى الجمنازيوم . وفى تقرير خاص بالاحصاء من عام ٢١٦ نجد أبا يسجل أسماء ولدين له يبلغ عمرهما ١٣ و ١٠ سنوات ويضيف أمام اسم كل منهما أنه « يتعلم الكتابة »
(P. Flor, 56, 382).

وكان التعليم المدرسى المحلى فى مدارس عواصم الاقاليم يعلم التلاميذ القراءة والكتابة كما يعرفهم بكنوز الأدب الاغريقى الكلاسيكى . أما إذا أراد التلميذ أن يحصل على فترة من الدراسة فى الاسكندرية ، وكثيرا ما كان سليلى الأسر المرموقة فى عواصم الأقاليم يرسلون للاسكندرية لتهديبهم وصقلهم وعادة ما كان يلزمهم فى هذه الرحلة عبد واثنان من العبيد للقيام على راحتهم وتلبية احتياجاتهم . وفى خطاب من أب لابنه فى الاسكندرية لتلقى العلم يعتذر الأب عن عدم تمكنه من زيارة ابنه إلا بعد حوالى شهر لانشغاله ببعض أعماله

الملحة ويضيف « فى سعيك وراء التعليم ركز كل انتباهك على كتبك وسوف تستفيد منها استفادة جمة » (P.OX. 531) .

ومما يجدر بالذكر أن الاسكندرية فى عصر البطالة كانت مركزا هاما من مراكز العلم والثقافة فى العالم القديم كما سبق أن نوّهنا فى فصل سابق : فقد كان فيها المكتبة الكبرى والمجمع العلمى فى الحى الملكى والمكتبة الصغرى فى معبد السرايوم ، وتحت رعاية الملوك البطالمة كانت هناك قائمة طويلة من علماء الاسكندرية المتميزين . وعلى الرغم من أن هذا التميز للاسكندرية لم يظل على ما كان عليه تحت حكم الرومان إلا أن دور العلم والمكتبات السكندرية حافظت على شهرتها . ويذكر سترابون (674) أنه كان يسمح للكثيرين من الأجانب بالالتحاق بمدارسها المتعددة على الرغم من أن بعض الطلاب من الاسكندرية نفسها كانوا يسافرون إلى خارج مصر لتلقى العلم . وفى القرن الثالث الميلادى يذكر أحد المؤرخين (Gregory Thaumaturgus) أن الطلاب كانوا يتوافدون على الاسكندرية من كل حذب وصوب لدراسة الفلسفة والطب . وكانت مدرسة الطب السكندرية على وجه الخصوص متميزة وتتمتع بشهرة فائقة ويذكر المؤرخ أميانوس ماركيلينوس أنه إذا مازعم طبيب أنه تلقى تعليمه فى الاسكندرية فإن ذلك فى حد ذاته كان كافيا للثقة فى كفاءته وقدراته ، (XXII. 17.15) وقد سبق أن أوردنا قصة الطبيب المصرى الذى كافأه بلىنى الأصغر وحصل له على المواطنة الرومانية من الامبراطور .

ان النظام الدقيق لقنوات الري وأعمال المسح المستمرة للأرض الزراعية كان يتطلب أعدادا كبيرة من المهندسين والمساحين الذين تلقوا تعليمهم على الأرجح فى الاسكندرية وحين اقترح الامبراطور نيرون اقامة قناة فى كورنثة ببلاد اليونان قام بأعمال المسح لهذا المشروع مساحون مصريون. وعلى الرغم من أن معلوماتنا عن التعليم القانونى والقضائى ضئيلة فإن الوثائق البردية تظهر الكثير من المحامين الذين ربما تلقوا علومهم القانونية عن القانون المصرى والاغريقى والرومانى فى الاسكندرية، وقد ظلت شهرة الفلسفة فى الاسكندرية حتى أوائل القرن الخامس الميلادى حين مزق المسيحيون بالاسكندرية الفيلسوفة الشهيرة هيپاتيا، كما أن علم اللاهوت المسيحى حظى بشهرة فائقة فى الاسكندرية على يد اثنين من مشاهير علم اللاهوت المسيحى فى القرن الثالث هما سانت كليمنس وسانت أوريجين .

٣ - الاحتفالات والترفيه والرياضة

تمدنا الوثائق البردية بمعلومات وفيرة وفريدة عن طريقة الاحتفال بالاعياد والاحتفالات ، وهناك درجات متفاوتة من المشاركة فى هذه الاحتفالات وكذلك عادات وطرق مختلفة للاحتفال تظهر فى الوثائق. ففى الاحتفالات العامة للدولة مثلا نجد الاحتفال بأعياد ميلاد الأباطرة وأسرهـم وتاريخ ارتقاء الامبراطور العرش والاحتفالات السنوية بالانتصارات وهكذا. وفى مثل هذه الاحتفالات العامة فإن الأجهزة الحكومية فى مصر تحت حكم الرومان كانت تصدر أوامرها بإقامة الاحتفالات والمهرجانات اللائقة على مستوى الأقاليم (النومات) المصرية . وفى مناسبات أخرى كان الموظفون المحليون فى الأقاليم يقيمون احتفالات محلية : ففى لفافة بردية من عام ٢٣٢ تسجل الوثيقة. أنه فى رأس السنة المصرية (أول شهر توت الموافق ٢٩ أغسطس) كان حاكم الإقليم (الاستراتيجوس) يحتفل بتنصيب الجيمناسيارخ ثم يصدر توجيهاته بتقديم الأضحيات فى مبنى الجمنازيوم وفى معبد القياصرة، ثم يغادر بعدها عاصمة الإقليم ويتوجه « إلى بقية أنحاء الإقليم حيث يحضر الطقوس الدينية والمهرجانات المعتادة» (P.Par.69).

وفى المدن كان الاغريق يواصلون اقامة الاحتفالات بألعابهم الرياضية التقليدية ومنافساتهم الأدبية والموسيقية وأعيادهم التمثيلية المسرحية. ولكن الاختلاف البين بين الممارسات القديمة فى العصور

الكلاسيكية للألعاب والاحتفالات المسرحية وبين أداء هذه الأنشطة بين الاغريق في مصر يكمن في أن من يقوم بالأداء من الاغريق بمصر من أبطال الجرى والملاكمين والمصارعين والممثلين والأدباء كانوا من المحترفين وليسوا من الهواة كما كانوا في العصر الكلاسيكى ، وكان هؤلاء المحترفون يسافرون من مكان لآخر ويتنافسون عاما وراء عام. وكان أبطال ونجوم هذه الأنشطة الرياضية والتمثيلية يحققون شهرة عالمية رائعة وجوائز مالية كبيرة وتغدق عليهم ألوان وصنوف من الإمتيازات كالمواطنة الشرفية والإعفاءات من الضرائب .

وفي احتفالاتهم في جوانب أخرى من حياتهم كان الاغريق في المدن هم الذين يحاكون ويطبقون نمط حياة المدن الاغريقية القديمة. وفي وثيقة من عام ٢٠٠ نجد أحد الأشخاص الخيرين من أوكسيريخوس (P.OXY. 705) يخصص وقفا « تذهب أرباحه لتقييم مسابقات الشبيبة السنوية الخاصة بها على المسرح على نفس نمط الأعمال المسرحية التي تعرض حاليا في أنطينوبوليس » . وهناك قائمة تغطى الأعوام ٢٦١-٢٦٨ تورّد لنا أسماء مواطنين من أوكسيريخوس - وأغلبهم من الاغريق أو الرومان باستثناء اسم أو اثنين - من الذين أدوا أدوارهم كشعراء أو عازفين على النفير أو المنادين في الألعاب التي يبدو أنها كانت على شاكلة الألعاب التي تقام في نقراطيس . وكان اثنان من المنادين الفائزين في سن الخامسة عشرة والسادسة عشرة من العمر ، وكان أحد الشعراء في الخامسة عشرة

ولكن للأسف لم تصلنا عينات من أعمال هؤلاء الشعراء ويبدو أن عرض هذه الأعمال على المسرح فى تلك المدن كان الغرض منه استعراض مواهب الشباب الاغريقى فى عواصم الأقاليم أمام المشاهدين أو الأهل المتباهين بأولادهم (الوثيقة الأخيرة هى (P.OXY. 2338) . كما أن هناك أيضا من بين الوثائق من أوكسيريخوس قوائم حسابات ونفقات أنفقتها المدينة على الاحتفال ببعض المناسبات : ففي عيد ديونيسوس نجد مدفوعات ومبالغ قدمت لمنادى وعازف نفير وكوميدي (وهو لفظ يطلق ربما على الاشخاص الذين كانوا يقومون بالرقص والغناء في آن واحد وربما كذلك يكتبون النص بأنفسهم) ولأشخاص عديدين عرّفوا بالاسم فقط، وكذلك مبالغ تدفع لـ «دم العجل» كناية عن الأضحيات التى تقدم فى هذه الاحتفالات (S.B. 7336). وفى احتفال بعيد الاله «سيرابيس» سجلت مدفوعات لـ «راقص ملائم» ولإثنين من الرياضيين المصارعين الملاكمين، والمدلكين والكوميدي والمحكم (من يقوم بالتحكيم) «ومن يقوم بالتلحين للرقص» وقارئ (النصوص الدينية) وراوى القصائد وكذلك مبلغ لمن أدى دور «الاله الذى له رأس كلب» (الإله انوبيس) (P.OXY. 519). وهناك قائمة مدفوعات أخرى- ولكن لم يحدد فيها عدد مرات الأداء - بها ٩٦٨ دراخمة لممثل ساخر صامت و ٤٤٨ دراخمة لأحد الشعراء الرواة، وما بين ١٠٠ و ٢٠٠ دراخمة لراقص، ومبلغ (مفقود فى الوثيقة) للموسيقيين و ٧٦ دراخمة للرجال الذين قاموا بحمل الصور

المقدسة لاله النيل والالهة الأخرى فى المهرجانات و ٨ دراحمات للمحكم و ٤ دراحمات لعازف النفير ونفقات أخرى عديدة (P.OXY. 413). كما حافظ سكان عواصم الاقاليم من الاغريق على استمرارية تراث اغريقى من نوع آخر وهو الدراما (فن التمثيل) الاغريقية الكلاسيكية (خصوصا يوربيديس فى فن المأساة وميناندر فى فن الملهاة) بالإضافة لنصوص مسرحية معاصرة. وقد كان النجوم من الشعراء والممثلين والموسيقيين المشاهير ينتخبون لعضوية «رابطة المؤدين من الفنانين الفائزين المتوجين من كافة أنحاء العالم تحت رعاية ديونيسوس» .

وبالإضافة إلى هذه الاحتفالات والمهرجانات العامة فى مدن الاقاليم كانت هناك الاحتفالات الخاصة والتي كانت وسائل الترفيه والتسلية فيها تمثل عنصرا اضافيا مكملا للطقوس الدينية للمناسبة . وكانت الطقوس القومية المحلية تضم كقاسم مشترك فيما بينها تراتيل المديح ومواكب للصور والتمائيل المقدسة والبخور وغيره من الطيور وتقدم فيها أنواع من الكعك والعسل والنبيد وغيرها من المأكولات. وفى هذه الاحتفالات الخاصة نجد جماعات من الناس تحتشد للمشاهدة ويتدافعون وبجذب بعضهم بعضا كل يحاول أن يرى الموكب على حساب الآخر فيترتب على ذلك بعض الحوادث كما نرى فى تلك الرسالة الموجهة لحاكم الاقليم الاوكسيرنيخيتى :

« إلى هيراكس الاستراتيجوس ، من ليونيداس المعروف كذلك بـ ستيرنيوس والمسجل باسم اموتاوريس من قرية سينيبتا. مساء أمس كان هناك احتفال فى سينيبتا وكان هناك راقصون بالصنج يؤدون عرضهم على مقربة من منزل زوج ابنتى بلوتيون فأراد عبده ايبافرو ديتيوس البالغ من العمر ٨ سنوات أن يتكىء على جدار سطح المنزل المذكور ليتفرج على الراقصين فسقط من على السطح وتوفى. لذلك أقدم إليكم هذا الالتماس لكى تبعث - إن شئت - بأحد مساعديك إلى سينيبتا حتى يتسنى لنا دفن الجثة بالصورة اللائقة » .

والآن نعود لبعض المصادر الأدبية التى تلقى بعض الضوء على هذا الموضوع وفى الاسكندرية على وجه الخصوص حيث كان بها مسرح مدرج واستاد رياضى ومضمار لسباق الخيل ويسخر المؤرخ ديوفم الذهب من حماس السكندريين المفرط لسباق الخيل والموسيقى (Or., XXXII,41) كما ينوه فيلوستراتوس بعشقهم للخيل وشغفهم بسباق الخيل (Apoll., V. 26). كما كان فى او كسيرينخوس مضمار لسباق الخيل كما أن هيرموبوليس كانت تخصص مبالغ من الخزانة البلدية هناك من أجل السباق (P.Ryl. 86, A.D. 196) وربما كانت هذه المبالغ مساهمات تدفع كنوع من الأعباء التى يؤديها الموظفون أو المواطنون الأثرياء. ووفقا لما يذكره سترابون فإن مواطنى ممفيس كانوا

شغوفين بمصارعة الثيران على وجه الخصوص (807) .

عن عقود استئجار الموسيقيين والراقصين والممثلين لإحياء
الحفلات الخاصة أنظر :

A.C. Johnson, Roman Egypt to the Reign of Diocletian, Baltimore, 1936, PP. 299 - 300

أما إذا انتقلنا للحديث عن الرياضة وأبطالها في مدن عواصم
الاقاليم والمدن الاغريقية بمصر وسكانها من الاغريق فقد كان لهم
تنظيم يجمعهم مثل رابطة الفنانين التي تحدثنا عنها، وتسمى الرابطة
الخاصة بالرياضيين « الجمعية الهادريانية الانطونية السبتيمة المقدسة
لأبطال الرياضة المرتحلين والمكرسة لهيراكليس » . وقد أكد على
امتيازات رابطة الرياضيين الأباطرة كلوديوس وفسبسيان وسبتيوس
سيفيروس وكذلك الأباطرة الذين ظهرت أسمائهم في عنوان هذه
الجمعية . وكما هي الحال الآن فقد كان أبطال الرياضة المحترفون
ينالون شهرة رائعة وثروات أكبر كثير من رجال الفن والأدب : فقد كان
أبطال الرياضة يكافأون بالثروات الطائلة والحصول على المواطنة الشرفية
لمدن عديدة ويضمنون دخلا مدى الحياة بالإضافة إلى امتيازات قيمة
كإعفاء من الضرائب والخدمات والأعباء الإجبارية. ومن أبرز الأمثلة
على ذلك - وهو مثال من خارج مصر - نشير إلى أحد المتسابقين في
سباق العربات والذي جمع على مدى أربعة وعشرين عاما ما يقرب من

مليون ونصف مليون دراخمة كجوائز مالية، وكذلك بطل الملاكمة الذى لم يهزم على مدى أكثر من مائة مباراة ولذلك نال مواطنة مايزيد على أربعة عشرة مدينة مختلفة فى أرجاء العالم الرومانى من بينها الاسكندرية وأنطينو بوليس .

(Corp. Inscr. Lat. Vi 10048 and IGRR IV 1519)

ومن مصر تزودنا الوثائق البردية بتفاصيل فى صميم الموضوع :
ففى وثيقة من عام ١٩٤ نجد اخطارات إلى أعضاء الرابطة الرياضية بأن «هيرمينوس المشهور بـ» موروس » الملاكم قد انضم لعضوية رابطتنا ودفع رسم التسجيل المقرر ومقداره ١٠٠ دينار (= ٤٠٠ دراخمة) كاملاً» (P.Lond.1178) ومن هيرموبوليس هناك وثيقة هى عبارة عن طلب مقدم لمجلس المدينة من أحد أبطال الملاكمة والمصارعة الفائزين للحصول على المنحة الشهرية التى تبلغ ١٨٠ دراخمة التى يستحقها فى نظير فوزين أحرزهما « أحدهما فى ألعاب النصر المقدسة (فى هيرموبوليس) والآخر هو النصر والتاج الذى أحرزته فى ألعاب النصر المقدسة لبطولة العالم فئة الألعاب الاولمبية فى مدينة صيدا» (Sel. Pap. 217) . أما عن مقدار هذه المنحة الشهرية فيجب أن نلاحظ على سبيل المقارنة أنه بحلول منتصف القرن الثالث الميلادى كان العامل الماهر والجندي فى الفرق الرومانية - حتى بعد نسبة الزيادة فى الأجر وهى ٥٠٪ التى منحها الامبراطور كاراكلا للأخيرين - كانت تبلغ حوالى ٦٠ دراخمة فى الشهر .

ومن الجدير بالذكر أن الامتيازات الممنوحة لأبطال الرياضة الفائزين كانت تمنح لهم طوال حياتهم بل وكانت تمتد أحيانا لورثتهم بعد وفاتهم (Sel. Pap. 217) . وأخيرا فإن هذه الامتيازات التي كان يحصل عليها الرياضيون الفائزون كان من الممكن أن تشتري وتباع ، فهؤلاء الأبطال الذين كانت تنهال عليهم الجوائز لانتصاراتهم المتكررة فكان من الملائم أن يحولوها (هذه الجوائز والحقوق) إلى نقود سائلة من خلال بيع بعض منها.

* * *

الفصل السابع

علاقة القرويين بالاسكندرية فى العصرين

البطلمى والرومانى

يتناول هذا الموضوع الدوافع الشخصية التي كانت تدفع سكان الريف المصرى - فرادى أو جماعات - إلى الذهاب إلى الاسكندرية والإقامة هناك بشكل دائم أو مؤقت وأعنى بسكان الريف أو أهل الريف هنا العناصر المختلفة من السكان التي تسكن الريف المصرى أو الـ *Xúpa* الذين كان معظمهم بطبيعة الحال من المصريين . ويتناول البحث أيضا - بالإضافة لدوافع الإقامة المؤقتة أو الدائمة لأهل الريف بالاسكندرية- رد فعل الإدارة الحاكمة فى مصر فى العصرين البطلمى والرومانى حيال هذه الظاهرة.

فيما يتصل بهذه الظاهرة فى مصر فى العصر البطلمى فإن شواهدنا البردية قليلة جدا ولا تكاد تعطينا فكرة عن علاقة أهل الريف المصرى بعاصمة البلاد . ولكن يغطى هذه الفجوة فى البردى الوثائقى اثنان من المصادر الأدبية يرجع تاريخهما إلى القرن الثانى ق.م. ويرسمان صورة عامة عن هذه العلاقة : المصدر الأول هو أديب كتب تحت اسم مستعار هو أريستياس وكتب رسالة أدبية تهدف إلى تقديم صورة عن ترجمة العهد القديم أو التوراة إلى اللغة اليونانية، تلك الترجمة التي تمت فى الاسكندرية فى عهد ثانى ملوك البطالمة فيلادلفوس وقام بها سبعون من أحبار اليهود من بيت المقدس وعرفت بالترجمة السبعينية للتوراة .

ويرجع تاريخ هذه الرسالة الأدبية لأريستياس إلى حوالى ١٦٠ ق.م. وفى هذه الرسالة يعرّج أريستياس بعض الشئ على الحياة الاجتماعية للاسكندرية فى عصره. ويخصنا فى هذه الرسالة ذلك الجزء (الفقرات

١٠٨-١١١) التى يتناول فيها صاحبها الجذب الذى تتمتع به المدن الكبرى وما ينجم عن ذلك من اقفار الريف وهجر أهله له ، ويقول فى هذا الشأن « والاسكندرية خير مثال على ذلك الوضع لأن أهل الريف الذين قدموا إليها لأعمال وشئون مؤقتة جعلوا حالة الزراعة محزنة حيث أطالوا فترات إقامتهم بالمدينة . ومن هنا فإن الملك اتخذ إجراءات تحد من إقامتهم بها وعجل على وجه الخصوص الإجراءات القضائية وأقام محاكم بالأقاليم المصرية كى يمنع المزارعين ومن ينوب عنهم من الذهاب إلى الاسكندرية للبحث عن مصير قضاياهم مما يجعلهم لا يساهمون فى توريد حاصلاتهم إلى المدينة (أى الاسكندرية) » .

من هذه الفقرة المقتبسة من رسالة اريستياس يبدو أن أعداد القرويين الذين كانوا يقيمون بالاسكندرية على الأقل فى القرن الثانى ق.م. كانت كبيرة بصورة تهدد الزراعة فى الريف وتهدد امدادات الاسكندرية العاصمة من الغذاء الذى يأتى من الريف . ولعل الإجراءات التى لجأ إليها الملك البطلمي السادس (فيلوميتور) والمذكورة بالفقرة السابقة تفصح بجلاء عن مدى خطورة الظاهرة .

أما المصدر الثانى فهو المؤرخ بوليبيوس الذى كان فى الاسكندرية فى فترة ما من حكم بطلميوس الثامن يوجيكتيس الثانى (١٤٥-١١٦ ق.م) ويتحدث بوليبيوس عن فئات السكان بالاسكندرية فيذكر فئات المصريين والمرزقة والاسكندريين . وعندما يتحدث عن المصريين يذكرهم واصفا إياهم بالعبرة التالية :

ويترجم فريزر هذه العبارة على أنها حتى أو منطقة المصريين من أهل البلاد، أى أنه يترجم كلمة ἐπιχώριον على أنها « من أهل البلاد » أو native ولكن هذه الترجمة غير دقيقة والأرجح منها هي ترجمة Braunert الذى يترجم هذا اللفظ على أنه « القادمون من الريف أو الـ χωρὰ . والأسباب التى تجعلنى أرجح الترجمة الأخيرة هي أنه من البديهي أن يكون المصريون هم أهل البلاد وهو أمر لا يحتاج لتأكيد، وعلى هذا الأساس فمن المستبعد أن يكون بوليبيوس قد قصد بها هذا المعنى . والأمر الثانى أن الفقرة التى اقتبسناها أعلاه من رسالة المدعو أريستياس والتى يتحدث فيها عن إقامة القرويين فى الاسكندرية بأعداد كبيرة - وجل هؤلاء بالطبع من المصريين - تدعم وترجح ترجمة Braunert . وإذا ما صح استنتاجى فى هذا الصدد فيمكن القول بأن السكان المصريين فى الاسكندرية فى العهد البطلمي - كما أورد المؤرخ بوليبيوس - كانوا من أهل الريف فى أغلبهم .

ومن خلال الفقرة التى سبق اقتباسها من المدعو أريستياس يتضح أن أهل الريف كانوا قد اعتادوا أن يطيلوا اقامتهم بالاسكندرية ليتحاشوا العمل الزراعى ويكسبوا قوتهم من العمل فى العاصمة . ويبدو أن فرص العمل بالاسكندرية كانت جيدة وليس أدل على هذا من أن يوليوس قيصر قد عبر عن إعجابه بتلك المدينة « الشاسعة المساحة الواسعة الشراء » . ومما يزيد من دلالة هذا الإعجاب من جانب قيصر بمدينتنا الخالدة انه قد جاء فى وقت حرج بالنسبة للاسكندرية التى كان

تطحنها إذ ذاك في اواخر عصر البطالمة الصراعات والمشاحنات بين افراد الأسرة المالكة بين بعضهم البعض من جانب وبين الاسكندرانيين من جانب آخر، فما بالنّا إذن بالاسكندرية في عهد عظمتها وسلطانها على عهد البطالمة الأوائل .

أما إذا انتقلنا إلى الاسكندرية تحت حكم الرومان لمصر فإن الشواهد الوثائقية البردية من الوفرة بحيث تسمح لنا بفكرة جيدة وصورة واضحة عن علاقة القرويين بالاسكندرية والوثائق البردية حول هذا الموضوع تنقسم إلى صنفين أو نوعين : الأول يضم الوثائق التي تتعلق بالأنشطة الفعلية التي كان يمارسها أهل الريف بالاسكندرية والدوافع التي كانت تجعلهم يذهبون للاسكندرية ويقيمون بها، والنوع الثاني من الوثائق يمثل رد الفعل الرسمي من جانب الإدارة الرومانية الحاكمة تجاه إقامة القرويين المصريين بالاسكندرية وقرارات الولاة والاباطرة الرومان في هذا الشأن .

فيما يتعلق بالنقطة الأولى وهي دوافع الذهاب للاسكندرية وأنشطة القرويين فيها فيأتي العمل في الاسكندرية على رأس قائمة هذه الدوافع . وهناك بعض الدوافع الأخرى مثل حضور الاحتفالات الدينية بالعاصمة وفي بعض الاحيان كان القرويون يقومون بهذه الطقوس في معابد العاصمة في أثناء عملهم بها أي أن غرضهم الأصلي في هذه الحالات كان العمل وليس التعبد والطقوس . وأقدم الوثائق حول هذا الموضوع ترجع إلى سنة ١ ق.م . وهي عبارة عن خطاب شخصي من

شخص يدعى ايلاريون إلى زوجته بخبرها فيه أنه كان حينئذ بالاسكندرية ويقول « إذا ما تقاضيت أجرى على وجه السرعة فسأبعث به إليك » وهذه العبارة توحى أنه كان بالاسكندرية من أجل العمل رغم عدم ذكره لطبيعة ذلك العمل ، وفى بعض الاحيان لم يكن عمل القرويين بالاسكندرية مقصودا فى حد ذاته بغرض كسب النقود، وإنما كان يأتى عرضا فى سياق قدومهم للعاصمة لمهمة أخرى. وفى احدى الوثائق قدم للاسكندرية شخص يدعى سارابيون لكى يحضر الدورة القضائية *δικαλογισμός* التى يعقدها والى مصر هناك ويقدم التماسا إليه وكان على هذا الشخص أن ينتظر حتى موعد انعقاد الدورة القضائية ، وفى تلك الأثناء اضطر - كما يقول - تحت ضغط اصدقائه ان يلتحق بالعمل لدى كبير حجاب الوالى حتى يصحبه إلى الجلسة يوم انعقادها. وهكذا فقد كان هدف سارابيون من العمل لدى كبير الحجاب هو تدعيم موقفه فى التماسه ليس إلا . ولكن يجب أن نلاحظ أنه من الواضح أن اصدقاء سراييون الذين جعلوه يلتحق بخدمة كبير الحجاب كانوا من أبناء قريته باقليم أوكسيرينخوس (بمحافظة المنيا فى البهنسة الحالية) وكانوا ممن يقيمون بالاسكندرية مؤقتا من أجل العمل . وفى نفس هذا الخطاب الذى بعث به سارابيون إلى أخيه بأوكسيرينخوس يخبر أخاه بأنه قد علم من بعض الصيادين (صيادى الاسماك) الذين كانوا بالاسكندرية أن منزله قد تعرض للتفتيش . وليس من المعروف هنا ما إذا كان هؤلاء الصيادون يقومون بصيد الأسماك فى

الاسكندرية أم أنهم كانوا هناك لغرض آخر .

وفى وثيقة أخرى يقدم شخص من مدينة اوكسيرينخوس اقرارا مشفوعا بقسم للإدارة فى ذلك الاقليم تفيد أن ابنه الذى يعمل نساجا يقيم بصفة مؤقتة فى الاسكندرية وأنه يندرج فى قائمة من يدفعون ضريبة الرأس عن ذلك العام. ويبدو أن هذا النساك الابن كان يعمل بالاسكندرية. ومما يؤيد هذا الافتراض وثيقة مماثلة فى محتوياتها إلى حد ما لهذه الوثيقة وهذه الوثيقة هى عبارة عن التماس قدمه مجموعة من النساجين من قرية فيلادلفيا بالفيوم إلى حاكم الإقليم الذى تتبعه قريتهم (فى التقسيم الهيراكليدى) ، ويقول هؤلاء النساجون فى التماسهم انهم قد تلقوا مبلغا من المال من خزانة الدولة لكى يجهزوا بعض الملابس الحكومية أو الزى الرسمى . ولكن أربعة من هؤلاء النساجين نقلوا إلى الاسكندرية - رغم ارادتهم على ما يبدو- رغم أن كيفية هذا النقل غير واضحة لتشم بعض اجزاء البردية . وهكذا حرم بقية هذه المجموعة من النساجين من مجهود هؤلاء زملاء الأربعة وأصبحوا ثمانية نساجين فقط بعد أن كانوا من قبل اثنى عشر ونظرا لأن موعد تسليم الزى المطلوب كان قد اقترب فقد لجأ هؤلاء النساجون الثمانية إلى حاكم الاقليم أو الاستراتيجوس - لكى يعاونهم فى استرجاع زملائهم الأربعة المنقولين للاسكندرية لحاجتهم الماسة إلى جهودهم. ويوحى هذا التماس بأن النساجين الأربعة الذين انتقلوا إلى الاسكندرية قد طلبوا للعمل وكانت هناك حاجة إليهم من قبل احدى

ورث النسيج بالعاصمة وربما كانوا من النساجين المهرة .

ولكن كيف انتقل هؤلاء النساجون للاسكندرية او نقلوا بالأحرى؟
على الرغم من أن الوثيقة السابقة لاتعطينا إجابة على هذا السؤال فإن
هناك وثيقة أخرى من القرن الثانى الميلادى تعطينا إجابة على سؤال
أشمل من السؤال السابق وهو كيف كان أصحاب الأعمال فى
الاسكندرية يحصلون على حاجتهم من الحرفيين والعمال من الريف
المصرى ؟ هذه الوثيقة عبارة عن خطاب من شخص إلى آخر يتعلق
ببعض شئون الأعمال بينهما وقد أرسل المرسل خطابه من الاسكندرية
حيث كان يشغل على ما يبدو وظيفة فى الرى كما يتضح مما كتب
على ظهر الوثيقة *Εὐλαομένης* . ويتضح من الخطاب أن
المرسل إليه كان قد كلف أحد الأشخاص ويدعى ماركينوس بأن يأتى
ببعض الأفراد من بعض المناطق القريبة من الاسكندرية وأن يذهب بهم
إلى المرسل فى الاسكندرية. ويبدو أن هذا الوسيط ماركينوس قد تأخر
فى الذهاب إلى الاسكندرية ومعه الأشخاص المذكورين مما دفع المرسل
إلى الذهاب إليه فى الريف وهناك عرف أنه مريض. ولكن هذا الوسيط
أخبر المرسل بأنه « عند شفائه سيذهب إليه فى الاسكندرية فوراً ومعه
هؤلاء الأشخاص من قرية باكيركى » فرد عليه المرسل « إذا ما ارسلت
إلى الرجال فلسوف أكافئك على ذلك ». ويبدو أن الوسيط قد وفى
بوعده وأرسل الرجال حيث يذكر المرسل فى جزء لاحق من الخطاب
أنه « يولى هؤلاء الأشخاص عنايته » .

من محتويات الوثيقة السابقة يمكن أن نستنتج بسهولة أن ماركينوس هذا كان وسيطا أو وكيلا وكانت مهمته هي أن يأتي بالعمال القرويين إلى أصحاب الأعمال في الاسكندرية في مقابل عمولات أو مكافآت منهم (من أصحاب الأعمال). وفي وثيقة أخرى من القرن الثاني الميلادى أيضا نجد وسيطا آخر ولكن مجال عمله كان مختلفا : هذه الوثيقة هي خطاب من شخص يدعى هيراكلامون إلى آخر يدعى كاليستوس يحضه فيه على إنجاز عقد يبدو أنه كان متفقا عليه فيما بينهما أو أنه سيأتى إليه لتصفية بعض الأمور المتعلقة بينهما بشكل يرضى الطرفين. وفي هذا الخطاب يذكر هيراكلامون كاليستوس « بالأولاد » أو « الغلمان » الذين كتب إليه بشأنهم من قبل ويضيف « فى الحقيقة فقد أخبرتنى السيدة العجوز من الاسكندرية : إذا ضمنت كاليستوس ضمنت الغلمان » ثم يذكر هيراكلامون فى خطابه أنه « يفكر أيضا فى ثلاثة من الشباب الذين يلعبون الاكروبات » هذه الإشارة إلى الاكروبات توحى بأن الغلمان المشار إليهم سلفا ربما كانوا أيضا ممن يقومون بألعاب التسلية .

وهكذا يمكن تفسير الوثيقة السابقة كما يلى : كان كاليستوس المشار إليه وسيطا أو وكيل فنانين معروف - إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير الحديث - وصلت سمعته ومجال نشاطه إلى الاسكندرية وقد أوصت السيدة السكندرية العجوز مرسل الخطاب هيراكلامون بأن يكسب وده حتى يضمن طلبه من الغلمان وراقصى الاكروبات كما

رأينا . وواضح أن هيراكلامون كان - كما يبدو - صاحب صالة للحفلات أو الترفيه في اوكسيريخوس أو المنطقة المجاورة وكان في حاجة لهؤلاء اللاعبين ، وكذلك كان الحال بالنسبة للسيدة الاسكندرية العجوز التي أوصته بالاتصال بكاليستوس التي لا بد أنها قد تعاملت من قبل في هذا المجال للحصول على راقصين ولاعبين للعمل طرفها بالاسكندرية .

وفي خطاب آخر من شخص يدعى هارابالوس إلى أخيه هيراس نسمع عن نشاط تجارى ومالى واسع النطاق بين اوكسيريخوس والواحة الكبرى (الخارجة) والصغرى (البحرية) يشمل سلعا مثل النبيد والجلود. ويظهر في هذا الخطاب نشاط ونظام تجارى محكم نرى فيه « رسوم شحن نهريّة وبرية وخطابات اعتماد » . وما يعيننا من هذا الخطاب هو أن هذا النشاط التجارى والمالى فى اوكسيريخوس والواحات كان ممتدا للاسكندرية إذ يقول هارابالوس لأخيه « وأرسل (أبعث) إلى مع رسول أمين خطاب الاعتماد الذى أرسل إليك من الاسكندرية » . وهذا التعامل التجارى بين هذين الأخوين يتضح أيضا من خطاب آخر أرسله هيراس إلى أخيه هارابالوس بينما كان الأخير فى الاسكندرية كما يتضح من ذكره لمعبد سيرابيس فى الاسكندرية . وهناك خطاب طريف آخر أرسله شخصان من الاسكندرية إلى صديقهما ديودوروس وهو صاحب حانوت *Κάπηλος* فى إقليم اوكسيريخوس . وفى هذا الخطاب يطلبان فيه أن يذهب إلى أريتيون الخباز وأن يحصل منه على ٤ تالنتات

كان الخباز قد أخذها منهما عندما كان فى الاسكندرية ، كما يطلبان من صديقيهما صاحب المحل فى حالة حصوله على المبلغ المذكور أن يشتري لهما بعض المستلزمات من المؤن ويحضرها معه عند مجيئه للإسكندرية . كما يخبران صديقيهما هذا بأنهما قد اشتريا له بعض السلع مثل الخل والحلويات (التى ربما يبيعها فى محله) وأنهما سيرسلان إليه هذه السلع مع شخص يدعى اموناس . ويتضح من هذا الخطاب كيف كان بعض القرويين يسافرون للعمل كمجموعة فى الاسكندرية ، كما يتضح منه كيف كان القرويون الذين يعملون بالاسكندرية يبعثون إلى ذويهم وأصدقائهم فى مواطنهم الأصلية بعض السلع المميزة فى الاسكندرية والغير متوافرة فى الريف كما يظهر فى عدد من الوثائق الأخرى .

وفى خطاب آخر من ابن بالاسكندرية إلى أبيه فى الريف يحاول هذا الابن أن يسترضى أباه الذى ظن أن ابنه يتفاخر بما يرسله إليه من نقود من الاسكندرية ولكن الابن ينكر فى خطابه هذا الاتهام من أبيه . ويتضح من محتويات الخطاب أن الابن كان يحاول أن يكسب المزيد من المال بالإضافة إلى عمله بالمدينة فكان يرسل بعض السلع السكندرية إلى أبيه ليبيعها فى الريف . ويقول الابن - وهو يسترضى أباه - بأنه كان عاطلاً فى الاسكندرية أكثر من شهرين وإلا لكان قد أرسل إلى الأسرة كلها مزيداً من النقود . وهذا يوضح أن العمل بالاسكندرية لم يكن على الدوام أمراً هيناً كما قد يتوقع . كما أن هناك حالة مماثلة فى

خطاب آخر عن ابن كان يعمل بالاسكندرية ويرسل نقودا وأغذية إلى أبيه في الريف من خلال صديق له كان يعمل بالاسكندرية أيضاً .

ونأتى الآن للحديث عن بعض الدوافع الأخرى التى كانت تدفع القرويين للذهاب إلى الاسكندرية وهى دوافع أقل أهمية بطبيعة الحال من دافع العمل . ويأتى على رأس هذه الدوافع الأخرى تقديم الإلتماسات والشكاوى لكبار رجال الإدارة والحكم بالعاصمة وحضور جلسات المحاكم التى تنظر تلك الشكاوى أو القضايا. وكان بعض القرويين يذهب للأسكندرية خصيصاً من أجل هذا الغرض كما رأينا قبل قليل فى حالة سارابيون الذى كان ينتظر انعقاد الدورة القضائية لوالى مصر واضطر للعمل لدى كبير الحجاب، وكما يتضح من الإقرارات التى يقسم فيها القرويون لحكام الأقاليم التابعين لها بأنهم سيذهبون للاسكندرية بعد موسم الحصاد ليكونوا تحت تصرف كبير القضاة *ἀρχιδικάστης* أو وزير المالية *διοίκητης* ، وكان البعض الآخر من القرويين يكلفون أصدقائهم أو ذويهم المقيمين فى الاسكندرية من أجل العمل أو لأى سبب آخر أن يقدموا الإلتماسات لرجال الإدارة نيابة عنهم وأن يتابعوا سير قضاياهم فى المحاكم أو يرسلوا إليهم قرارات وتعليمات رجال الإدارة أولاً بأول حتى يرتبوا أمورهم فى قضاياهم وفقاً لأحدث هذه القرارات .

كذلك فإن من كان يرغب فى الإلتحاق بالخدمة العسكرية كان عليه أن يذهب للاسكندرية كما يتضح من خطاب أرسلته ابنة إلى أمها

تقول لها فيه أنها قد وصلت الاسكندرية بسلام بعد رحلة أربعة أيام وتضيف « وإذا رغب « ايون » (ربما كان أخوها أو أحد أقاربها) فى أن يخدم كجندى فليأتى إلى هنا ، فالكل يلتحق بخدمة الجيش » ، كذلك فقد كان الكشف الطبى للتأهل للخدمة العسكرية ومعرفة ما إذا كان الشخص لائقا من عدمه كان يتم بالاسكندرية ، ولدينا فى إحدى الوثائق شهادة اعفاء من الخدمة العسكرية صادرة من الاسكندرية وموقعة من والى مصر لنساج من اوكسيرينخوس يعانى من المياه البيضاء فى عينيه وقصر النظر .

وكان بعض القرويين يذهبون للاسكندرية للعبادة فى معابد المدينة وعلى الأخص معبد السرايوم الشهير حيث يعبد الاله سيراييس الذى ادخل عبادته بطلميوس الأول سوتير وأصبح يتمتع بشهرة وشعبية حتى وقت متأخر من حكم الرومان . وهناك الكثير من الوثائق التى تدل على مدى شعبيته فى مصر فى العصر الرومانى فى خطابات مرسله من الاسكندرية إلى الريف المصرى حتى ان فيلكن أكد أن ذكر عبارة تحية سيراييس بصفتها المألوفة فى الوثائق ترجح أن الوثيقة أو الخطاب قد كتب من الاسكندرية .

كما كان بعض القرويين يذهبون للاسكندرية بغرض الترفيه والتسلية هناك ونجد فى أحد الخطابات والدأ يؤنب ويذم سلوكيات ابنه الذى كان بالاسكندرية قائلا « أنك تقيم بالاسكندرية مع معشوقتك » ، وفى خطاب آخر يوبخ أخ أخاه على سلوكه المعوج ومغامراته الغرامية

الكثيرة فى كل مكان فيقول له « إذا ذهبت إلى أنطينوبوليس التقيت بـ « بيتاميناريا» وفى الاسكندرية تلتقى بسوزانا وفى هيراكليوبوليس تحظى بأوراثيا ، وفى مدينتك تسعد بـ « كونديتاريا » .

وأخبرا نعود إلى رد الفعل الرسمى من جانب الإدارة الحاكمة الرومانية تجاه ظاهرة إقامة القرويين بالعاصمة - والمصريين منهم على وجه الخصوص - حيث نجد قرارات ومراسيم صادرة عن الولاة والأباطرة تحاول التحكم فى تلك الظاهرة . فمن النصف الثانى من القرن الأول الميلادى أصدر الوالى الرومانى أيتيرينوس فرونتو أوامره بأن يقدم أهل الريف اقرارات مكتوبة عن أقاربهم الذين يقيمون مؤقتا بالاسكندرية، وكان الهدف من هذا المرسوم هو إصدار سجل بهؤلاء القرويين المقيمين فى الاسكندرية والخاضعين لضريبة الرأس حتى يمكن جبايتها منهم أو من أقاربهم بالريف . وفى بداية القرن الثانى الميلادى أصدر الوالى فيبيوس مكسيموس مرسوما يأمر كل الأشخاص المتغيبين عن مواطنهم الأصلية α/δ بالعودة إلى مواطنهم لإستيفاء اقرارات حصر الملكية والمنازل والإحصاء ولكى يهتموا بزراعة الأرض . أما بالنسبة للاسكندرية فقد اعترف الوالى بحاجتها إلى بعض سكان الريف وطلب من القرويين الذين يعتقدون أن لديهم أسبابهم الكافية والمقنعة للبقاء فى الاسكندرية أن يسجلوا اسماءهم لدى موظف عينه الوالى خصيصا لهذا الغرض وأن من يثبت منهم ضرورة بقائه بالاسكندرية سوف يحصل على تصريح إقامة موقع ومعتمد . وكان الهدف من هذا الإجراء ضد

القرويين بالاسكندرية هو بلا شك الحد من أعدادهم والإبقاء فقط على من يقدمون الخدمات للمدينة ولا يمكن الاستغناء عنهم ، وتوفير العمالة الزراعية اللازمة لزراعة الأرض . وبخصوص هذه النقطة أيضا لابد أن نضيف مرسوما صدر بعد قرن من المرسوم السالف الذكر أى فى أوائل القرن الثالث الميلادى عن الوالى سوبا تيانوس أكويلا يأمر فيه بإعادة القرويين بالاسكندرية إلى أقاليمهم الأصلية فى موسم الحصاد . وبعد هذا المرسوم بخمس سنوات أى فى ٢١٥ م. أصدر الامبراطور الرومانى كاراكلا مرسوما امبراطوريا يأمر فيه بطرد كافة المصريين المقيمين بالاسكندرية وخصوصا القرويين الفارين من مواطنهم بكافة السبل . والطريف فى هذا المرسوم الامبراطورى هو تخصيصه لفئات القرويين المعفيين منه من المقيمين بالاسكندرية وهما من فئتين هما :

(١) الأشخاص الذين تحتاج المدينة لخدماتهم مثل مربى الخنازير ونوتية المراكب النيلية والأشخاص الذين يجلبون البوص لتدفئه حمامات المدينة.

(٢) زوار المدينة الذين كانوا يأتون لحضور الاحتفالات الدينية ويؤدون الطقوس ويقدمون الأضحيات فى المعابد وأولئك الذين كانوا يأتون للترفيه والزيارة ومشاهدة المدينة العظيمة والتمتع بحياة أكثر تحضرا ورقيا ، وكذلك من كانوا يأتون لأعمال طارئة .

رواضح من هذا المرسوم أن الامبراطور كان حريصا على ألا يقيم

بالاسكندرية بشكل منتظم من القرويين إلا من تحتاج إليه المدينة أما الآخرين فيسمح لهم بالزيارة المؤقتة السريعة لأداء أغراض بعينها ثم يعودون لمواطنهم.

وأحب أن أنه أخيراً بأن هذه الدراسة تتناول فقط ظاهرة محاولة بعض الريفيين البقاء في الاسكندرية من أجل العمل حيث يفضلون العمل بالمدينة على العمل الزراعى ، أما أولئك الذين كانوا يفرون هرباً من جباة الضرائب ومن الديون المتراكمة عليهم للإدارة فليس هذا البحث مجالاً للحديث عنهم وهناك أبحاث أخرى تناولت هذا الموضوع ورسالة دكتوراه لزميل من جامعة عين شمس .

* * *

الفصل الثامن

بعض شئون الحياة في مصر في العصر الروماني
على ضوء قرارات الأباطرة والولاة

(١) خطاب الامبراطور كلوديوس للسكندريين

يعتبر خطاب كلوديوس للسكندريين الذى نشره لأول مرة العالم هارولد ادريس بل فى كتابه، *Jews and Christians in Egypt*، 1924 من أهم الوثائق فى حقل الدراسات البردية بأكمله. وهناك الكثير من الأبحاث والدراسات التى تزيد على مائة بحث أو دراسة تناولت هذا الخطاب بالدراسة والتعليق مما يدل على مدى أهميته وطرافته بالنسبة للعلماء .

والخطاب هو رد على التهانى والشكاوى التى قدمتها بعثة من اغريق الاسكندرية إلى الامبراطور عام ٤١م لتهنئته بمناسبة ارتقائه العرش الامبراطورى . ويسبق هذا الامبراطور مرسوم قصير للوالى لوكيوس ايميلوس ركتوس يأمر فيه بنشر خطاب الامبراطور. ورغم أن الخطاب غير مؤرخ إلا أن مرسوم أيميلوس ركتوس المرفق بالخطاب المؤرخ بالرباع عشر من شهر نيسوس سياستوس أى العاشر من نوفمبر عام ٤١م.

وقد نشر الخطاب فى الاسكندرية ثم أرسلت نسخ منه إلى الريف المصرى Chora وقد وصلتنا لحسن الحظ إحدى نسخ هذا الخطاب من قرية فيلادلفيا بالفيوم وهى النسخة التى نشرها هارولد بل. ويمكن تقسيم الخطاب إلى أربعة أجزاء بعد مرسوم أيميلوس ركتوس بنشر خطاب الامبراطور (الأسطر من ١ - ١٣) وهى :

(١) ذكر أسماء أعضاء سفارة أو بعثة السكندريين إليه والمكونة من إثني عشر عضوا ثم عبارات وألفاظ اللياقة والدبلوماسية التقليدية (الأسطر ١٤ - ٢٩) .

(٢) ثم يتناول الامبراطور آيات الشرف والفخار التي أسبغها السكندريون عليه (الأسطر ٢٩ - ٥١) .

(٣) مطالب السكندريين المقدمة للامبراطور (الأسطر ٥٢ - ٧٢) .

(٤) قضية اليهود ونزاعهم مع السكندريين (الأسطر ٧٢ - ١٠٤) .

وهناك أسطر قليلة بعد ذلك (١٠٥-١٠٩) يشكر فيها الامبراطور اثنين من أصدقائه عضو الوفد (السفارة ويختتم الخطاب بذلك بملاحظة شخصية) .

وننتقل الآن إلى مجمل خطاب الامبراطور لتتعرف على هذه النقاط بالتفصيل .

« اعلان من لوكيوس ايميليوس ركتوس . نظرا لأن المدينة لم تتمكن من الحضور بأكملها عند قراءة أقدس خطاب يعود بالخير العميم على المدينة (الاسكندرية) نظرا لكثرة سكانها فقد رأيت من الضروري نشر الخطاب حتى يتمكن كل واحد منكم من قراءته وتتملكه الدهشة والإعجاب بعظمة قيصر ويقدم آيات الشكر والإمتنان على نواياه الطيبة تجاه المدينة » .

فى العام الثانى من حكم تبيريوس كلوديوس قيصر أغسطس

جرما نيكوس الامبراطور فى اليوم الرابع عشر من شهر نيكوس
سيباستوس .

تيريروس كلوديوس قيصر أغسطس جرما نيكوس الامبراطور
والكاهن الأعظم وحامل السلطة التربوية والقنصل المختار، إلى
مدينة الاسكندرية ، بعد التحية قام سفراؤكم تيريروس
كلوديوس بالبيللوس وأبو للونيوس بن أرتيميدوروس وخايريمون
بن ليونيداس ، وماركوس يوليوس اسكليبياديس وجايوس يوليوس
ديونيسيوس ، وتيريروس كلوديوس فنانياس وباسبيون بن
بوتامون، وديو نيسيوس بن سابيون ، وتيريروس كلوديوس
أرخيبوس ، وأبو للونيوس بن أريستون، وجايوس يوليوس أبو
للونيوس ، وهيرما بسيكوس بن أبوللونيوس بتقديم القرار لى
وتحدثوا معى حديثا مطولا عن المدينة ولفتوا أنتباهى لنواياكم
الطيبة نحونا ، ولتشقوا بأن ذلك قد رسخ فى ذاكرتى لفترة
طويلة لأن ذلك أمر نابع من الإجلال للأباطرة الذين جبلتم
عليه كما أعرف من أمثلة عديدة ولاسيما مايتصل منها
بإخلاصكم لعائلتى وحماسكم لها وعمولتم بالمثل . ومن
الأمثلة على ذلك - حتى وإن تغاضينا عن بقية الأمثلة وذكرنا
آخرها فقط - لأن خير دليل على ذلك هو أخى جيرمانيكوس
قيصر الذى خاطبكم بلهجة ودودة ومخلصة للغاية . لذلك
فلقد تلقيت بسرور آيات التشريف التى أسبغتموها علىّ رغم
أننى لا أميل كثيرا لهذه الأمور ولهذا فإننى أسمح لكم أولا

بأن تجعلوا من يوم ميلادى عيداً مقدساً كما طلبتم كما
أسمح لكم بإقامة تماثيل عديدة لى ولأفراد أسرتى فى أماكن
عديدة لأننى أدرك أنكم تتوقون إلى إقامة النصب التذكارية
التي تبرز إجلالكم وتوقيركم لأفراد عائلتى فى كل مكان . أما
عن التمثالين الذهبيين وهما: الأول الخاص بالسلام
الأغسطس الكلودى Pax Augusta Claudiana والذي
كنت ميالا إلى رفضه لكونه مغالى فيه فإنه سيقام فى روما
كما أقترح وتوسل صديقى بارييلوس العزيز، أما الثانى فسوف
يحمل فى مواكب أيام الميلاد (أعياد الميلاد الأباطرة) فى
مدينتكم بالطريقة التي ترونها ملائمة، ويحمل معه تاج وفقا
لطلبكم . وربما يكون من السخافة من جانبى أن أسمح بكل
مظاهر التكريم هذه ثم أرفض إنشاء قبيلة تحمل اسم كلوديوس
ووقف (تكريس) بساتين طبقا للتقاليد المصرية ، ولذلك
فسوف أسمح بهذه الأمور أيضا . وإن شئتم كذلك فبوسعكم
أن تقيموا تماثيل الفرسان لوكيل أعمالى فيتراسيوس بولليو .
كما أسمح لكم بإقامة عربات تجرها أربعة خيول فى مداخل
بلادكم مثل تابوزيريس فى ليبيا (أبو صير على الساحل
الشمالى الغربى فى مصر حاليا) ، وفى فاروس فى الاسكندرية ،
وثالث فى بيلوزيوم (تل الفرما) فى مصر ولكننى أرفض تعيين
كاهن أكبر وإقامة معابد لشخصى لأننى لا أرغب فى أن أكون
مهينا لمن حولى ولأننى أعتقد أن المعابد وما شابهها تخصص

فى كل العصور للالهة دون سواها .

أما عن المطالب التى طلبتموها منى فإن قرارى هو ما يلى :
 أننى أضمن وأؤكد المواطنة السكندرية بكل امتيازاتها ومنافعها
 التى كانت تتمتع بها المدينة لكل من سجلوا على أنهم
 الشبيبة epheboi حتى زمن ولايتى مع استثناء أى من هؤلاء
 الذين كان والديهم من العبيد وتسلبوا إلى صفوف الشبيبة
 عندكم، كما أننى أريد أن أؤكد على كافة الإمتيازات التى
 أسبغها عليكم الأباطرة والملوك والولاة من قبلى بنفس الطريقة
 التى قررها أغسطس المؤله كما أننى أريد أن يختار الـ neoko-
 roi فى معبد الاله اغسطس فى الاسكندرية بالقرعة بنفس
 الطريقة التى يختار بها زملاؤهم فى معبد أغسطس فى كانوب
 . أما عن اقتراحكم بأن يتقلد شاغلوا المناصب فى المدينة
 مناصبهم لمدة ثلاثة أعوام فإننى أراه قرارا صائبا وحكيما لأن
 أصحاب هذه الوظائف ستتم سلوكياتهم وتصرفاتهم بقدر
 أكبر من الاعتدال أثناء فترة شغلهم لوظائفهم خشية أن يتم
 استدعاءهم لمحاسبتهم على إساءة استغلالهم لوظائفهم (بعد
 تركها) . أما عن مجلس البولى فلا أستطيع القول عما درجتم
 عليه أيام الملوك القدماء (البطالمة) ولكنكم تدركون جيدا أنه
 لم يكن لكم مجلس بولى تحت حكم الأباطرة (الرومان) من
 قبلى . ونظرا لحدثة هذا الأمر بالنسبة لى حيث أنه يعرض
 على لأول مرة ، ولما كان من غير المؤكد عما إذا كان سيعود

بالنفع على المدينة وعلى شئونى، فقد كتبت إلى أيميلوس ركتوس كى يدرس الموضوع جيدا ويبحث إلى بتقرير عما إذا كان هذا المجلس سوف ينشأ وما هى الصورة التى سوف يتخذها فى حالة قيامه .

أما فيما يتعلق بمسئولية الاضطرابات والشغب أو بالأحرى - وإن شئنا قول الحق - الحرب ضد اليهود ، فعلى الرغم من أن سفراءكم وخصوصا ديونيسيوس بن ثيون قد جادل جدلا قويا ومطولا فى هذه المناظرة فلم أشأ أن أجرى تحقيقا وتحريا دقيقا ولكننى أضمر فى قرارة نفسى مخزونا من السخط والحنق لا يتبدل ضد من أثاروا هذا النزاع من جديد. وأقول ببساطة أنكم إن لم تكفوا عن هذا العداء المتبادل المدمر الجامح فليس أمامى إلا أن أبدى ما يمكن أن يكون عليه الحاكم الخير عندما يتملكه غضب فى الحق، ولذلك وحتى هذه اللحظة فإننى أناشد السكندريين أن يعاملوا اليهود الذين سكنوا نفس المدينة لسنوات عديدة بالرفق واللين وألا يحرقوا آيا من تقاليدهم فى عبادتهم لربهم، وأن يسمحوا لهم بانتهاج نفس عباداتهم وطرائقهم التى كانوا يتبعونها أيام أغسطس المؤله التى أكدت عليها وأقررتها أنا كذلك بعد سماعى للطرفين . وعلى الجانب الآخر فإننى أمر اليهود بألا يطمحوا فى الحصول على أكثر مما حصلوا عليه من قبل وألا يرسلوا فى المستقبل سفارتين كما لو كانوا يعيشون فى مدينتين - وهو أمر لم

يسبق حدوثه من قبل على الإطلاق - وألا يقحموا أنفسهم في الألعاب التي يرأسها الجيمناسيارخوى والكوزميتاى (المشرفين على الجمنازيوم) لأنهم يتمتعون بما لديهم ويمتلكون قدرا وفيرا من كافة الخيرات فى مدينة ليست بمدینتھم . وليس لليهود فى الاسكندرية أن يحضروا أو يوجهوا الدعوة لليهود القادمين من سوريا أو مصر ، وإلا فسوف أكون مضطرا أن أتصور شكوكا وريبا أكثر خطورة. وإذا لم يمثلوا لذلك فلسوف أشرع فى العمل ضدهم بكل وسيلة بصفتهم يثيرون وباءاً (طاعونا) فى العالم بأسره.

فإن تخليتكم كلا كما عن تلك الأساليب التى تتبعونها حاليا وأردتم العيش سويا فى رفق ولين ، فإننى من جانبى سوف أرعى المدينة وأهتم بها بأقصى ما أستطيع كمدينة ظلت مرتبطة بنا ارتباطا وثيقا زمنا طويلا. أما عن صديقى باربيللوس فأستطيع أن أشهد أنه كان على الدوام بطلکم عندى وتناول قضيتكم بحماس بالغ، ونفس القول يصدق على صديقى تيوريوس كلوديوس أرخيبيوس .

والسلام

(٢) مرسوم الوالى تيبريوس يوليوس الاسكندر

OGIS 669, Khargeh, A.D. 68.

أحتفظت لنا إحدى الوثائق البردية (BGU. 1563) بجزء من هذا المرسوم، ولكن المرسوم فى صورته الكاملة عثر عليه منقوشا على جدران أحد المعابد فى واحة الخارجة ويتناول هذا المرسوم أمورا تتصل بالسكندريين والمصريين ويعد الوالى فى مقدمة طويلة ومعقدة بأن يعالج بعض التجاوزات التى كانت السبب فى احتجاجات مقدمة من رعاياه وتتمثل هذه التجاوزات فيما يلى :-

(١) عادة الإكراه فى اسناد عقود جباية الضرائب وتأجير الضياع الامبراطورية وهو أمر يرفضه الوالى .

(٢) يحظر على الموظفين العموميين شراء الديون الخاصة وايداع المدينين السجن كما لو كانوا مدينين لخزانة الدولة .

(٣) كانت الدولة تقوم بالحجز مقدما على ملكية من لهم ارتباط ببعض الوظائف العامة ، وكانت نفس هذه القاعدة تطبق على من يدخلون فى عقود عامة مثل استئجار اراضى الدولة والاحتكارات وجباية الضرائب. كما كان حق الحجز المسبق على المهور مصانا ومحفوظا .

(٤) يستمر العمل بالإعفاءات والتخفيضات الضريبية التى سبق

منحها (الممنوحة من قبل) .

(٥) الأراضى المباعة من قبل الحكومة تكون خاضعة للإيجار المحدد الثابت الذى يفرض على أراضى الامتلاك الخاص ولا تفرض عليها إيجارات الأراضى الملكية .

(٦) لا يفرض على السكندريين المقيمين فى المناطق الريفية الأعباء المحلية لتلك المناطق .

(٧) الأمور والقضايا التى أصدر الوالى فيها احكاما لاتنظر أمام المحاكم مرة ثانية ، وتسرى نفس هذه القاعدة على أحكام الايدولوجوس . والموظفون العموميون وغيرهم ممن يستمرون فى الادعاء بطريقة عنيدة ومتعمدة بغرض التشهير والابتزاز فيعاقبون عقابا شديدا .

(٨) الضرائب الجديدة التى تفرض فى الاحصاء الأخير تلغى إذا لم تكن مفروضة بصورة شاملة فى كافة أرجاء مصر .

(٩) يجب ايقاف اختلاسات الموظفين الذين يشرون من خلال وضع يدهم بصورة باطلة وأن تنزل بهم عقوبات رادعة .

(١٠) الايجارات والضرائب العينية من الحبوب يجب حسابها وفقا للفيضان الفعلى السنوى للنيل وليس على أساس متوسط الفيضان خلال عدة سنوات .

(١١) لاتفرض ضرائب على أملاك السكندريين .

(١٢) أمور أخرى تحال إلى الامبراطور ليفصل فيها .

وهذا المرسوم هام جدا فى أنه يفصح عن التجاوزات التى تطورت ونمت فى الإدارة المالية المصرية وخصوصا خلال السنوات الأخيرة من فترة حكم الامبراطور نيرون عندما اقتضت الضرورة تحصيل المزيد من عوائد الدخل لهذا الامبراطور المتلاف مما أدى لمزيد من أوجه الجباية والتحصيل والغاء الإعفاءات وزيادة الفساد فى طبقة الموظفين . وقد اعتبر الوالى هذه الأمور شرا ووبالا جعل حياة السكندريين والمصريين على السواء لاتطاق . ونظرا لأن مهمة الايديولوجوس كانت مرتبطة فى المقام الأول بالغرامات ومتأخرات الضرائب - كما سبق أن رأينا - فإن أنشطة وكلاء هذا الموظف الكبير توضح بجلاء مدى المآزق التعس الذى كانت تعيشه مصر فى تلك الفترة .

والآن لنلقى الضوء على كل تفاصيل هذه الموضوعات من خلال نص مرسوم الوالى :

« جوليوس ديمتريوس ، ستراتييجوس الواحة الطيبية (الخارجة والداخلة) أرسلت إليك نسخة من مرسوم مولانا الوالى تيبريوس يوليوس الاسكندر التى بعث بها إلى حتى تكون على علم وحتى تستمتع بكرمه . فى العام الثانى من حكم لوكيوس ليفيوس أغسطس سولبيكيوس جالبا الامبراطور فى أول شهر فاوفى و (النقش) نذر لچوليا أوغسطا .

مرسوم من الوالى تيبريوس يوليوس الاسكندر . بينما أنا مشغول

ومهتم للغاية بالحفاظ على الوضع الأمثل للمدينة وهى تتمتع بالأعمال
 الخيرة للأباطرة وبالإبقاء على الهدوء والسكينة فى مصر حتى تساهم
 بفعالية وحماس فى ضريبة الحبوب السنوية لروما (الأنونا annona)
 وفى سعادة ورخاء هذا العصر دون ضغط وعنت بمدفوعات جديدة
 ظالمة، وبينما قدمت إلى توسلات - منذ لحظة قدومى للمدينة
 (الاسكندرية) تقريبا - من ملتمسين من أكثر الطبقات ثراءً ومن
 مزارعى الريف ليس فقط فى وفود صغيرة وإنما فى جماعات كبيرة
 تشكو من تجاوزات حديثة فإننى لم أكف - على قدر استطاعتى - عن
 إصلاح الأمور التى تتطلب إهتماما عاجلا وملحا. ولكى ما يكون
 لديكم أمل وثقة أكبر فى كل شىء يتعلق بأمنكم وسعادتكم من
 الامبراطور جالبا أغسطس الذى أتى لنا بالضياء من أجل سلامة وأمان
 الجنس البشرى كله ، ولكى تعلموا بمقدار اهتمامى بالأمور المتصلة
 براحتكم فقد أصدرت أوامر صارمة فى حدود سلطائى لتحديد وتنفيذ
 كل مايتصل بكافة التماساتكم، أما الأمور الأعقد والأكبر التى تتطلب
 سلطة وعظمة الامبراطور فسوف أحيطه بها علما بكل دقة لأن الالهة
 قد ادخرت أمن العالم لهذا العصر المقدس .

أولاً وقبل كل شىء فقد قررت أن التماسكم معقول جدا فى
 الاحتجاج على اكراهكم على غير رغبتكم بالاضطلاع بجباية
 الضرائب أو استئجار الضياع خلافا للعادة التى جرى عليها الولاة، وأن
 قدراً غير قليل من الأذى قد لحق بكم من خلال اكراه الكثيرين منكم

من يفتقرون إلى الخبرة فى مثل هذه المسائل عندما يفرض عليهم جباية وتحصيل الضرائب. ومن هنا فإننى لم ولن أكره أحدا على القيام بجباية الضرائب أو استئجار الأراضى، لأننى أعلم أنه من مصلحة الخزنة الامبراطورية أن يشارك أناس من الموسرين فى خدمتها بحماس وطواعية بغير اكراه. وإننى على يقين من أن أحدا لن يفرض فى المستقبل على المواطنين - رغما عنهم - جباية الضرائب أو استئجار الأراضى، وإنما سوف يسندون العقود لمن يقدمون أنفسهم طواعية، وبذلك نحافظ على ما جرى عليه العرف باستمرار على عهد الولاة السابقين بدلا من أن نحاكى بعض أوجه الظلم المتفرقة لأى فرد.

ونظرا لأن هناك بعض الموظفين الذين نقلوا (حولوا) إلى أنفسهم ديون أناس آخرين تحت ستار الخزنة العامة وسجنوا أو احتجزوا المدينين فى سجون الدولة (العامة) فقد قررت الغاء مثل هذه الممارسات لهذا السبب نفسه وهو أن تجبى أو تحصل الديون من ملكية المدين وليس من شخص المدين ذاته وطبقا لمشيئة اغسطس الموله بها فقد أمرت بأنه لاينبغى لأحد أن يتذرع بالخزنة العامة ويحول الديون إلى شخصه وهى ديون لم يتعاقد عليها أصلا، ولايجوز لأى فرد بأى حال أن يحتجز أى مواطن حر فى أى سجن كان إلا إذا كان الأخير مجرما، ولايحتجز فى السجون العامة أى فرد إلا من كان مدينا للخزنة العامة للدولة.

وفوق ذلك، لايجوز للخزنة العامة فى أى وقت أن تقيد العقود الخاصة التى يدخل الأفراد أطرافا فيها وعلى من يمارسون حق الحجز

المسبق ألا يربكوا الديون العامة بصورة غير ملائمة وقد أصدرت أوامرى بهذا الشأن أيضا : وقد وردت إلى تقارير أن البعض حاول أن يلغى رهونا تمت بطريقة قانونية أو يسترد بالقوة من المدينين ديونا (قروضا) صدرت بالفعل أو يلغى مبيعات بالإستيلاء على الملكية المباعة على أساس أن هذه الإلتزامات قد دخل فيها الأفراد مع إناس تعاقدوا مع خزانة الدولة على جباية مدفوعات خاصة إما مع الاستراتيجوى أو الموظفين أو غيرهم ممن لهم التزامات تجاه الخزانة العامة. ولذلك فقد أصدرت مرسوما بأنه إذا ما ساور الشك الوكيل الامبراطورى أو الاويكونوموس حول أى موظف عام فعليه أن يدون اسمه فى قائمة المحظورين (فى مكتب التسجيل المحلى) أو يعلقه على الملاء حتى لا يدخل أحد فى تعاقد مع مثل هذا الشخص، أو أن يحجز على جزء من أملاكه نظير ديونه فى مكتب السجلات (التسجيل العمومى) . وإذا ما أقرض أحد مالا نظير رهن قانونى أو طالب باسترداد قرض مقدما قبل سدادده أو اشترى شيئا من أى شخص لم يسجل اسمه بهذه الطريقة ولم يحجز على ملكيته فلن يكون له حق فى دعواه. أما المهور التى تخص آخرين وليست من بين ملكية الأزواج فقد أمر أغسطس المؤله وولاته بدفعها من خزانة الدولة للزوجات اللاتى أحتفظن بحقوقهن فى الحجز المسبق .

أما فيما يتعلق بامتيازات اعفاء وتخفيض الضرائب التى تتضمن الرسوم المقررة على الضياع المصادرة فقد تلقيت التماسات من أولئك

الذين يطلبون حماية حقوقهم بما يتفق والاعفاء الذى منحه لهم كلوديوس المؤله فى خطابه إلى بوستوموس والذين يزعمون أن الأراضى المباعة من أفراد قد أدينت فيما بعد (وأرغم ملاكها الجدد على أن يدفعوا عنها الضرائب التى تدفع عن أرض الدولة) عن الفترة المنصرمة بين قرار فلاكوس ومرسوم الاعفاء الذى منحه كلوديوس المؤله . ونظرا لأن بالبيلوس وفيستينوس قد أعفياهما من هذه الرسوم فإننى أقتدى بقرار هذين الواليين لأنه يتسق مع اعفاء كلوديوس المؤله بأن يعفى هؤلاء من الرسوم التى لم تجب بعد ، ومن المؤكد أن امتياز الاعفاء أو التخفيض فى الضرائب سيبقى مصونا لهؤلاء فى المستقبل .

أما فيما يتصل بالضيا ع التى باعتها خزانة الدولة لأفراد ثم حكم على المشترين بأن يدفعوا ايجارات عنها فى غضون ذلك ، فنظرا لأن فيستينوس قد أمر بأن يدفعوا الضريبة المقررة فقط فإننى قد أمرت كذلك باعفائهم من دفع الإيجارات التى لم تحصل بعد وسوف يدفعون فى المستقبل الضريبة المقررة فقط لأنه من الظلم أن يطالب أولئك الذين اشتروا املاكا ودفعوا ثمنها بدفع ايجارات عن ملكية خاصة بهم كما لو كانوا من مستأجرى أرض الدولة .

وحسب اعفاءات الأباطرة فإن أهل الاسكندرية (السكندريين) فى داخل المدينة وكذلك السكندريين الذين يقيمون فى المناطق الريفية لظروف عملهم لايجب فرض أية أعباء عليهم . ولسوف أقوم على حماية هذا الامتياز الذى طالما طالبت به حتى لا يطلب من أى سكندرى

القيام بأعباء فى الريف .

كما سيكون من بين اهتماماتى تعيين (بعض الأشخاص) فى وظائف الاستراتيجيةوس بعد اختبار شامل ودقيق للمرشحين وسيكون شغل هذا المنصب لفترة ثلاث سنوات .

وحين يقوم والى بالبحث والتحرى فى قضية ما يصدر فيها حكم بالبراءة فإننى أمتنع تماما أن يعرض الأمر على محكمة أخرى. وإذا أصدر اثنان من الولاية نفس الحكم فيعاقب الشخص الذى يعرض نفس الأمر للتحقيق مرة أخرى لأنه عندما يفعل ذلك فإنه لا يعدو أن يختلق ذريعة للإبتزاز لمصلحته أو لمصلحة موظفين آخرين . وفى الحقيقة فإن الكثيرين قد طالبوا بميزة التخلّى عن أملاكهم بدلا من أن ينفقوا عليها مايزيد على قيمتها لأن نفس هذه الأمور تعرض على المحكمة فى كل تحقيق . كما أننى أصدر نفس التشريع بخصوص القضايا التى تعرض على الايديولوجوس: فإذا تم الفصل فى الأمر بعد المحاكمة أو سوف يفصل فيه بقرار لصالح المدعى عليه لا يكون من الممكن للمدعى أن يدلى بمعلومات حول هذه النقطة أو يعرضه على المحكمة، فإن فعل يعاقب بلا رحمة لأنه إذا استمرت القضايا تعرض على المحاكم مرة بعد أخرى بعد أن يتم الفصل فيها إلى أن يحصل أحد الأطراف على حكم بإدانة الطرف الأخير فلن يقف الابتزاز عند حد .

والآن ونظرا لأن المدينة تكاد تكون خالية من السكان بسبب كثرة

الوشاة والمبلغين وقد تمزقت كل البيوت . فإننى أصدر أمرا مطلقا أنه إذا ما قدم مدعى شكوى أمام الايديولوجوس كمحام عن شخص آخر (فيجب أن يعلم موكله) ؟ أنه هو أيضا قد لا يكون بمنأى عن الخطر . فإذا قام شخص بتقديم ثلاث دعاوى باسمه وأخفق فى اثبات الحالة فلا يكون من حقه إقامة الدعوى مرة أخرى وتصادر نصف ممتلكاته، لأنه من الظلم الفادح أن يقوم شخص بتعريض ممتلكات الآخرين وامتيازاتهم المدنية للخطر ويكون هو نفسه خاليا من المسؤولية . وسوف أستحث وألح بكل وسيلة على أن تصحح مقننة الايديولوجوس بصفة مستمرة الأمور والقواعد المستحدثة التى تخالف هبات الأباطرة وسوف أصدر تعليماتى فى هذا الصدد حتى يكون واضحا للجميع أننى قد عاقبت الوشاة المدانين على قدر جرمهم .

وأننى لمدرء أن مصر تشغل قدرا كبيرا من اهتمامكم حيث تستمدون منها كل أسباب عيشكم وحياتكم ولذلك يهتمكم أن تستمر فى ازدهارها، ولذلك عملت على اصلاح التجاوزات بأقصى ما فى استطاعتى . فقد ناشدنى كثير من المزارعين فى أرجاء البلاد بأكملها وأظهروا (أوضحوا) لى أنهم قد ابتلوا بالكثير من التقديرات الجديدة رغم أن الضرائب التى كان عليهم دفعها سواء عينيا أو نقدا كانت واضحة وكان من المستحيل عليهم أن يرتبطوا بأى أعمال جديدة حتى وإن رغبوا فى ذلك . ووجدت أن مثل هذه التقديرات وما شابهها تمتد ليس فقط إلى الإقليم الطبى وإنما أيضا إلى نومات النيل السفلى بل

أن ضواحي المدينة (الاسكندرية) نفسها قد حلّ بها هذا الأمر : وعلى وجه التحديد الأرضى المسماة بـ « أرض السكندريين » والقسم المربوطى . من هنا فقد أصدرت أوامر للإستراتيجوى فى النومات أنه إذا ما كانت هناك أية تقديرات جديدة على مدى السنوات الخمس الأخيرة لم تفرض من قبل على كافة الأقاليم أو بشكل عام فى النومات والتوبارخيات أو القرى وتمت الجباية على هذه التقديرات فيجب إعادتها إلى التقدير الذى كانت عليه من قبل وتتوقف الجباية على أساس التقدير الجديد ، وعليهم الغاء كافة الأفعال والقضايا المترتبة على هذه الجباية الإضافية .

وقد راجعت السلطات اللامحدودة للمحاسبين حيث يتهمهم الجميع بتدوين الكثير والكثير من الأمور غير القانونية على هواهم، ومن هنا فقد كونوا ثروات واغتنوا بينما خربت مصر. والآن فإننى أحذر الموظفين المذكورين ألا يقوموا بإعداد سجل عام للتقدير من خلال القياس على أماكن أخرى (فى النومات المختلفة) كما أصدر تعليماتى لحكام الأقاليم ألا يتسلموا شيئاً من المحاسبين بغير تصريح من الوالى . أما بالنسبة لبقية الموظفين فإذا ما ثبت أنهم أعدوا سجلات زائفة أو غير ملائمة يكون لزاماً عليهم أن يعيدوا للمواطنين مقدار المدفوعات التى حصلوها ويدفعوا مقداراً مماثلاً للخزانة العامة .

ومن الأمثلة الأخرى على هذه الممارسات التى تتسم بالغش والخداع هو ما يطلق عليه تحصيل الضرائب بالمتوسط وليس بما يتفق

والفيضان الفعلى للنيل وإنما من خلال حسابات متوسطات بعض الفيضانات السابقة، ولكن ليس هناك ما هو أكثر عدلا من الحقيقة المجردة . لذلك فلندع الناس يعيشون فى ثقة ويزرعون أراضيهم بحماسة وغيره وهم على يقين بأن جباية الضرائب منهم سوف تتم وفقا للحالة الحقيقية للفيضان ولأرضهم المغطاه بمياه الفيضان وليس بحسب أهواء أولئك الذين يزيفون السجلات بحساب المتوسطات . وإذا ما أدين أحد بالتزييف (التزوير) ، فلسوف يدفع ثلاثة أضعاف .

ويجب ألا يفزع بلا طائل أولئك الذين اضطربوا عند سماعهم عن مسح الأرض القديمة التابعة لزمام الاسكندرية وفى الاقليم المنيليتى والتي لم تمتد إليها يد مساح فلن يجرؤ أحد على مسح هذه الأرض أو فرض ضريبة عليها لأن حقوقها الأبدية يجب أن تستمر كما أصدر هذا الشرط نفسه فيما يتعلق بالإضافات التى ألحقت بهذه الأرض حتى لا تفرض بصددتها أية ضرائب جديدة .

أما عن شكواكم القديمة العهد والتي تلحون فيها علىّ حتى أنهم لم ينجزوا شيئا بخلاف اثناء الموظفين وقمع الناس فلسوف أكتب للإمبراطور قيصر اغسطس واحيطه علما فهو وحده فوق كل الناس هو القادر على اقتلاع مثل هذه الممارسات من جذورها تماما كما أن عطفه المستمر ورعايته هما لأمننا وسلامتنا جميعا .

العام الأول من حكم لوكيوس ليفيوس سولبيكيوس جالبا قيصر
أغسطس الامبراطور / ١٢ أبيب .

(٣) مراسيم خاصة بتسجيل الملكية

(أ) مرسوم الوالى ميتيوس روفوس

P. Oxy. 237 VIII, LL.27-43 A.D89

كانت ملكية المنازل والأراضي تسجل لدى القائمين على السجلات العامة. وقد أصدر الوالى ميتيوس روفوس تعليماته بأن تراجع السجلات كل خمس سنوات وأن يطلب من الملاك أن يقدموا إقرارات ملكية، وكانت هناك سجلات متعددة ويبدو أنه كان هناك إحصاء يجرى كل مدة ليكون بمثابة مراجعة دقيقة على الإقرارات المقدمة من الأفراد. أما الإقرارات الخاصة بالأرض فكانت تقدم فقط فى حالات البيع أو التنازل أو الرهن أو فى حالة انتقال الملكية عن طريق الوراثة .

ونص إعلان الوالى ميتيوس روفوس عام ٨٩ هو « إعلان من ماركوس ميتيوس روفوس ، والى مصر. أخبرنى كلوديوس أريوس ، ستراتيجوس الإقليم الأوكسيرينخيتى أن الشؤون الخاصة والعامة فى حالة غير منظمة لأن الملخصات الرسمية فى مكتب تسجيل الملكية لم تحفظ بالشكل الملائم لمدة طويلة على الرغم من أن من سبقونى قد أمروا فى مناسبات عديدة بعمل التصويبات اللازمة لهذه الملخصات . وهذا لا يمكن أن يتم بصورة معقولة ما لم يتم عمل نسخ منها منذ البداية ، ولذلك فإننى أصدر أوامرى لكافة الملاك أن يسجلوا رهونهم وعلى كل من لهم إدعاءات معينة على ملكية أن يسجلوها . وعندما

يتقدمون بالإقرار عليهم أن يوضحوا مرارا مصادر ملكيتهم (امتلاكهم) لهذه الملكية. وعلى النساء أن يضمنن نسخا من إقرارات ملكيتهن فى إقرارات ملكية أزواجهن إذا ما كان لهن - وفقا لأى قانون مصرى محلى - حق فى المطالبة فى ملكية أزواجهن . وعلى الأبناء أن يفعلوا نفس الشئ فى إقرارات ملكية أبويهم حيث يضمن القانون للوالدين حق الإنتفاع بالملكية من خلال عقود عامة ولكن حق الملكية بعد وفاتهما يرسو على الأبناء حتى لا يخدع الأشخاص الذين يدخلون فى اتفاقات من خلال عدم معرفتهم. كما أوجه أوامرى لكافة الكتبة ومسجلى العقود ألا ينفذوا العقود بدون أمر من مكتب التسجيل ، وأن يتم تحذيرهم بأن الإهمال فى مراعاة هذا الأمر لن يبطل شرعية إجراءاتهم فقط وإنما سوف يتعرضون كذلك للعقوبة المناسبة على إهمالهم. وإذا كان مكتب التسجيل يضم أية تسجيلات ملكية من تاريخ سابق فيجب الحفاظ عليها بأقصى قدر من الرعاية وكذلك الإحتفاظ بملخصات رسمية منها حتى يمكن أن تكون هذه الوثائق وملخصاتها بمثابة براهين فى حالة التحرى عن بعض الإقرارات الزائفة فيما بعد . ولذلك ومن أجل أن يصبح إستخدام هذه الملخصات مأمونا وثابتا ولكى نمنع ضرورة التسجيل من جديد فإننى أصدر أوامرى للقائمين على مكاتب التسجيل بمراجعة الملخصات كل خمسة أعوام وأن ينقلوا إلى الملخصات الجديدة آخر قرار ملكية لكل شخص مرتبة حسب القرى والفئات . فى العام التاسع من حكم دوميتيان فى الرابع من شهر دوميتيانوس » .

(ب) تعليمات بخصوص السجلات العامة

P.Oxy. 34 V, Oxyrhynchus, A.D. 127

هذه الوثيقة تلقى الضوء على كيفية عمل دواوين الحكومة وموظفى الإدارة فى مصر فى العصر الرومانى. وفى هذه التعليمات نجد منها ما ينص على عمل نسخ طبق الأصل من السجلات وهو ما يعطى الإحساس بالأمان ، ولكن لابد أن ذلك الأمر قد أضاف الشئ الكثير لتكاليف الإدارة ولم يكن يحتفظ بالسجلات فى النومات (الأقاليم) فقط وإنما كانت نسخ منها ترسل إلى الاسكندرية للاحتفاظ بها فى ملفات فى مكتب التسجيل الجديد الذى أقامه هادريان .

« » وأصدر أمرا بأن يخصص مكان أيضا فى مكتب التسجيل الآخر من أجل ضمان سلامة (السجلات) وعلى الوكلاء أن يقوموا بعمل ملفات لحفظ حسابات الدخل فى المكتب النظامى كل خمسة أيام ليس فقط من أجل معرفة الدخل بوضوح وإنما أيضا لكى نعطي هذا الأمان للآخرين . وسيقوم المراجعون فى مكتب الملفات - الذين يطلق عليهم السكرتارية - بالقيام بفحص الوثائق بالأسلوب القديم ويضمنوا العقود أسماء الموقعين العموميين وأطراف التعاقد وعدد الصفقات وصيغ العقود ويحفظونها فى ملفات فى مكتبى التسجيل. وعندما يقوم المسجلون بفحص لفافة من الأعمدة (الصفوف) المجتمعة ومن أجل وضعها فى ملفات، فعليهم أن يقوموا بتنقيحها إذا ما كان

أى شىء قد كشط أو أضيف أو أبطل ويقوموا بإضافة نسخة للملف بمخطوط تكميلى . وبالنسبة لبقية أرجاء مصر فإننى أصدر أمرى بأن تعامل الوثائق المحفوظة فى الإقليم الأرسينويتى (الفيوم) و ————— (بنفس الطريقة) وسوف يضيفون عدد الأوراق البردية فى اللفافة وكذلك أسماء الأطراف المتعاقدة. وعلى الموظفين المختصين بانتقال الوثائق فى مكاتب العدالة الرئيسية أن يفعلوا ذات الشىء من حين لآخر وأن يحفظوا السجلات فى ملفات كل خمسة أيام . وعلى المشرف على الـ Nanaeum ألا يصدر شهادات تسليم أو لا يسمح بفحص أى عمل أخرى قبل أن يتلقى أمراً بذلك من المشرف على مكتب تسجيل هادريان، وأن خالف ذلك يكون عرضة لاتهامه بأنه يريد تزيف بعض الوثائق الهامة . وعلى الموظفين فى المدينة (الاسكندرية) أن يحفظوا العقود فى ملفات فى مكتبى التسجيل من أول برمودة ، أما الموظفون فى بقية أرجاء مصر فيفعلون ذلك من شهر باخون « فى العام الحادى عشر من حكم الامبراطور قيصر تراجان هادريان اغسطس ، ٢٦ من شهر فامينوث يجب نشر هذه التعليمات .

مرسوم من تيتوس فلاقيوس تيتيانوس ، والى مصر : لم يفتنى أن المحامين فى مصر يظنون أنهم بمنأى عن العقاب على ما يرتكبون من أفعال غير قانونية ويرسلون بتقاريرهم إلى أى مكان بدلا من إرسالها إلى مكتبة هادريان التى أقيمت خصيصا لأجل هذا الغرض وهو منع أى اخفاء لأية أمور شاذة وغير نظامية . ولذلك فإننى أصدر أوامرى إليهم

ولكافة الموظفين الذين يهمهم الأمر أن ينفذوا بنود هذا المرسوم وإحاطتهم علما بأن أى شخص ينتهك هذا المرسوم سواء كان ذلك عن عصيان له أو لخدمة أغراضهم الشريرة سوف يلقى عقابا ملائما . ينشر هذا المرسوم على الملأ.

(٤) مراسيم خاصة بالمؤن التي كانت تطلب من

أفراد الشعب في بعض المناسبات

(أ) مراسيم جرمانيكوس

S.B. 3924, A.D. 19

وصف المؤرخ تاكيتوس زيارة جرمانيكوس لمصر Annales (II.59-61) كما يلي : « في زمن قنصلية سيلانوس ونوربانوس زار جرمانيكوس مصر لدراسة آثارها القديمة، ولكنه جعل من رعايته واهتمامه بالولاية مبرره (لزيارتها) ، وعن طريق فتحه لمخازن الغلال خفض سعر الحبوب وحظى بقدر وافر من الإمتنان من الشعب. وقد سافر بغير حراسة من الجند وكان يسير حافي القدمين في زى اغريقى اقتداء ببوبليوس سكيبو الذى يقال عنه أنه فعل نفس الشيء في صقلية خلال اشتعال الحرب البونية. وقد وبخ تيبيريوس جرمانيكوس برفق لمحاكاته وتكلفه في الملابس ولكنه عنفه تعنيفا قاسيا على دخوله الاسكندرية دون إذن من الامبراطور خلافا لتعليمات أغسطس : فمن بين أسرار الامبراطورية أن الامبراطور أغسطس حظر دخول أعضاء مجلس السناتو أو الفرسان الرومان البارزين الى مصر ما لم يحصلوا على إذن منه، ونحى هذا البلد جانبا خشية أن يقوم أى فرد بملك زمام هذه الولاية وطرقها البرية والبحرية بقوته حتى وإن كانت صغيرة في مواجهة الجيوش الجرارة بإخضاع ايطاليا عن طريق تجويعها ». ويستمر تاكيتوس في سرد عجائب مصر التي كانت تجذب انتباه المسافرين في ذلك الحين مثل طيبة وتمثال ممنون والأهرامات ونظام القنوات.

ونظرا لأن سلطان جرمانيكوس لم يكن يمتد إلى مصر فلم يكن له الحق فى توزيع القمح ولا فى إصدار مراسيم فى تلك الولاية. وبالنظر إلى الشعبية الواضحة التى حظى بها، فمن الواضح أن أفراد حاشيته أو حراسه قد أساءوا إلى الترحيب الذى لقيه هذا الأمير عندما طالبوا الناس بطلبات لامبرر لها. وها هى مراسيم جرمانيكوس خلال هذه الزيارة .

« مرسوم من جرمانيكوس قيصر ابن اغسطس وحفيد أغسطس المؤله، القنصل السابق ، وصلت إلى مسامعى (معلومات) عن طلبات من ----- وقوارب ودواب حمل تطلب من الناس بصدد زيارتى وأن حق الضيافة يطلب قسرا بغرض إكرام وفادتى ، وأن المواطنين يرهبون ويتملكهم الفزع. لذلك رأيت أنه من الضرورى أن أوضح أننى لا أرغب فى قارب أو دابة تطلب من أحد بغير أمر من صديقى وسكرتيرى بايبيوس وأن حق الضيافة لا يطلب . وإذا ما احتاج الأمر لذلك فإن بايبيوس سيقوم بنفسه بتوزيع المهام بالعدل والقسطاس . فبالنسبة للقوارب والدواب المطلوبة فإننى أمر بأن يكون الدفع طبقا للجدول الذى وضعته. وأود أن أعرب عن رغبتى فى أنه إذا كان هناك من ينكر على ذلك أن يحضر إلى سكرتيرى (وكيلى) الذى سوف يقوم بنفسه بحماية المواطنين من أى ظلم أو يبلغه لى. وأننى أحظر الإستيلاء على الدواب بالقوة عند الإلتقاء بها مصادفة وهى تسير فى شوارع المدينة لأن ذلك عمل من أعمال اللصوصية الظاهرة » .

« مرسوم من جرمانيكوس قيصر بن اغسطس وحفيد أغسطس

المؤله، القنصل السابق إننى أعترف بحسن نواياكم التى تبدوونها عندما أظهر أمامكم، وأن كنت أستنكر تماما هتافات الابتهاج شبه المقدسة والتى هى من الأمور البغيضة بالنسبة لى . إن هذه الصيحات تليق فقط بمنقذكم الحقيقى الذى يسبغ نعمه وخيراته على الجنس البشرى بأكمله وهو أبى وأمه التى هى جدتى ، وأن صيحاتكم وهتافاتكم هذه لى تحت من قدر قداستهم لذلك فإن لم تطيعونى فى ذلك فإنكم بذلك تجبروننى على ألا أظهر فى حضوركم » .

(ب) مرسوم أيميلوس ركتوس

P. London III. 1171, A.D. 42.

حدد الوالى ماجيوس ماكسيموس وهو أحد ولاية مصر تحت حكم الامبراطور أغسطس القواعد الخاصة بطلبات المؤن التى يطلبها الموظفون المسافرون فى أرجاء مصر (كما سرى فى النص الذى يلى ذلك النص OGIS. 665) . وهناك مراسيم متعاقبة تفصح عن أن محاولة السيطرة على هذه التجاوزات استمرت بلا طائل خلال القرن الأول . ولكن هذه المراسيم توقفت بعد عصر فسبسيان ومن المحتمل أنه أمكن التوصل لوسيلة ما كان الموظفون يقيمون بمقتضاها فى مساكن ملائمة فى محطات عمومية فى النومات (الاقاليم) المختلفة . والمرسوم التالى للوالى أيميلوس ركتوس عام ٤٢ م . يأمر فيه بإلغاء هذه الطلبات من جانب الموظفين .

« مرسوم لوكيوس أيميليوس ركتوس . لن يسمح لأى فرد أن يتقدم بطلبات إلى الناس فى الريف لتغطية نفقات السفر ولا أن يطلب أية هدية بدون شهادة منى ، ولكن على كل من يحملون شهادة منى أن يحصلوا على الإمدادات الكافية نظير دفع ثمنها . ولكن إذا ما بلغنى أن أحدا من الجند أو رجال البوليس أو الموظفين المكلفين بمهام عامة قد تصرف بما يخالف أمرى أو لجأ إلى الضغط على أى فرد فى الريف أو قام بجباية أموال فسوف أوقع عليه أقصى العقوبة » .

(ج) مرسوم الوالى فيرجيليوس كاييتو

OGIS. 665, A.D. 49

علق هذا المرسوم فى الاسكندرية فى الحادى عشر من شهر كيهك ولكنه لم يصل بوسيدونيوس استراتيجوس الواحة الطيبية أو الخارجة (حيث عثر على هذا المرسوم على أحد النقوش هناك) إلا بعد شهرين تقريبا. ويتناول الجزء الأول من المرسوم ابتزازات غير قانونية من جانب الموظفين والجند المسافرين. كما يشير المرسوم إلى بعض الأعمال غير القانونية من جانب المحاسبين . وفيما يلى نص المرسوم .

« من الاستراتيجوس بوسيدونيوس . أورد أدناه نسخا من الخطاب المرسل من عظمة الوالى والمرسوم المرفق به حتى تقدره حق قدره وتطيعه ولا تفعل ما يخالف أوامره . فى العام التاسع من حكم تيبيريوس كلوديوس قيصر اغسطس جرمانيكوس الامبراطور ، فى السابع من أمشير .

من جنايوس فيرجيليوس كابيتو إلى بوسيدونيوس ستراتيجوس الواحة
الطبيبة بعد التحية أبعث إليك بنسخة من الأمر الذى علقتة فى المدينة،
وأرجوا أن تعرضه فوراً فى عاصمة الإقليم وفى كل منطقة من النوموس
(الإقليم) بحروف واضحة ومقروؤه حتى يمكن للجميع أن يتعرفوا على
التعليمات والقواعد التى صنعتها .

« مرسوم جنايوس فيرجيليوس كابيتو. سمعت من قبل أن هناك
بعض المطالبات الظالمة والتى تجافى العقل قدمت على سبيل الابتزاز من
بعض أولئك الذين يسيئون استغلال سلطتهم بطمع مخزى ، والآن فقد
علمت على وجه الخصوص من الإلتماس المقدم من الليبيين أن مبالغ
معينة قد أبتزت كطلبات عن نفقات وكرسوم للاستضافة رغم أنه ليس
هناك أحد (من الضيوف) ولا ينبغى أن يكون هناك، وكذلك باسم
انتقالات الموظفين الذين يمارسون ذلك الابتزاز بلا خوف أو وجل .
ومن هنا فإننى أصدر أوامرى للجنود والفرسان والحراس وقادة المائة وقادة
الألف (قادة أو ضباط تحت أمرتهم مائة أو ألف من الجند) وكل من
يسافر عبر النومات بالألا يبتزوا للناس أو يطالبوهم بنفقات انتقالهم دون
إذن (شهادة) منى، وأن تكون استضافة العابرين من خلال الإيواء فقط،
وإذا يقوم أحد بتقديم مطالب للناس إلا بما يتفق والقواعد التى أرساها
ماكسيموس الخ .

(د) مرسوم مامرتينوس الذى يحظر المطالبات العسكرية

P.S. I. 446, A.D. 133/ 137.

« مرسوم ماركوس بيترونيوس مامرتينوس والى مصر. علمت أن الكثيرين من الجنود الذين يسافرون فى أرجاء البلاد بدون خطابات تفويض يطالبون الأهالى بقوارب ودواب حمل ورجال بصورة مخالفة للعدالة، ويستولون على بعض الأشياء بالقوة ويتلقون أشياء أخرى من حكام الأقاليم بغرض كسب ودّهم. ومن هنا يحدث أن بعضا من المواطنين يتعرضون للإهانات والتجاوزات ويتهم الجيش بالطمع والظلم. ولذلك فإننى أصدر أوامرى بصورة حاسمة ونهائية لحكام الأقاليم والكتبة الملكيين ألا يزودوا أولئك الذين يسافرون بالقوارب أو راجلين بأى شىء بدون خطاب تفويض منى، ولسوف أنزل عقابى بأى شخص يضبط متلبسا بأخذ أو إعطاء أى من الأشياء المذكورة بعد نشر هذا الإعلان » .

(٥) مراسيم خاصة بالإحصاء السكاني وطرد

المصريين من الأسكندرية

(أ) مرسوم الوالى فيبيوس ماكسيموس

P. Lond. 904, A. D. 104

استعدادا لعملية الإحصاء السكاني التي كانت تتم كل أربعة عشر عاما كان يطلب من كل مصرى أن يعود إلى محل ميلاده. وهذا المرسوم يعد أحد القرائن الهامة على الهجرة نحو المدن خلال القرن الأول: فالرخصاء الصناعى والتجارى للاسكندرية كان يدفع المزارعين إلى ترك أرضهم أملاً فى التمتع بحياة المدينة التي كانت ذات جاذبية وإغراء لهؤلاء المزارعين .

« مرسوم جايوس فيبيوس ماكسيموس وإلى مصر. نظرا لأن الإحصاء السكاني من منزل لمنزل على وشك أن يبدأ فمن الضروري أن نعلن لكل من هم بعيد (غائبين) عن أقاليمهم لأى سبب كان أنه لابد من عودتهم لمواطنهم لكي يستوفوا الإجراءات المعتادة للإحصاء ويلتزموا بزراعة أرضهم. ونظرا لأنكم تعلمون أن مدينتنا (الاسكندرية) تحتاج بعضا من أهل الريف فأرجو أن يدون كل من يرون أن لديهم أسبابا وجيهة للبقاء فى المدينة أنفسهم لدى فيستوس قائد الفرسان الذى عينته لهذا الغرض . ومن يبرهنون على أن وجودهم بالاسكندرية ضرورى سوف يحصلون على شهادة بما يتفق مع هذا الإعلان فى غضون الفترة حتى الثلاثين من شهر أبيب » .

(ب) مرسوم كاراكللا

P. Giss. 40,11. 16 - 29, A.D. 215

على الرغم من أن هذا المرسوم قد صدر فى أحد أعوام الإحصاء إلا أن الغرض من المرسوم وهو إبعاد القرويين من الأسكندرية لم يكن يضع فى الاعتبار مسألة الإحصاء كما فى المرسوم السابق بقدر ما كان محاولة لإعادة القرويين إلى زراعة الأرض التى فروا منها لتجنب حمل الضرائب المرهق والأعباء . وكما سبق أن رأينا فى فصل سابق فإن الظروف والأحوال الإقتصادية قد أدت إلى تطور ونمو نشاط صناعى مكثف فى الاسكندرية ، ومما ساعد على هجرة القرويين للاسكندرية - بالإضافة لزيادة الطلب على العمالة كنتيجة للنشاط الإقتصادى المكثف بالاسكندرية - صعوبة الحياة فى المناطق والأقاليم الريفية .

« كافة المصريين المقيمين بالاسكندرية ولاسيما المزارعين منهم ممن فروا من أماكن أخرى ويمكن العثور عليهم بسهولة لابد أن يطردها بكل وسيلة ممكنة باستثناء تجار الخنازير ومن يعملون فى النهر (على السفن النهرية) ومن يحضرون البوص لتدفئة الحمامات . وأطردوا الباقين الذين يثيرون الصخب والضجيج فى المدينة بأعدادهم الكبيرة بلا أى منفعة. وإنى أعلم أن فى احتفالات سرايس وبعض أيام الاحتفالات الأخرى أو حتى فى أيام أخرى فإن المصريين قد اعتادوا على أن يحضروا معهم ثيرانا وغيرها من حيوانات الأضحيات ، وهؤلاء لا ينبغى تقييدهم. إن من يجب طردهم هم أولئك الذين هربوا من موطنهم

الأصلى لتجنب التزاماتهم الزراعية وليس أولئك الذين يتجمعون هنا لمشاهدة مشاهد الاسكندرية أمجد مدينة أو أولئك الذين يسعون للتمتع بمباهج حياة المدينة أو من يأتون لأعمال ومهام طارئة ومؤقتة. وفيما يتعلق بنساجى الكتان فإن المصريين الحقيقيين يمكن التعرف عليهم بسهولة من خلال لهجتهم أو ملامحهم وبنياتهم الذى يفصح عن اختلافهم عن الآخرين . هذا بالإضافة إلى طريقتهم فى المعيشة التى تظهر أن المزارعين غرباء على حياة المدينة » .

(٦) مراسيم خاصة بإمتيازات الجند

(أ) مرسوم دوميتيان

Wilcken, Chr. 463, 10-21, A.D. 87/88

يتناول هذا المرسوم الإمتيازات التى منحها الأمبراطور دوميتيان للجند
القدماء الذين سرحوا من الخدمة .

« مرسوم الامبراطور قيصر دوميتيانوس أغسطس جرمانيكوس ابن
فسبسيان المؤله ، الكاهن الأعظم ، حامل السلطة التريونية للمرة الثامنة ،
امبراطور (قائد) للمرة السادسة عشر ، كنسور على الدوام ، أبو الوطن .
أنه لمن دواعى سرورى أن أعلن من خلال مرسوم أن المحاربين القدماء
من بين كافة أفراد الشعب لابد أن يعفوا من كافة الضرائب ورسوم
الجمارك العمومية : وأنهم هم أنفسهم وأولادهم ووالديهم وزوجاتهم
اللاتى أرتبطوا بهن يمكن أى يصبحوا مواطنين رومان بكامل وضعهم
القانونى ، وأن يعفوا تماما من كافة الأعباء العامة وأن كل من سجلت
أسماءهم أعلاه لابد أن يتمتعوا بالإعفاء الكامل ، وأن الأراضى والمنازل
والمحلات التى يمتلكها هؤلاء المحاربون القدماء الذين ثبت أنهم سرحوا
من الخدمة بشرف يجب ألا تنتهك وأن تكون معفاة من الضرائب .

(ب) مرسوم هادريان
B G U. 140, A.D.119

لم يكن مسموحاً للجند بالزواج أثناء الخدمة العسكرية وأى أبناء كانوا يولدون لهؤلاء الجند خلال مدة الخدمة وقبل تسريحهم كانوا يعتبرون غير شرعيين . وبعد تسريح الجند من الخدمة فى الفرق كانت تلك الزيجات الاستثنائية الشاذة والتي تمت خلال مدة الخدمة تعطى وضعها القانونى ويعترف بالأبناء الذين أنجبوا (ولدوا) خلالها كأبناء شرعيين، ولكن فى حالة وفاة الجند أثناء الخدمة لم يكن أولاده يستطيعون أن يرثوا آباءهم إلى أن منحهم هادريان فى المرسوم التالى هذا الإمتياز .

« نسخة من خطاب مترجم عن اللاتينية علق فى مقر القيادة فى المعسكر الشتوى للفرقة الثالثة القورينائية والفرقة الثانية والعشرين الديوتيرية فى العام الثالث من حكم تراجان هادريان أغسطس بوبليوس أيلوس فى قنصليته الثالثة التى شغلها مع زميله روستيكوس . فى اليوم السابق لمنتصف شهر أغسطس أو الحادى عشر من شهر »

« إننى أعلم يا عزيزى رامبوس أن أولئك الذين أنجبهم آباؤهم خلال فترة الخدمة العسكرية كانوا يحرمون من الدخل الخاص بأملأك آبائهم، ولم يكن هذا الأمر يعد إجراءً قاسياً بل بسبب انتهاك هؤلاء (الآباء) لقواعد النظام العسكرى والجندي .

ومع ذلك فإننى وببالغ السرور اقترح السبل التى يمكن من خلالها تفسير تلك القاعدة الصارمة التى سنّها الأباطرة السابقون علىّ بطريقة أكثر إنسانية ورحمة . فحسب هذه القاعدة وقياساً عليها فإن من أنجبوا (وُلدوا) أثناء فترة الخدمة العسكرية لآبائهم لا يعدون ورثة قانونيين لهؤلاء الآباء، ورغم ذلك فإننى أصدر حكمى بأن يتم تمكين هؤلاء (الأبناء) بالمطالبة بحقوقهم فى وراثة أملاك آبائهم وفقاً لتلك الفقرة من المرسوم التى تمنح ذلك الحق (الوراثة) لمن تربطهم صلة القرابة (بالأب) المتوفى .

لذلك يكون لزاماً عليك أن تجعل هذه المنحة والمكرمة منى معلومة للجنود والمحاربين القدماء المسرحين ليس بغرض أن أذكرى نفسى أمامهم بل ليستفيدوا من هذه المكرمة إن كانوا بها لا يعلمون .

ملحق ببعض الألفاظ الإصطلاحية

بعض الألفاظ الإصطلاحية من مصر

العصر الرومانى

- ١ - أرورة : كلمة يونانية الأصل معناها « الأرض المحروثة » وفى العصرين البطلمى والرومانى فى مصر كانت تستخدم كوحدة قياس للأرض مساحتها ٢٩٨٢٥ قدم مربع .
- ٢ - أردب : الوحدة الأساسية فى المكايل الجافة التى تستخدم للحبوب والمنتجات الأخرى ، وهناك فى الوثائق أردب ذات سعة مختلفة تتراوح بين ٢٤ و ٤٢ خوينيكس (أنظر أدناه) . أما الأردب القياسى الذى كان يستخدمه جباة الضرائب فيبدو أنه كان يحتوى على ٤٠ خوينيكس وهى كمية تساوى ٤٠ لتر تقريبا .
- ٣ - أوريليوس (المؤنث أوريليا) هو اسم العائلة بالنسبة للأمبراطور ماركوس أوريليوس (١٦١ - ١٨٠ م) وقد استخدم هذا الاسم عدد من الأباطرة من بعده كبرهان أو بينة على الوراثة الشرعية للعرش الامبراطورى . ثم أصبح هذا اللقب يمنح كاسم وراثى فى بداية اسم الشخص من الولايات الذى حصل على الامبراطورية الرومانية بمقتضى قرار كاراكللا أو منحة كاراكللا عام ٢١٢ م .
- ٤ - خوينيكس : مكيال جاف يبلغ تقريبا نفس سعة اللتر .
- ٥ - الديموطيقية (الكتابة الشعبية المصرية) هى الاصطلاح الحديث

للتعبير عن الخط المتصل أو الكتابة المتصلة المصرية التي كانت تكتب منذ القرن السادس ق.م. حتى القرن الرابع الميلادي على الأقل. وبعد ذلك اتخذ المصريون الحروف اليونانية واستخدموها لاحتياجات لغتهم القومية وأضافوا إليها حروفا غير يونانية وإن كانت قليلة. وفي هذا الشكل الأخير كانت تعرف باللغة القبطية.

٦ - الدراخمة : (١) وزن يساوي حوالي ٣.٥ جرام (٢) الوحدة الأساسية للعملة الاغريقية والتي ظلت مستخدمة في شرق البحر المتوسط عبر قرون الحكم الروماني بأكمله وقد كانت الدراخمة أصلا عملة فضية، ولكن الدراخمة في مصر خفضت قيمتها مرارا وكان الأباطرة الرومان يتلاعبون بالدراخمة سعيا وراء منافع مالية وقد كان الديناريوس الروماني يساوي التترادراخمة (أربع دراخمات) .

٧ - سترايتيجوس : لقب الموظف الرئيسي في النوموس ، وكان يمارس سلطات إدارية وقضائية ولكنه لم يكن ذا سلطان عسكري ولم يكن يأمر أو يقود القوات .

٨ - ايبستراتيجوس : روماني من طبقة الفرسان كان مسئولاً عن إحدى الوحدات الإدارية الثلاثة التي كانت تضم النومات المصرية تحت الحكم الروماني . وكانت هذه الوحدات الإدارية الثلاثة من الشمال إلى الجنوب : الدلتا ، وإقليم السبع نومات (مصر الوسطى) والفيوم ، والإقليم الطيبي .

٩ - النوموس : وحدة التقسيم الإدارى فى مصر (تماثل حالياً «المحافظة») التى كانت تنقسم إلى حوالى ثلاثين من النومات ، يرأس كل نوموس منها ستراتييجوس .

١٠ - الميتروبوليس : عاصمة النوموس (الاقليم ، المحافظة) .

١١ - ميد منوس : أحد المكاييل الجافة ويساوى أردبين .

١٢ - مينا : وحدة نقدية تساوى مائة (١٠٠) دراخمة .

١٣ - أوبول : يساوى فى الأصل سدس القيمة المالية للدراخمة ، ولكن هذه العلاقة بين الأوبول والدراخمة كانت غير مستقرة وكانت تخرف من خلال السياسات المالية الامبراطورية .

١٤ - تالنت : (١) وزن يساوى حوالى ٤٤ كيلو جرام .

(٢) وحدة نقدية تساوى ٦٠٠٠ ر (ستة آلاف) دراخمة .

* * *

ملحق باخرائط المتعلقة بموضوع الكتاب

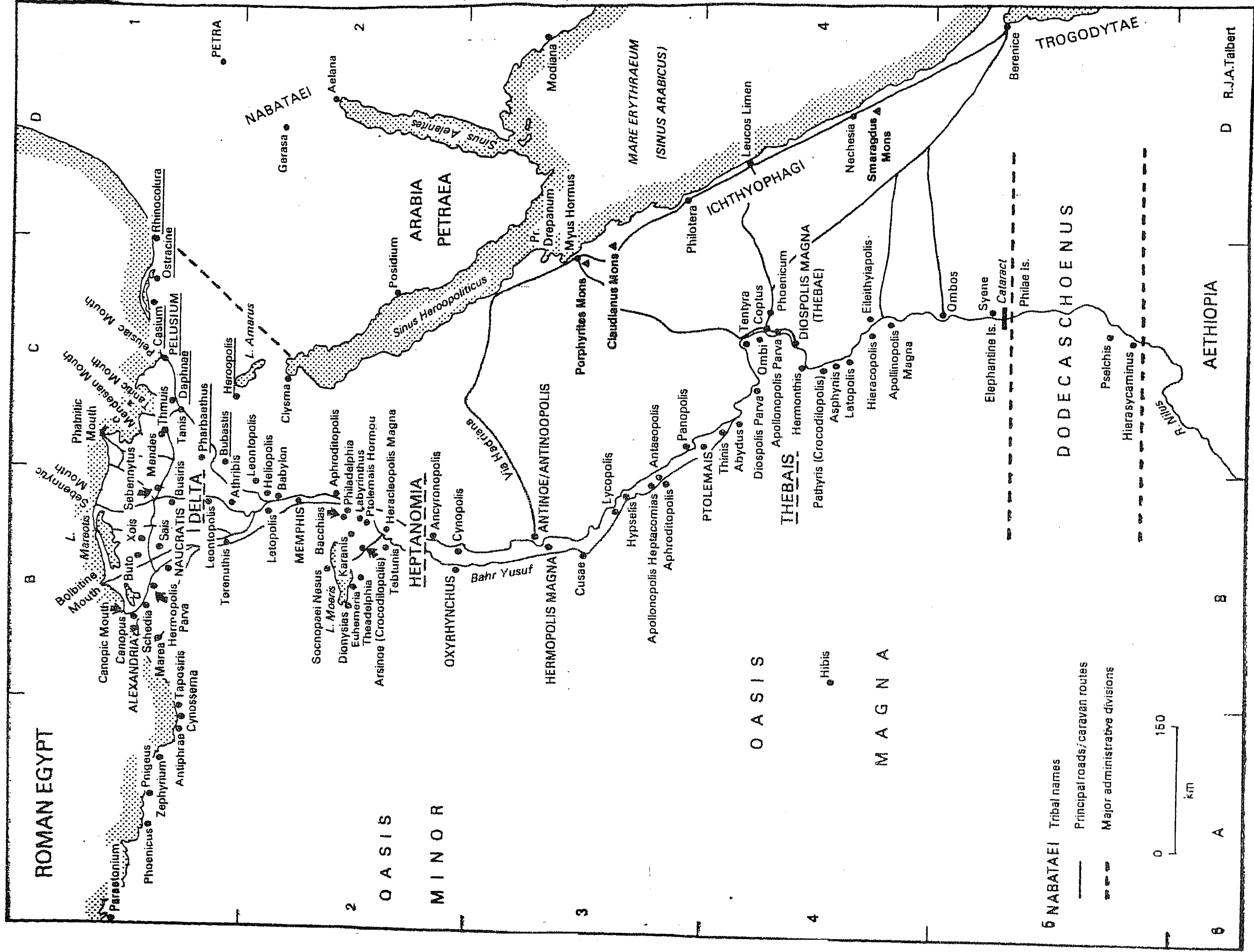
- الخرائط (١) و (٢) و (٣) بالعربية

مأخوذة من :

- محمد عبد الفتاح عمارة (رحمه الله) ، أحوال مصر الاجتماعية والاقتصادية في عصر البطالة - دراسة في الجغرافيا التاريخية . (رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب - جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٩)

- الخريطة رقم (٤) بالانجليزية مأخوذة من :

Richard J.A. Talbert, Atlas of Classical History, Routledge, London, reprint 1988, p. 167.



ملحق بالمراجع العربية والأجنبية

ثبت بأهم المراجع والمقالات العربية والأجنبية

(١) المراجع العربية :

- سيد الناصري ، تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسى والحضارى، دار النهضة العربية - القاهرة - الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ .
- عبد اللطيف أحمد على ، مصر والإمبراطورية الرومانية فى ضوء الأوراق البردية ، دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٢ .
- مصطفى العبادى ، الامبراطورية الرومانية ومصر - بيروت ، ١٩٨١ .
- زكى على ، علم البردى - تراث مصرى أصيل ، القاهرة - طبعة ثانية ١٩٩٨ .
- زكى على ، مقننة الايديولوجوس ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

(٢) المراجع والمقالات الأجنبية

- H.I. Bell (1946), ' Alexandria ad Aegyptum,' JRS 36, 130-2.
- ----- (1948), 'Popular religion in Graeco-Roman Egypt', JEA 34, 82-97.
- ----- (1953), Cults and Creeds in Graeco-Roman Egypt.
- ----- (1956), Egypt from Alexander the Great to the Arab Conquest.
- A.E. R. Boak (1937), 'The organisation of gilds in Gre-

co-Roman Egypt,' TAPA 63, 212-20

- A.E.R.Boak (1955), 'The population of Roman and Byzantine Karanis,' Historia 4, 157 - 62.
- ----- (1959), ' Egypt and the plague of Marcus Aurelius,' Historia 8, 248-59.
- D. Bonoeau (1964), La crue du Nil, divinité à travers mille ans d'histoire.
- ----- (1971) Le fisc et le Nil .
- A.K. Bowman (1971), The Town Councils of Roman Egypt (American Studies in Papyrology 11) .
- ----- (1976), ' Papyri and Roman imperial history, 1960 - 75, ' JRS 66, 153- 73 .
- E. Breccia (1922), Alexandria ad Aegyptum: a Guide to the Ancient and Modern Town and its Graeco-roman Museum .
- P. A. Brunt, ' The administrators of Roman Egypt', JRS 65, 124-47 .
- L. Casson (1989), Periplus Maris Erythraei .
- G. Chalon (1964), L'édit de Tiberius Julius Alexander .
- W. H. Cockle (1984), ' State archives in Graeco-roman Egypt from 30 BC to the reign of Septimius Severus,' JEA 70, 106-22 .

- R. P. Duncan- Jones (1976), ' The price of wheat in Egypt under the Principate,' Chiron 6, 241-62 .
- ----- (1977), ' Age-rounding, illiteracy and social differentiation in the Roman empire,' Chiron 7, 333-53.
- D.W. Hobson (1985), 'House and Household in Roman Egypt', YCS 28, 211-29
- K. Hopkins (1980), ' Brother- sister marriage in Roman Egypt ', CSSH 22.3, 303-54
- A.C. Johnson (1936), Roman Egypt to the Reign of Diocletian (T.Frank, Economic Survey of Ancient Rome, vol. II).
- A. H.M. Jones (1971), Cities of the Eastern Roman Provinces (2nd ed.) .
- C.P. Jones (1978), The Roman World of Dio Chrysostom.
- L.Kakósy (1982), ' The Nile, Euthenia and the Nymphs,' JEA 68, 290-8
- J.G. Keenan (1975), ' On law and society in later Roman Egypt,' ZPE 17, 237-50
- L. P. Kirwan (1977), ' Rome beyond the southern Egyptian frontier, ' PBA 53, 13-31
- J. Lesquier (1918), L' armée romaine d'Egypte

- d'Auguste à Dioclétien (IFAO, Mémoires 41)
- N. Lewis (1982a), The Compulsory Public Services of Roman Egypt (Papyrologica Florentina 11)
 - ----- (1982b), ' Soldiers permitted to own provincial land,' BASP 19, 143-8
 - ----- (1983), Life in Egypt under Roman Rule
 - D. Meredith (1952-3), ' The Roman remains in the eastern desert of Egypt,' JEA 38, 94-11; 39, 95-106
 - J. G. Milne (1924), A History of Egypt under Roman Rule.
 - H.A. Musurillo (1954), The Acts of the Pagan Martyrs.
 - R. A. Pack (1965), The Greek and Latin Literary Texts from Greco-roman Egypt (2nd ed.)
 - G. M. Paràssoglou (1978), Imperial Estates in Roman Egypt (American Studies in Papyrology 18)
 - C. Préaux (1939), L' économie royale des Lagides
 - M.G. Raschke (1978), ' New studies in Roman commerce with the east,' Aufstieg und Niedergang der römischen Welt (ed. H. Temporini, W. Haase) 9-2, 604-1378
 - J. R. Rea (1982), ' P. Lond. inv. 1562 verso : market taxes in Oxyrhynchus,' ZPE 46, 191-209

- B. R. Rees (1950), ' Popular religion in Graeco-roman Egypt II,' JEA 36, 86-100
- R. Rémondon (1964), ' Problèmes du bilinguisme dans l' Egypte lagide,' CE 39, 126-46
- M. Rodziewicz (1984), Les habitations romaines tardives d'Alexandrie
- J. L. Rowlandson (1983), Landholding in the Oxybynchite Nome, 30 BC- c.300 AD (Oxford D. Phil. thesis)
- W.H. Schoff (1912). The Periplus of the Erythraean Sea
- M. Speidel (1982), ' Augustus' deployment of the legions in Egypt,' CE 57, 120-4
- J.D. Thomas (1975), ' A petition to the prefect of Egypt,' JEA 61, 201-21
- ----- (1975, 1982), The Epistrategos in Ptolemaic and Roman Egypt: I, The Ptolemaic Epistrategos: II, The Roman Epistrategos (Papyrologica Colonensia 6)
- ----- (1983), ' Compulsory public service in Roman Egypt, ' in (Aegyptiaca Treverensia I) (1983), 35-9
- E.G. Turner (1952), ' Roman Oxyrhynchus,' JEA 38, 78-93
- ----- (1975), ' Oxyrhynchus and Rome,' HSCP 79, 1-

- ----- (1980), Greek Papyri, an Introduction (2nd ed.)
- S. L., Wallace (1938), Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian
- L. C. West, A. C. Johnson (1944), Currency in Roman and Byzantine Egypt
- H. C. Youtie (1975), ' ΑΠΑΤΟΡΕΣ : law vs. custom in Roman Egypt,' Le monde grec. Hommages à Claire Préaux (ed.) J. Bingen, G. Cambier, G. Nachtergaele), 723-40

فهرس المحتويات

٥٩ - ٩	- مقدمة عن « علم البردى »
	الباب الأول
	أهم الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية
١٤٠ - ٦١	في مصر تحت حكم أباطرة الرومان
٩٣ - ٦٥	* الفصل الأول : مصر ولاية رومانية
١٢٣ - ٩٥	* الفصل الثاني : قرن الرخاء ٦٨ - ١٩٢ م
	* الفصل الثالث : ضعف وانحلال النظام في
١٤٠ - ١٢٥	الولايات ١٩٣ - ٢٨٤ م
	الباب الثاني
	جوانب الحياة والحضارة في مصر تحت حكم
٣٣٨ - ١٤١	الرومان
	* الفصل الأول : فئات السكان في مصر في
١٦٨ - ١٤٥	العصر الروماني
١٩٢ - ١٦٩	* الفصل الثاني : الأيديولوجوس ومقنته
	* الفصل الثالث : أوجه الحياة الاقتصادية في
٢٢٣ - ١٩٣	مصر في العصر الروماني
	* الفصل الرابع : الاحصاء وضريبة الرأس
٢٣٦ - ٢٢٥	والأعباء
٢٥٠ - ٢٣٧	* الفصل الخامس : نظام العدالة والقضاء
	* الفصل السادس : بعض جوانب الحياة
٢٧٧ - ٢٥١	الاجتماعية
	(العيد والرق - التعليم - الاحتفالات) .

- * الفصل السابع : علاقة القرويين بالاسكندرية
 ٢٧٩ - ٢٩٥ في العصرين البطلمي والروماني
- * الفصل الثامن : بعض شئون الحياة في مصر في
 العصر الروماني على ضوء
 ٢٩٧ - ٣٣٦ قرارات الأباطرة والولاة
- ملحق ببعض الألفاظ الاصطلاحية
 ٣٣٥ - ٣٣٩
- ملحق بخرائط عن مصر في عصرى البطالمة
 والرومان
 ٣٤١ - ٣٤٦
- ملحق بأهم المراجع العربية والأجنبية .
 ٣٤٧ - ٣٥٤

رقم الإيداع ١٧٠٠٩ / ٢٠٠٠

الترقيم الدولي 977-5159-458

AN ETNICA ALEXANDRIA
Bibliotheca Alexandrina
0296716

